ظاهرة الحمل في الأحكام النّحويّة والصّرفيّة

Sentaktik ve Morfolojik Hükümlerde Haml Olgusu

Zâhiratu'l-Haml fi'l-Ahkâmi'n-Nahviyye ve's-Sarfiyye

تأليف الأستاذ المشارك

د. باكير محمدعلي

Yazar: Doç. Dr. Bekir MEHMETALİ

Editör

Prof. Dr. Seyfuddîn el-Fukarâ

Sharjah Üniversitesi/ Birleşik Arap Emirlikleri

sonçağ akademi

Kitabın Adı : ZÂHIRATU'L-HAML FI'L-AHKÂMI'N-NAHVIYYE VE'S-SARFIYYE
Editör : Prof. Dr. Seyfuddîn el-FUKARÂ
Yazar : Dr. Bekir MEHMETALİ
Kapak : Ceyda ŞEREFLİOĞLU

1. Baskı : Ocak 2023 ANKARA

Yayın Koordinatörü : Ceyda ŞEREFLİOĞLU
Yayın Yönetmeni : Sinem ZORLU
ISBN : 978-625-6398-95-5
Yayın No : 1999

SONÇAĞ AKADEMİ
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/49 İskitler 06070 ANKARA
T / (312) 341 36 67 - GSM / (533) 093 78 64
www.soncagyayincilik.com.tr
soncagyayincilik@gmail.com
Yayıncı Sertifika Numarası: 47865

BASKI VE CİLT MERKEZİ

UZUN DİJİTAL MATBAA, SONÇAĞ YAYINCILIK MATBAACILIK TESCİLLİ MARKASIDIR.
İstanbul Cad. İstanbul Çarşısı No.: 48/48 İskitler 06070 ANKARA
T / (312) 341 36 67
www.uzundijital.com
uzun@uzundijital.com

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما أرسل لي الصديق الدكتور محمود قدوم نسخة من كتاب (ظاهرة الحمل في الأحكام النحويّة والصرفيّة) لمؤلفه المتميّز الدكتور باكير محمد علي التُّركيّ الأصل؛ لإبداء الرأي في الكتاب وصلاحيته للنشر، أشفقت بادئ الأمر على المؤلف، وأنا الذي خبرت كيف درس الآخرون ظاهرة قياس الحمل في العربيّة، كما فعل الدكتور عبد الفتاح البجة، في كتابه الشهير (ظاهرة قياس الحمل في العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين) وكذلك دراسة (الحمل في التفكير النحوي: بين التنظير والتطبيق) لخالد يوسف الوردات، زيادة على دراسات جُزئيّة في الموضوع مثل: (الحَمْلُ على الأَسْهَلِ في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ) و(ظاهرة الحمل على التوهم) (الحمل على النقيض في النحو العربي) و(الحمل على المعنى في النحو العربي) وما أطول السلسلة في قياس الحمل في العربية، زيادة على ما كتب في علّة الشّبه وقياس الشبه، وهي صنو علة الحمل في العربية وتلتقي معها لقاء تكامل.

وعندما تصفحت الكتاب وسرت في وهاده ورباه أدركت أنّ الباحث الفاضل يعرف في أي مسلك يسير، وكيف استطاع أن يترك بصمة واضحة فيما كتب في هذا الموضوع المترامي الذي تناثرت مسائله في بطون الكتب، وتوزعت على مسائل شتى في النّحو والصّرف، فأحسن صنيعاً في تقسيم الكتاب في فصول ثلاثة: ظاهرة الحمل في الأفعال، وظاهرة الحمل في الأسماء، وظاهرة الحمل في الأدوات، وهذا التّقسيم هيأ له أن يترك إضافة علميّة واضحة في هذه الظاهرة تشكل مساهمة علمية حقيقيّة تضاف إلى ما

كتبه السابقون فيها وعنها، تجلّت في طَرْق مسائل لم ترد عند من خصّصوا بحوثاً لهذا الموضوع، وجمع النظائر في الأفعال والأسماء والأدوات في فصول خاصة بها.

تراوحت المسائل بين النحو والصرف فكان العنوان متّسقاً مع المضمون معبراً عنه، ووشّح الكتاب بمصادر ومراجع وتوثيق يعكس منهجية الباحث الجاد، وسلك فيه منهجية التأمتْ بها كلّ أجزاء الكتاب بتلاحم موضوعي؛ وبلغة واضحة ومترابطة، وأفكار متسلسلة منتظمة كاللؤلؤ في العقد النفيس، فأجاد الباحث الصنيع وأفاد بالمصنوع، وأتى على المُبتغى المنشود والمُراد المقصود؛ بما وفق إليه من حسن الاختيار، وإتقان البحث والاستقصاء والإخراج.

نضرع إلى الله العليّ القدير ليباركَ للباحث في علمه وعمله، وينفع به خلقه، إنّه سميع قريب مجيب الدعاء.

أ. د. سيف الدين الفقراء

2023/1/20

- مقدّمة:

نشأ النّحو العربيُّ في بيئة فصيحة على لسان ناس فُصحاء بالفطرة والسَّليقة، والتَّواتُر، والمُشافَهة، والسَّماع اليوميّ المستمرّ. ولم تكن اللغةُ العربيّة في أوّل عهدها لغة علميّة على الرَّغم من الخلود الّذي كُتِب لها دون سواها من اللغات؛ لأنّها لغةُ القرآن، فكان العربيُّ يَعي ما يقول، ويَجري في كلامه على سَنَن معهود في الوسط اللغويّ الّذي عاش فيه، فإذا ما انزاح لسانُ أحد العرب عن السَّبيل اللغويّ المعروف، رُدَّ إلى الصَّواب، وإن كان ذلك الانزياحُ الخاطئ نادراً في أوَّل العَهد؛ لأنّ العربَ، ولا سِيّما الّذين عاشوا في البادية، قلّما خرجوا من بيئتهم الضّيّقة، واختلطوا بغيرهم من الأقوام. ولمّا أشرقت شمسُ الإسلام، وبدَّد نورُه ظلماتِ الكون، وانطلق المسلمون، وكان جُلُّهم من العرب في أوّل الأمر، من شبه الجزيرة العرب إلى الشَّرق والشّمال فاتحين البلاد، وناشرين نورَ الإسلام، بدأَ غيرُ العرب يدخلون في الإسلام أفواجاً، وبدأ اللَّحنُ اللُّغويّ يَسري على ألسنة العرب الفُصحاء؛ لأنّهم خالطوا غيرَهم من الأقوام، وظهرت الحاجةُ لدى المسلمين الجُدد من غير العرب إلى تعلُّم اللغة العربيّة، لغة دينهم الجديد الّذي اعتنقوه، فانتبه لهذا الأمر العلماءُ، فانطلقوا يجمعون اللغةَ العربيّة من أهلها الفُصحاء الّذين لم يَختلطوا بالأعاجم، وحدُّوا لهذا الجمع حدوداً مكانيّة وزمانيّة، فتحوَّلت اللغة العربيّة بهذا العمل من لغة سليقة، وفِطرة، وسَماع، وتَداول يَوميّ إلى لغة تعلُّم، وقِياس، وقواعد تَحويها بُطون الكتب، وجلس المتعلِّمون إلى المُعلِّمين يأخذون منهم هذه القواعد. ولمّا كنت أكتب كتابي (العِللُ النّحويّة والصَّرفيّة في اللغة العربيّة) وقع انتباهي على ظاهرة ذات أهميّة كُبرى نهَج النُّحاةُ العربُ سبيلَها، وهم يُقعِّدون اللغةَ العربيّة، وهي ظاهرة الحمل

في الأحكام النّحويّة والصّرفيّة في اللغة العربيّة، وكلّما وقعتُ على موقع حَمل، كتبتُه على ورقة، ووثَّقتُه حتّى اجتمع عندي من ذلك شيء كثير، فأدركتُ أنّه يجبُ عليَّ أن أكتب في هذه الظَّاهرة، وأُبرزها؛ لأهميّتها الكُبرى في تقعيد اللُّغة العربيّة، ودورها الكبير في إعانة النُّحاة في هذا التَّقعيد؛ ولأضع في المكتبة العربيّة عملاً أحسبُه رائداً يَخدمها، ويُنير شيئاً من الطَّريق أمام من يرغب في فهمها، وكشف أسرارها، وإدراك حكمة أهلها، وذكاء مُقعِّديها. وسأنهج فيه المنهجين الوصفيّ والتَّحليلي مبتعِداً عن الخلافات اللُّغويّة، والجدل، والإغراب، مؤثِراً العبارةِ السَّهلة، والأُسلوب المعاصر، المفهوم، مستنداً إلى الأمثلة المُعاصرة، اليوميّة.

ويَقعُ هذا الكتابُ في مقدِّمة، وثلاثة فصول، وخاتمة إضافة إلى الفهرس، فتناولتُ في الفصل الأوّل ظاهرةَ الحمل في الأفعال، وتناولتُ في الفصل الثّاني ظاهرةَ الحمل في الأسماء، وتناولتُ في الفصل الثّالث ظاهرةَ الحمل في الأدوات. فاعتمدتُ منهَجي الوصف والتّحليل بأسلوب لغويّ، أكاديميّ، معاصر، سهْلٍ على الفَهم، مستنداً إلى الأمثلة، الصُّنعيّة، المعاصرة، بعيداً عن الشّواهد القرآنية والشِّعريّة، وبعيداً عن الدّخول في الخلافات النّحويّة؛ لأنّ الغايةَ توضيحَ هذه الظّاهرة المُهمّة، وتبسيطَها، وتقديمَها بما يَخدُم الدَّرسَ اللُّغويَّ بعيداً عن التّعقيد والتّجاذبات الّتي لا فائدةَ فيها.

فهذا جَهدي في هذا الكتاب، وهو جَهدٌ متواضِع أحسبُه لله تعالى، وأضعُه في خدمة متناولي هذه اللُّغة بالتعلُّم، والتّعليم، والدّراسة، والبحث... فإن أصبْتُ، فاللهُ الموفِّق، وإنْ أخطأتُ، وتعثّرتُ، وسَهوتُ، وبالغتُ، فهذا تقصيري.

د. باكير محمّدعليّ

– مدخل:

من المعروف المسلَّم به أنّ القِياس غدا الرُّكنَ الرَّئيس في تقعيد اللغة العربيّة، وبات عليه المُعوَّل بعد السَّماع في ضبطها وأخذها بل غدا في وقتنا الوسيطَ الأساس في تعلّمها؛ لأنّ النَّاسَ المتحدِّثين بالعربيّة ما عادوا فِصاحاً، فاللَّهجاتُ العامّيّة، المحلّيّة منتشرة في كلِّ مكان حتَّى إنّها تختلف من قرية إلى قريةٍ أخرى قريبة منها في البلد الواحد، فعهدُ الفصاحة مضى، وانتهى، وقلَّما نجدُ في زمننا فصيحاً ملتزماً بقواعد اللغة العربيّة يستخدمُها في حياته اليوميّة، فهي الآن لغةُ التَّدريس، والتّعليم، والإعلام، والمكاتَبات الرَّسميّة في الدَّوائر الحكوميّة في الدُّول العربيّة حتّى إنّ كثيراً من الإعلام تخلّى عن الفُصحى، وعرّج على اللّهجة العامّيّة، وكلُّ هذا جعل القياسَ على القاعدة النّحويّة الموضوعةِ المُعوَّلَ الوحيد في تعلُّم اللغة العربيّة، وتعليمها، وذهب السّيوطيّ إلى أن القياس في النّحو العربيّ أربعة أقسام، هي: "حمل فرع على أصل، وحمل أصلٍ على فرع، وحملُ نَظير على نظير، وحملُ ضِدٍّ على ضِدّ".[1]

واستعمل النُّحاة في كتبهم مصطلحاتٍ عِدّة قصدوا بها مفهوم الحمل، ومن ذلك (الحمل، فحملوا، حملاً، وتشبيهاً، فشبَّهوا، فأشبَهَ، تشبيهاً، لأنّ...) وكلُّها جاءت بمعنى (حمل). ووجدتُ ابنَ هشام الأنصاريّ تناولَ هذه الظّاهرة الهامّة باختصار في كتابه المشهور (مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب) وذلك في الباب الثّامن من الكتاب تحت عنوان "**في ذكر أمور كلِّيّة يَتخرَّج عليها ما لا**

---

[1]. السَّيوطيّ، جلال الدِّين، الاقتراح، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، 1976م، ص: 101، ويُنظر: البَجّة، عبدالفتّاح حسن علي، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين القُدماء والمُحدَثين، ط1، دار الفكر، عمّان، 1419هـ– 1998م، ص: 327.

ينحصر من الصُّور الجُزئيّة"[1] ويتضّح من العنوان إدراكُ ابن هشام لهذه الظّاهرة في النّحو العربيّ، ولعلّه بهذه الإشارة مهَّد للّاحقين الخوضَ في هذا الموضوع، فكان لهُ السَّبَقُ في ذلك، فذكر في هذا الباب إحدى عشرة قاعدة، وتناول في القاعدة الأولى ظاهرة الحمل في الأحكام النّحويّة تحت مُسمَّى "**قد يُعطَى الشَّيءُ حكمَ ما أَشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما**"[2] وذكر لذلك صوراً عديدة، منها أنّ العرب أجازوا زيادة الباء الجارّة في خبر الحرف المشبَّه بالفعل (أنّ) المسبوق بنفي حملاً له على (ليس) النّاقصة، النّافية، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: "**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**"[3] فالباءُ الجارّة الدّاخلة على الخبر (بقادر) زائدة، وجازت زيادتُها في هذا الموضع حملاً لـ (أنّ) على (ليس) النّاقصة النّافية الّتي تجوز زيادة الباء الجارّة في خبرها لغرض التّوكيد، وجاز هذا الحملُ في هذا السِّياق؛ لأنّ (أنّ) مسبوقة بأداة النَّفي (لم) فكأنّ قولَه تعالى: "أولم يروا أنّ اللهَ... بقادرٍ.." بمعنى (أو ليسَ اللهُ بقادرٍ)[4] ومن ذلك أيضاً أنّهم أجازوا زيادة الباء في فاعل الفعل التّامّ (كَفَى) حملاً له على الفعل التّامّ (اكْتفِ) لأنّهم جعلوا (كَفى) بمعنى (اكْتفِ) كقوله تعالى: "**وكَفَى باللَّهِ شَهِيداً**"[5] ومن ذلك أنّهم قدّموا معمول المضاف إليه المنفيّ

---

[1]. ينظر: الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللَّبيب، تح: د. مازن المبارك ومحمّدعلي حمدلله، مطبوعات جامعة حلب، حلب، بلا تاريخ، ص: 884.

[2]. ينظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 884.

[3]. سورة الأحقاف: 33.

[4]. ينظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 884.

[5]. سورة الرّعد: 43.

بمضافه، عليه **حملاً** على جواز تقديم معمول الفعل المنفيّ عليه؛ للشَّبه المعنويّ بينهما نحو (أنا زيداً غيرُ ضاربٍ) فجاز تقديمُ المفعول به (زيداً) على معمولِه المضافِ إليه (ضاربٍ) لأنّه بمعنى (أنا زيداً لا أَضربُ) فحُمِل غيرُ ضاربٍ) على (لا أَضرب) لأنّه بمعناه، فأُعطِي حكمه النَّحوي في هذا السِّياق، وهو جواز تقديم معموله عليه مع أنّ الأصل عدمُ جواز تقديم معمول المضاف إليه عليه، ومنه قوله تعالى: "**وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**"[1] فالجار والمجرور معمولان للمضاف إليه (مُبين) وهو اسم فاعل عمل عملَ فعله (يُبين) وجاز تقديمُه عليه في هذا الموضع حملاً على جواز تقديم مفعول (لا يُبين) عليه، فلمّا كان (غيرُ مبين) بمعنى (لا يُبين) حُمِل عليه في جواز تقديم معموله عليه، ومثله قول أبي زبيد الطّائيّ:

إنّ امرأً خَصَّني مودَّتَه   على التَّنائيّ لَعندي غيرُ مَكفورِ

فظرفُ المكان (عِند) قُدِّم على عامله المضاف إليه (مَكفور) وجاز ذلك حملاً على (لا يُكفَر) لأنّه بمعناه، فلمّا كان (غيرُ مكفور) بمعنى (لا يُكفَر) حُمِل عليه في جواز تقديم معموله عليه،[2] فكأنّه قال: (لا يُكفَر) فلمّا حمله عليه في المعنى، أعطاه حكمَه النَحويّ. ومنه أنّهم حملوا الفعل (رَضي) على الفعل (أَقبلَ) فعَدَّوه بحرف الجرّ (على) بدل (عن) فجاز (رضي اللهُ عليك) بدل (رضي اللهُ عنكَ) لأنّ (رضي) في هذا السِّياق بمعنى (أَقبل) والفعل (أَقبلَ)

---

[1]. سورة الزخرف: 18.

[2]. يُنظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 885.

يتعدَّى بحرف الجرّ (على) فيُقال: (أقبلَ أحمدُ على الخير) ومثلُه قولُ القحيف بن سليم العقيليّ:[1]

إذا رَضِيَتْ عَليَّ بَنُو قُشَيْرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاهَا

أي إذا أقبلَتْ عليَّ... فلمّا كان الفعلُ (رَضي) في هذا السِّياق بمعنى (رضي) حُمِل عليه في تعديته بحرف الجرّ (على) ورأى الكِسائيُّ أنّ الفعل (رَضي) في هذا الموضع عُدِّي بحرف الجرّ (على) بدل (عن) حملاً له على نقيضه في المعنى (سَخِط)[2] لأنّه يُقال: (سَخطتُ على الظَّالم، وسَخِط اللهُ على الكافر...).

وليس بالضَّرورة في كلام العرب أن يُعطَى الشَّيءُ دائماً حكمَ ما هو في معناه، ومثال ذلك أنّهم لم يُعطوا المصدرَ الصَّريحَ حكمَ المصدر المؤوَّل المكوَّن من (أنْ) المصدريّة النّاصبة مع صلتها نحو (أن تذهب، وأن تكتبَ، وأن تَفهمَ...) أو المكوَّن من (أنَّ) وصلتها نحو (عرفتُ أنَّ الحقَّ ظاهرٌ، وتأكَّدْتُ أنَّ النَّجاحَ قادم...) وبالعكس بدليل أنّهم لم يُجيزوا حذف حرف الجرّ من المصدر الصَّريح حملاً على حذفه من المصدر المؤوَّل، فأجازوا (عرفتُ أنَّ الحقَّ ظاهرٌ، وتأكَّدْتُ أنَّ النَّجاحَ قادم...) والتقدير (وثقتُ بأنَّ الحقَّ ظاهرٌ، وتأكَّدْتُ من أنَّ النَّجاحَ قادم...) ولم يُجيزوا (وثقتُ ظهورَ الحقّ، وتأكَّدْتُ قدومَ النَّجاح...).[3]

ومن العناصر النّحويّة الّتي أخذت بالحمل حكمَ عنصر نحويّ آخر؛ للشَّبَه اللّفظيّ بينهما (ما) المصدريّة الظّرفيّة و(ما) الموصولة؛ إذْ جازت زيادة (إنْ)

---

1. يُنظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 887.
2. يُنظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 887.
3. يُنظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 889.

بعدهما؛ لغرض التّوكيد حملاً على جواز زيادتها لغرض التّوكيد بعد (ما) النّافية، وجاز هذا الحَملُ؛ لأنّهما تُشبهان في اللَّفظ والشَّكل (ما) النَّافية، فمن زيادة (إنْ) بعد (ما) النَّافية قولُ النَّابغة الذُبيانيّ:[1]

ما إنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أَنتَ تَكْرَهُهُ   إذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

فـ (إنْ) زائدة بعد (ما) النّافية لغرض توكيد معنى النَّفي القائم في (ما) ومن زيادة (إنْ) بعد (ما) النّافية قول دُرَيْد بن الصِّمَّة القُشَيْرِيّ:[2]

ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ   كاليومِ هَانِىءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[3]

فـ (ما) نافية، و(إنْ) بعدها زائدة لغرض توكيد عدم رؤيته، ومثالُ زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدريّة الظّرفيّة قولُ المُعلوّط القريْعيّ:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ   على السِّنِّ خَيْرَاً لا يَزَالُ يَزِيدُ

فـ (إنْ) زائدة بعد (ما) المصدريّة الظّرفيّة لغرض توكيد معنيي المصدريّة والظَّرفيّة فيها، والتأويل (ورجِّ الفَتى للخير مُدَّةَ رؤيَته...) وجازت زيادتُها بعد (ما) المصدريّة الظّرفية في هذا الموضع حملاً لـ (ما) المصدريّة الظّرفيّة على (ما) النّافية، وجاز الحملُ هنا؛ لشبهها اللّفظي بها، ومثالُ زيادة (إنْ) بعد (ما) الموصولة قول جابر بن رَأْلَان الطَّائيّ:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراه   وتَعرضُ دونَ أَدناهُ الخُطوبُ

فزيدت (إنْ) في هذا الموضع بعد (ما) الموصولة حملاً لها على (ما) النّافية، وجاز الحملُ؛ لشبهها اللّفظي بها.[1]

---

[1]. يُنظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ص: 38.

[2]. ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب، ص: 890.

[3]. هانِئ: البعير الأجرب المطليّ بالقطران، وأَيْنُق: جمع ناقة.

ومن **الحمل** الّذي ذكره ابن هشام في مغني اللبيب أنّهم حملوا (ما) النّافية على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، فأجازوا دخول لام الابتداء عليها إذا وقعت في أوّل الكلام حملاً على جواز دخولها على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ نحو (لَمَا تَصنعُه حَسَنٌ) أي (لَلَّذي تصنعُه حَسنٌ) فاللام لام الابتداء، و(ما) اسم موصول مبتدأ، ومن دخول لام الابتداء على (ما) النّافية الواقعة في ابتداء الكلام قول النّابغة الذُّبياني:[2]

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصْطَنِعْنِي   فَكَيفَ ومِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مالي[3]

فاللامُ لامُ الابتداء، و(ما) نافية، وجاز دخول لام الابتداء عليها في هذا الموضع حملاً لها على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، وجاز حملُها عليها في هذا الحكم النّحويّ؛ لشبهها اللفظيّ بها.

وممّا ذكره ابنُ هشام حملُ (لا) النّافية على (لا) النّاهية في جواز توكيد الفعل المضارع بنون التّوكيد بعدها،[4] فمثالُ ذلك قوله تعالى: "**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**"[5] فجاز توكيدُ الفعل المضارع (تُصيبَنَّ) المسبوق بـ (لا) النّافية بنون التّوكيد الثَّقيلة لـ (لا) النّافية في هذا الحكم النّحويّ على (لا) النّاهية؛ إذ يُقال: (لا تصرفَنَّ، ولا تجلسَنَّ، ولا تكسلَنَّ...) وجاز هذا الحمل؛ لشبهها اللفظي بها.

---

[1]. ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب، ص: 890.

[2]. ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب، ص: 891.

[3]. جلُّ مالي: أكثرُه.

[4]. ينظر: الأنصاريّ، مغني اللبيب، ص: 891.

[5]. سورة الأنفال: 25.

والّذي سيرِدُ في حَنايا الكتاب أوسع بكثير مِمَّا ذكره ابن هشام؛ ولذا أرى أنّ هذا الأمر باب واسع في العربيّة، وتناثر في كتب النُّحاة دون أن يأخذ فيما أعلَم حظَّه من الاهتمام الواسع أو الخاصّ بالرَّغم من أنّه أحدُ الأُسس القويّة الّتي شكّلتِ القاعدةَ النّحويّة، وأظهرت براعة المتكلِّم العربيّ الّذي تشكّلت اللُّغةُ على لسانه في أوّل عهدها، وحِكمةَ النّحويّ العربيّ، ومنطقه السَّويَّ في تقعيد لغته.

الفصل الأوّل

ظاهرة الحمل في الأفعال

ظاهرة الحمل في الأفعال

سأتناول في هذا الفصل ظاهرة الحمل في الأحكام النّحويّة والصّرفيّة في الأفعال، مستوعِباً الفعلَ بكل أنواعه.

1. حمل بناء الفعل الماضي على الحركة على الفعل المضارع:[1]

بُنِيَ الفعلُ الماضي، ولم يُعرَب؛ لأنّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وحَملَ العربُ الفعل الماضي في بنائه على الحركة دون السُّكون على الفعل المضارع الّذي أشبهَ اسم الفاعل في شكله أي في عدد أحرفه، وضبْطِه. فالفعلُ المضارع (يَذْهَبُ) مثلاً يتألّف من أربعة أحرف، الأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والثّالث، والرّابع متحرِّكان، فأشبه اسم الفاعل (ذَاهِبٌ) الّذي يتألف من أربعة أحرف أيضاً، الأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والثّالث والرّابع متحرِّكان، وكذلك الفعل المضارع (يَفْتَحُ) يُشبِه في شكله ولفظه اسمَ الفاعل (فاتِحٌ) والفعلُ المضارع (يُقَطِّعَ) يُشبِهُ في شكله ولفظه اسمَ الفاعل (مُقَطِّعٌ) وهكذا... فلمَّا بَنى العربُ الفعلَ الماضي على الحركة دون السُّكون، حملوه على الفعل المضارع المرفوع، والرَّفعُ يكون بالحركة لا بالسُّكون، والّذي أجاز حملَه عليه أنّ الفعلَ الماضي يُشبِه الفعلَ المضارع في بعض الأحكام النَّحويّة السِّياقيّة، ومن ذلك أنّه يقع مع فاعله خبراً للمبتدأ نحو (أحمدُ عادَ من السَّفر) و (فاطمةُ ساعدت أباها في العمل) فجملة (عاد) خبر للمبتدأ (أحمدُ) وجملة (ساعدت) خبر للمبتدأ (فاطمةُ) ويقع مع فاعله صفة للاسم النَّكرة نحو (هذا رجلٌ ساعدَ الفقراءَ) و(صاحبْتُ عالِماً أفادَني كثيراً) فجملة (ساعد) صفة للاسم النّكرة (رجلٌ) وجملة (أفادَني) صفة للاسم النّكرة (عالِماً) ويقعُ فعلَ شرطٍ، وجوابَ شرطٍ نحو (مَنْ عبدَ اللهَ،

---

[1]. ينظر: ابن الخَشَّاب، أبومحمّد عبدالله بن أحمد، المُرْتَجَل في شَرْح الجُمَل، نسخة إلكترونيّة، ص: 104.

أَمِنَ العذابَ) و (إنْ سألَكَ النَّاسُ عنّي، فأنا في المَسجد) فالفعلان الماضيان (عبدَ، وسألَ) وقعا في السِّياق النّحوي فِعلَي شَرط، والفعل الماضي (أَمِن) وقع جواب شرط، فأشبَه الفعلَ المضارع في هذه الأحكام والوظائف النّحويّة، ولمّا أشبَه الفعلُ الماضي الفعلَ المضارِع في هذه الأحكام والوظائف النّحوية السِّياقيّة في أنّه يقع مثلُه خبراً، وصِفةً، وفعلَ شرط، وجواب شرطٍ، **حُمِل** عليه في بنائه على الحركة دون السُّكون، فحملوا البناءَ في هذا الموضع على الإعراب؛ لأنّ الأصلَ في الإعراب أنّه يكون بالحركة لا بالسُّكون. واختاروا بناءَه على حركة الفتح دون حركَتي الضَّمّ والكسر؛ لأنّه أخفُّ منهما؛ ولأنّ الفعلَ الماضي، استعمالُه كثير، فاختاروا الحركة الخفيفة للعنصر النَّحوي الّذي كثُر استعمالُه، وهو الفعلُ الماضي.

2. قلبُ الواو ياءً في مصدر الفعل الثّلاثيّ، المعتلّ، الأجوف:[1]

الفعلُ، الثُّلاثيّ، المعتلّ، الأجوف، الواويّ أو اليائيّ تُقلَب واوُه أو ياؤُه ألفاً؛ لتحرّكّها بعد فتح نحو (قَوَمَ: قامَ، وصَوَمَ: صَام، وبَيَعَ: باع، وسَيَرَ: سَارَ...) وإذا جاء المصدر من الفعل، الثُّلاثيّ، المعتلّ، الأجوف على وزن (فِعَال) قلَبَ العربُ الواو ياءً **حملاً** على قلبها ألفاً في ماضيه الثُّلاثيّ أي حملوا قلب الواو ياءً في مصدره حملاً على قلبها ألفاً في ماضيه، فحملوا إعلال المصدر على إعلال فعله الماضي نحو (قَوَمَ: قَامَ: قِوَام: قِيَام، وصَوَمَ: صَامَ: صِوَام: صِيَام...) ويُضاف إلى هذا السَّبب وُقوعُها بعد كسرة، والكسرةُ تُناسبُها الياء. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة.

---

[1]. يُنظر: المُبرِّد، محمّد بن يَزيد، المُقتضَب، تح: عبدالخالق عضيمه، وِزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ-1994م، ص: 227/1.

3. عدم قلب الواو ياء في مصدر (فاعَل):[1]

الأصلُ في الواو أن تُقلَب ياء إذا وقعت بعد كسرة؛ لأنّ الكسرة والياء صوتان متجانِسان، ولكنّ العربَ لم يقلبوها ياءً في المصدر (فِعَال) الّذي هو مصدر للفعل الرُّباعيّ الّذي وزنُه (فاعَلَ) نحو(جَاوَرَ: جِوَار، وحَاوَرَ: حِوَار...) بالرَّغم من وقوعها بعد كسرة، وسببُ ذلك أنّهم **حملوا** المصدر (فِعَال) في عدم قلب واوه ياءً بالرَّغم من مجيئها بعد كسرة على فعله الماضي (فَاعَلَ) فلمَّا لم تُقلَب الواوُ ياءً في الفعل الرُّباعيّ نحو (جَاوَرَ، وحَاوَرَ...) لعدم وجودٍ داع للقلب، امتنعوا عن قلبها ياءً في مصدره السَّماعيّ **حملاً** للمصدر السَّماعيّ على فعله، فأخذَ المصدرُ في هذه المسألة الصَّرفيّة حُكمَ فعله الماضي. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة.

4. إعراب الفعل المضارع:[2]

الأصلُ في الأفعال البناءُ، ولكنّ العربَ لم يَبنوا الفعلَ المضارع، وأعربوه **حملاً** له على إعراب الاسم؛ لأنّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ، وجازَ **حملُهُ** في الإعراب على الاسم؛ لأنّه يُشبِه اسم الفاعل في عدد أحرفه، وضبطه، والدَّلالة

---

[1]. يُنظر: المبرّد، المقتضب، ص: 227/1.

[2]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، أبو بكر، الأُصول في النَّحو، تح: عبدالحسين الفَتليّ، ط3، مؤسّسة الرِّسالة، 1408هـ-1998م، ص: 123/1، والفارسيّ، أبوعليّ، المَسائل الحلبيَّات، تح: د. حسن هِنداويّ، ط1، دار القلم، دمشق، ودار المَنارة، بيروت، 1407هـ-1987م، ص: 106-107، والقُرطُبيّ، ابن مَضاء، الرَّدُّ على النُّحاة، تح: شَوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1366هـ-1947م، ص: 154-155، وابن عقيل، عبدالله، شرح ابن عقيل، تح: محمّد مُحْيِ الدِّين عبدالحميد، ط1، بلا مكان، بلا تاريخ، ص: 336/2، والغلاييني، مصطفى، جامع الدُّروس العربيّة، المكتبة العصريّة، بيروت وصيدا، 1388هـ-1978م، ص: 166/2.

على الزمن الحاضر أو المستقبل، وقبول دخول لام التّوكيد عليه، فلمّا أشبَهَ اسمَ الفاعل في هذه الخصائص الصّرفيّة والنّحويّة، جاز **حملُه** عليه في الإعراب، وهذا يدلّ على مرونة اللغة العربيّة، وسَعتها، وحِكمة المتكلِّمين بها الأوائل الّذين تشكَّلت على لسانهم دون تكلُّف، وعلى براعة اللغويّين العرب الّذين استنبطوا قوانينها، وصاغوها في قواعد تُسهِّل تعلُّمَها، وفهمَها، فالفعلُ المضارع (يَجْلِسُ) يُشبِه اسمَ الفاعل (جَاْلِسٌ) فهو مثلُه يتألّف من أربعة أحرف، الأوّلُ متحرك، والثّاني ساكن، والثّالث والرّابع متحرّكان، وهو مثلُه يَحتمل الدَّلالة على حدث الجلوس في الحاضر أو المستقبل ما لم يَدخل عليهما ما يُحدِّد دلالتهما على أحد الزَّمنين دون الآخر، فإذا دخلت السين أو سوف أو لا أو لن على الفعل المضارع، خلَّصته للزّمن المستقبل دون الحاضر نحو (سأذهب إلى الجامعة، وسوفَ أُساعدُكَ في الأمر، ولا أُقابلُ أحداً، ولن أُهمِلَ شؤوني...) ويقبلُ مثله دخول لام الابتداء عليه نحو (إنَّ أحمدَ قادمٌ، وإنَّ أحمدَ لَيقومُ...) وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

5. رَفْعُ الفعل المضارع:[1]

تقدَّم في القاعدة الرّابعة أنّ الفعل المضارع **حُمِل** على الاسم في إعرابه، وكذلك رُفِع الفعلُ المضارع **حملاً** على الاسم، وجاز **حملُه** عليه في هذا الحكم النّحويّ؛ لمضارعته اسمَ الفاعل في لفظه ومعناه، فهو يُشبهه في عدد الأحرف، وترتيبها، وضَبطها، وفي الدَّلالة على وقوع الحدث في الحاضر أو المستقبل، ورُفِعَ **حملاً** على المبتدأ أيضاً؛ لأنّه إذا تجرَّد من عوامل النَّصب، والجزم، وقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فلمّا وقع موقع المبتدأ، جاز **حملُه** عليه في هذا

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 146/2، والزَّجّاجيّ، أبوالقاسم، الجُمَل في النَّحو، نُسخة إلكترونيّة، ص: 7، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 166/2.

الحكم النَّحويّ، فالفعلُ المضارع في رفعه محمولٌ على عنصرين نحويَّين، هما اسم الفاعل، والمبتدأ، وكلاهما اسم، فالفعلُ المضارع (يَقرأ) في جملة (يَقرأ أحمدُ الكتاب) يُشبِه اسمَ الفاعل (قارِئ) في شكله ومعناه، ويُشبِه المبتدأ (القارئُ) لأنّه وقع في أوّل الجملة، ولم يدخل عليه ناصبٌ أو جازم، والأصلُ في الأسماء أن تكون مرفوعة ما لم يدخل عليها عامل ناصب أو جارّ يُغيِّرُها عن وجهتها. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

6. دلالة الفعل المضارع على الحاضر والمستقبل:[1]

الفعلُ المضارع كما تقدَّم يُشبه اسم الفاعل في لفظه ومعناه، ويُشبه المبتدأ حين يتجرَّد من عوامل النَّصب والجزم، فيقع في أوّل الجملة، وهذان الشَّبَهان أجازا **حملَه** على الاسم مرَّة أُخرى في حكم نحويّ جديد، وهو الدَّلالة على وقوع الحدث في الزّمن الحاضر أو المستقبل ما لم يدخل عليه شيء يُحدِّد أحدَ الزَّمنين دون الآخر، وتقدَّم الحديث في هذا الأمر، فلمّا كان الفعلُ المضارع يُشبِه الأسماءَ في هاتين الجِهَتين، وكانت الأسماء تدلُّ في أصلها على أكثر من معنى، جاز أن **يُحمَل** الفعلُ المضارع عليها في الدَّلالة على أكثر من معنى، فالعينُ، مثلاً، اسم يُستعمَل للدَّلالة على العُضو، والنَّبع، والجاسوس... وكذلك الأفعالُ المضارعة في نحو (يَدرسُ أحمد، ويُسافرُ خالدٌ، ويَنتصرُ الشُّجاعُ...) تحتملُ الدَّلالة على أحداث الدِّراسة، والسّفر، والانتصار في زمني الحاضر والمستقبل ما لم يدخل عليها عنصر نحويّ آخر يُخصِّصها لأحد الزّمنين، فإذا قِيل: (لم يَدرسْ أحمد، وسيُسافرُ خالدٌ، ولن يَنتصرَ الشُّجاعُ...) خصَّصت (لم) الفعل المضارع (يذهب) للزمن الماضي، ونفت عنه زمني

---

[1]. يُنظر: الزَّجّاجيّ، أبوالقاسم، الإيضاح في عِلَل النَّحو، تح: د. مازن المُبارَك، دار النَّفائس، ط3، بيروت، 1399هـ-1979م، ص: 87-88.

الحاضر والمستقبل، وخصَّصت السينُ الفعلَ المضارع (يُسافر) للمستقبل القريب، وأبعدته عن الزمن الحاضر، وخصَّصت (لن) الفعلَ المضارع (ينتصر) للمستقبل البعيد، وأبعدت عنه الزمنَ الحاضر، وهكذا... ولمّا كان الفعلُ الماضي لا يُشبه الأسماء، لم يُحمَل عليها في الدَّلالة بصيغة صرفيّة واحدة على أكثر من زمن، واقتصرت دلالتُه على الزّمن الماضي فحسب. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

7. الفعلُ المضارع يأتي معمولاً:[1]

الأصلُ في الفعل أن يكون عاملاً، فالفعلُ المضارع يأتي عاملاً؛ لأنّه فعلٌ يقع من فاعل على مفعول به في مكان وزمان مُعيَّنين، وذلك إذا كان متعدِّياً نحو (يُقدِّمُ أحمدُ الطَّعامَ للضُّيوف، ويُذيعُ المُذيعُ الخبرَ العاجلَ، ويَستعملُ أخي المعجمَ جيّداً...) ويقع من فاعله في زمان ومكان معيَّنين دون أن يقعَ على مفعول به، وذلك إذا كان لازماً نحو (يَسبحُ أحمدُ في البحر، ويُساهمُ محمّدٌ في الخيرِ، وتَتَفَتَّحُ الأزهارُ في البُستان...) **وحُمِل** الفعلُ المضارع على الأسماء في مجيئه معمولاً لعامل آخر في السّياق النّحويّ، فيقع معمولاً لعامل منصوب أو مجزوم، فإذا سبقه حرف ناصب، صار معمولاً له، فتركَ الرَّفعَ إلى النَّصب نحو (يَسمعُ: لن يسمعَ، ويتعلَّمُ: كي يتعلَّمَ، وأَهدأُ: أُريدُ أَنْ أَهدأَ...) وإذا سبقه عاملٌ جازم، حرفُ جزم أو أداةُ شرطٍ جازمة، جُزِم، وصار معمولاً مَجزوماً لذلك العامل الجازم نحو (يَقرأُ: لم يَقرأْ، ويُناقشُ: لِيُناقِشْ... وإنْ تَجتهدْ، تَنجَحْ، ومنْ يَصدقْ، يُحترَمْ...) فهو إذا سُبِق بناصب أو جازم، صار معمولاً له، وعاملاً في الفاعلِ والعناصرِ النّحويّة الأُخرى الّتي تَلحق الجملة نحو(لنْ يُسافِرَ محمّدٌ اليومَ إلى إسطنبولَ) فالفعل المضارع (يُسافرَ) معمول منصوب لـ (لن)

---

[1]. يُنظر: الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ص: 106-107.

النّاصبة، وعاملٌ رَفعَ الفاعلَ (محمّد) ونصبَ ظرفَ الزّمان (اليومَ) ونحو (لمْ يُؤذِ أحمدُ رفاقَه) فالفعل المضارع (يُؤذِ) معمول مجزوم للحرف الجازم (لم) وعاملٌ رَفَع الفاعل (أحمدُ) ونصب المفعول به (رفاقَ) والّذي سَوَّغ **حملَ** الفعل المضارع على الاسم في هذا الحكم النّحويّ شَبهُه باسم الفاعل في اللَّفظ والمعنى، وقد بُيِّن هذا التَّشابُه في القواعد السَّابقة، فلا أُعيد القول فيه. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

8. فَتحُ حرف المضارَعة في الخماسيّ والسُّداسيّ:[1]

حرفُ المضارعة هو الحرف الّذي يكون في أوّل الفعل المضارع، وأحرفُ المضارَعة أربعة أحرف لا غير، وهي الهمزة، والنون، والتّاء، والياء، فإذا وُضِعت في أوّل الماضي، صار مُضارعاً نحو (ذَهَب: أَذهبُ، ونَذهَبُ، وتَذهبُ، ويَذهب، وشارَكَ: أُشارِكُ، ونُشارِكُ، وتُشارِكُ، ويُشارِكُ...) وفتحَ العربُ حرفَ المضارعة في أوَّل المضارع المأخوذ من الفعل الخماسيّ والسُّداسيّ **حملاً** على فتح حرف المضارَعة في أوّل الفعل المضارع المأخوذ من الفعل الثُّلاثيّ نحو (اِنتصَر: أَنتصر، ونَنتصر، وتَنتصر، ويَنتصر، وتَقَدَّمَ: أَتقدَّم، ونَتقدَّمُ، وتَتَقَدَّمُ، ويَتقدَّمُ... واستعملَ: أَسْتعملُ، ونَسْتَعملُ، وتَستعملُ، ويَستعملُ، واطْمأَنَّ: أَطْمئِنُّ، ونَطْمئِنُّ، وتَطْمئنُّ، ويَطْمئِنُّ...) وجاز **هذا الحملُ** في هذا الحكم الصَّرفيّ؛ لأنّ أكثرَ الأفعال الخماسيّة والسُّداسيّة منقولة عن الأفعال الثلاثيّة لا الرُّباعيّة؛ ولأنّ الفعلين الخماسيّ والسُّداسيّ ثقيلان؛ لكثرة أحرفهما، ولمّا كانت الضمّة ثقيلة، فهربوا من جمع ثِقلها إلى ثِقلهما، فجمعوا خفّة الفتحة إلى ثِقلهما، فحقّقوا بهذا الحمل التَّناسبَ بين خِفّة الفتحة، وثِقل لفظهما، فالحملُ في الحكم

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أبوالبركات عبدالرّحمن كمال الدِّين، كتاب أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجت بيطار، مطبوعات المجمّع العِلميّ العربيّ، دمشق، 1377هـ-1957م، ص: 404.

الصّرفيّ هنا مكَّنَ العربَ من التَّخلُّص من اجتماع ثقيلين، هما الضّمّة وثِقل لفظ الفعل. وهذا من باب **حمل** الفعل على الفعل في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

9. بناءُ الفعل المضارع على السُّكون:[1]

حمل العربُ الفعل المضارع على الفعل الماضي في بنائه على السّكون حين تتصل به نونُ النِّسوة نحو (يَكتبُ+نَ: يكتبْنَ، ويُسافرُ+نَ: يُسافرْنَ...) وجاز هذا **الحملُ** في هذا الحكم النّحويّ؛ لأنّه من عادة العرب في كلامهم أنّهم إذا أَعلّوا أحدَ الفعلين أي إذا أحدثوا فيه تغييراً، أعلّوا الفعل الآخر أي أحدثوا فيه تغييراً، وإن لم تكن فيه تلك العِلّة أي وإن لم يكن فيه سببُ ذلك التَّغيير، فبنى العربُ الفعلَ الماضي على السُّكون إذا اتّصلت به نونُ النِّسوة هرباً من اجتماع أربع حركات متتالية، فإذا اتّصلت نون النِّسوة بالفعل الماضي، اجتمعت أربع حركات متتالية، هي حركات أحرف الفعل الماضي، وحركةُ نون النِّسوة نحو (كَتَبَ+نَ، وأَكَلَ+نَ...) فكرهوا هذا التَّتالي للحركات دون ساكن يَسمح لهم بالاستراحة، وهم يلفظون هذا الفعل، فلجؤوا إلى تسكين آخر الفعل الماضي نحو (كَتَبْنَ، وأَكَلْنَ...) **فحملوا** الفعل المضارع على الفعل الماضي في هذا الحكم النَّحويّ مع أنّ نون النِّسوة إذا اتّصلت بالفعل المضارع لا تَتتالى فيه أربع حركات نحو (يَسْألُ+نَ: يَسْأَلْنَ، ويَفْرَحُ+نَ: يَفْرَحْنَ...). وهذا من باب **حمل** الفعل على فعل آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

---

[1]. يُنظر: ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 50/1، والوَرَّاق، أبوالحَسن محمّد بن عبدالله، تح: د. محمود جاسم محمّد الدَّرويش، ط1، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، 1420هـ-1999م، ص: 203-204.

10. كسر نون التوكيد الثَّقيلة:[1]

إذا جاءت نون التّوكيد الثَّقيلة بعد نون النِّسوة، وجب الفصلُ بينهما بالألف؛ حتّى لا تَجتمع ثلاثُ نونات، والعربُ يكرهون توالي الأمثال، ووجبَ كسرُ نون التّوكيد الثقيلة نحو (يَذهبْنَ+ا+نَّ: يَذهَبانِّ، ويَشرَحْنَ+ا+نَّ: يَشرَحْنَانِّ...) و**حملَ** العربُ كسر نون التّوكيد الثّقيلة في هذا الموضع على كسر نون المثنّى نحو (الكتابانِ، وحِصانَينِ...) وجاز هذا **الحملُ** الصّرفيّ لنون التّوكيد الثّقيلة على نون المثنّى؛ للشّبه اللّفظي بينهما؛ ولأنّ نون التّوكيد الثّقيلة في هذا الموضع وقعت بعد الألف، وكأنّها أشبهت نون المثنّى الّتي تقع بعد ألف التّثنية. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

11. نصب الأفعال الخمسة:[2]

حمل العربُ نصبَ الأفعال الخمسة على جزمها، فجعلوا علامةَ نصبها حذفَ النُّون كما أنّ علامةَ جزمها حذف النون نحو (يكتبون: لن يكتبوا، ويُسافران: لن تُسافرا، وتَفهمين: لن تَفهمي...) **حملاً** على الجزم نحو (يَكتبون: لم يَكتبوا، ويُسافران: لم يُسافرا، وتَفهمين: لم تَفهمي...) وكان النَّصب في هذا الحكم النّحويّ في هذا الباب النّحويّ **محمولاً** على الجزم وليس العكس؛ لأنّ الجزم سِمةٌ خاصّة بالأفعال بينما النَّصبُ يُصيب الاسم والفعل أي يكون الاسمُ منصوباً نحو (شرحتُ القصيدةَ، وامضِ مسرعاً، ولن أمشيَ خلفَكَ، وسامحتُكَ كي تَهدأَ...) بينما الجزمُ خاصٌّ بالأفعال، ولا يُصيب الأسماء أي لا يأتي الاسم مجزوماً. وجاز **حملُ** نصب الأفعال الخمسة على جزمها قياساً على المثنَّى وجمع المذكَّر السّالم؛ إذْ جعلوا فيهما الياءَ علامة نصبٍ **حملاً** على جرّهما

[1]. يُنظَر: الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 96/1.

[2]. يُنظَر: الزَّجّاجي، الإيضاح في علل النّحو، ص: 73.

بالياء، وسأذكر ذلك في موضعه لاحقاً. وهذا من باب **حمل** الفعل على نفسه في حكم من أحكامه النّحويّة **حملاً** على الاسم.

12. تحريك نون الأفعال الخمسة:[1]

حرَّك العربُ نون الأفعال الخمسة؛ للتخلُّص من التقاء السَّاكنين سكونِ الضَّمير الّذي قبل النّون، وسكون النُّون نحو (تَفتحوْنْ: تَفتحوْنَ، وتَفتحاْنْ: تَفتحاْنِ، وتَفتحيْنْ: تَفْتَحِيْنَ...) وفَتحوا هذه النّون بعد واو الجماعة نحو (تفتحونَ، وتسألونَ، ويُسافرونَ...) **حملاً** على فتح نون جمع المذكَّر السّالم نحو (الرّاغبونَ، والرّاغبينَ، والدّارسونَ، والدَّارسينَ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ** الشَّبهُ اللفظيّ بينهما، وكذلك وقوع نون الأفعال الخمسة بعد واو الجماعة، وواوُ الجماعة وظيفتُها النّحويّة الدّلالة على جماعة الذُّكور العقلاء، وكذلك جمع المذكَّر السّالم يدلُّ على جماعة الذُّكور العقلاء أو على صفاتهم، وفُتِحت نونُ الأفعال الخمسة بعد ياء المؤنّثة المخاطبة **حملاً** على فتح نون النِّسوة نحو (تسأليْنَ، وتسألْنَ، وتَبحثينَ، ويَبحثْنَ...) والّذي **أجاز هذا الحملَ** شيئان، الأوّل شبهُها اللّفظيّ بها، والثّاني وقوعها بعد ياء المؤنّثة المخاطبة الّتي تشترك مع نون النِّسوة في الدَّلالة على معنى المؤنَّث، وكُسِرت نونُ الأفعال الخمسة بعد ألف التّثنية **حملاً** على نون المثنَّى المكسورة نحو (يَفتحانِ، والفاتحانِ، وتَقفانِ، والواقفانِ...) وكُسِرت نونُ المثنَّى؛ للتخلُّص من التقاء السّاكنين سكونِ الألف، وسكونِ نون المثنَّى؛ لأنّ نون المثنَّى ساكنة في الأصل، **وجاز هذا الحمل؛** للشَّبَه اللَّفظي بينهما؛ ولوقوعها بعد الألف كوقوع نون المثنَّى بعد الألف، وكلتا الألفَين تجتمعان في الدَّلالة على معنى التَّثنية.

---

[1]. يُنظر: الزَّجَّاجيّ، الإيضاح في علل النَّحو، ص: 74.

13. كسر نون التّوكيد الثَّقيلة في الأفعال الخمسة:[1]

إذا أُكِّدت الأفعال الخمسة بنون التوكيد الثَّقيلة، حُذِفت نونُ الرَّفع حتّى لاتتوالى ثلاثُ نونات؛ لأنّ العرب يكرهون كثرةَ توالي الأصوات المتماثلة، وحُذِفَت واوُ الجماعة، وياءُ المؤنَّثة المخاطَبة؛ منعاً لالتقاء ساكنين سكون الواو أو الياء، وسكون النُّون الأُولى من نون التّوكيد الثَّقيلة، ويُضَمُّ ما قبل الواو، ويُكسَر ما قبل الياء؛ لتكون الحركةُ عِوضاً عنهما، ودالّةً عليهما نحو (تَجلسُونَ+نَّ: لَتَجلِسُنَّ، وتَجلِسِيْنَ+نَّ: لَتجلِسِنَّ، وتَنظُرُونَ+نَّ: لَتنظرُنَّ، وتنظرِينَ+نَّ: لَتَنْظُرِنَّ...) وإذا وقعت نونُ التّوكيد الثّقيلة في الأفعال الخمسة بعد ألف التّثنية، حُذِفت نونُ الرَّفع؛ لمنع التقاء الأصوات المتماثلة، وكُسِرت نونُ التّوكيد الثَّقيلة **حملاً** على كَسر نون المثنَّى (السَّابحانِ، والمسرعانِ) نحو (يَسْبَحانِ+نَّ: لَيَسْبَحَانِّ، وتُسرعانِ+نَّ: لَتُسرعانِّ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ الصَّرفيَّ** الشَّبهُ اللَّفظيُّ بينهما، ووقوعُ نون التَّوكيد الثَّقيلة بعد ألف تدلُّ على معى التَّثنية كوقوع نون المثنَّى بعد ألف التَّثنية. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

14. حذف الواو من الفعل المضارع المعتّل، المثال، الواويّ:[2]

إذا صِيغ الفعلُ المضارع من الفعل الثُّلاثيّ، المعتلّ، المثال، الواويّ، حُذِفت الواو بعد ياء المضارعة؛ لوقوعها بين الياء والكسرة نحو (وعد: يَوْعِد: يَعِدُ، ووقفَ: يَوقِف: يَقِف، ووزَنَ: يَوْزِنُ: يَزِنُ...) و**حمل** العربُ حذفَها بعد بقيّة أحرف المضارَعة الهمزةِ، والنُّون، والتّاء على حذفها بعد ياء المضارَعة؛ لأنّها لا تكون بعد هذه الأحرف واقعة بين ياء وكسرة نحو (وَعَدَ: أَوعِد: أعِد، ونَوعِد:

---

[1]. يُنظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 94/1، و171/2.

[2]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 361.

نَعِدُ، وتَوعِدُ: تَعِدُ، ووقفَ: أَوقِفُ: أَقِفُ، ونَوقِفُ: نَقِفُ، وتَوقِفُ: تَقِفُ، ووزن: أَوْزِنُ: أَزِنُ، ونَوزِنُ: نَزِنُ، وتَوزِنُ: تَزِنُ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ في هذا الموضع اشتراكُها مع الياء في الدَّلالة على معنى المضارَعة. وهذا من باب **حمل** الفعل على نفسه في حكم من أحكامه الصّرفيّة.

15. حذف الواو من مصدر الفعل المعتَلّ، المثال، الواويّ:[1]

حذف العربُ الواو من مصدر الفعل الثلاثيّ، المعتلّ، المثال، الواويّ، وذلك إذا كان على وزن (فِعْلَة) مع أنّها لا تقع بين ياء وكسرة **حملاً** على حذفها من مضارعه المبدوء بياء المضارَعة نحو (وَعَد: وِعْدة: عِدَة، ووزن: وِزْنَة: زِنة...) فجاء هذا الحذفُ بناء على الحذف من الفعل المضارع (يَعِد، ويَزِن...) **فحملوا** الحذفَ الصّرفيَّ من المصدر على الحذف الصَّرفيّ من فعله، فأعلُّوا المصدر **حملاً** على إعلال فعله. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

16. حذف همزة (أَفْعَلَ) في المضارع:[2]

الفعلُ الماضي الرُّباعيّ الّذي وزنُه (أَفْعَلَ) تُحذَف همزتُه إذا دخلت عليها همزةُ المضارَعة؛ تخلُّصاً من اجتماع همزتين؛ لأنّ اجتماعهما يجعل اللَّفظَ ثقيلاً على اللِّسان نحو (أَكرمَ: أُؤَكْرِمُ: أُكْرِمُ، وأَقدَمَ: أُؤَقْدِمُ: أُقدِمُ...) و**حملَ** العربُ

---

1. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 361.

2. يُنظَر: المبرِّد، المقتضَب، ص: 210/1، وابن جنّي، أبوالفتح عثمان، الخصائص، تح: عبد الحكيم محمد، المكتبة التّوفيقيّة، ص: 112/1، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 174، وشمس الدّين، جلال، التّعليل اللغويّ عند الكوفيين، مؤسسة الثَّقافة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1994م، ص: 92.

حذفَها بعد أحرف المضارعة الأخرى النونِ، والتّاء، والياء على حذفها بعد همزة المضارَعة نحو (أَكْرَمَ: نُؤَكْرِم: نُكرِمُ، وتُؤَكْرِم: وتُكرِم، ويُؤَكْرِم: ويُكرِم، وأَقدَم: نُؤَقدِم: نُقدِم، وتُؤَقْدِمُ: تُقدِمُ، ويُؤَقْدِمُ: يُقدِمُ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصّرفيّ في هذا الموضع اشتراكُها مع الهمزةِ في الدَّلالة على معنى المضارَعة. وهذا من باب **حمل** الفعل على نفسه في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

17. قلب الواو ياءً في الفعل المضارع:[1]

الفعلُ الماضي، الثُّلاثيّ، المعتلُّ، النّاقص، الواويُّ إذا بُني للمجهول، قُلِبت الواوُ في آخره ياءً؛ لوقوعها طرفاً بعد كسرة نحو (دَعَا: دُعِوَ: دُعِيَ، وغَزَا: غُزِوَ: غُزِيَ...) و**حملَ** العربُ في هذا الحكم الصَّرفيّ الفعلَ المضارِعَ، الثُّلاثيّ، المعتلَّ، النّاقص، الواويَّ، المجهول المسنَد إلى ألف التّثنية على ماضيه، فقلبوا الواو ياءً مع أنّها لم تقع طرفاً بعد كسرة نحو(دُعِيَ: يُدعَى+ان: يُدعَوَانِ: يُدعَيَانِ، وغُزِيَ: يُغْزَى+انِ: يُغزَوَانِ: يُغزَيَانِ...) فأعلُّوا المضارع مع عدم وجود سبب لإعلاله **حملاً** على إعلال ماضيه. وهذا من باب **حمل** الفعل على فعل آخر في حكم من أحكامه الصّرفيّة.

18. حذف الواو من فعل الأمر المعتلّ المثال:[2]

ذُكِر فيما مضى من قواعد أنّ واو الفعل الثُّلاثيّ، المعتلّ، المثال، الواويّ نحو (وعد، ووقف، ووزن...) تُحذَف بعد ياء المضارَعة؛ لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (وَعَد: يَوعِد: يَعِدُ، ووقفَ: يَوْقِف: يَقِف، ووزن: يَوْزِن: يَزِنُ...) **وحمل** العربُ حذفها في أمره على الرَّغم من عدم وقوعها بين ياء وكسرة،

---

[1]. ينظَر: المبرِّد، المقتضَب، ص: 234/1.

[2]. يُنظَر: المبرِّد، المقتضَب، ص: 221/1.

وبالرَّغم من عدم وجود سبب لحذفها، على حذفها من مضارعه، فقالوا: (وعَدَ: عِدْ، ووقفَ: قِفْ، ووزن: زِنْ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ اشتراكُهما في الجذر اللغويّ، وإن اختلفت صِيغُهما الصَّرفيّة، ودلالتُهما على الحدث ذاته، وإن اختلف الزَّمن، واشتراكُهُما في الفعليّة. وهذا من باب **حمل** الفعل على فعل آخر في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

19. عمل الفعل النَّاقص:[1]

أعملَ العربُ الفعلَ النّاقصَ في طرفي الجملة الاسميّة، فرفعوا به الاسمَ، ونصبوا الخبرَ **حملاً** له على عمل الفعل المتصرِّف، المتعدِّي إلى مفعول به واحد، فجاز، مثلاً (صارَ+المطرُ غزيرٌ: صارَ المطرُ غزيراً...) **حملاً** على (قرأَ أحمدُ الكِتابَ...) وهكذا... والّذي أجاز **حمله** على الفعل المتصرّف، المتعدِّي إلى مفعول به واحد في هذا الحكم النَّحويّ أنّه فعل مثلُه يدلُّ على الزَّمن، وإن لم يدلَّ مثله على الحدث؛ ولأنَّه متصرِّفٌ مثله يتقلَّب في الصِّيغ الفعليّة الثّلاث: الماضي، والمضارع، والأمر نحو: كان: يكون: كُنْ، وصارَ: يَصير: صِرْ، وباتَ: يَبيتُ: بِتْ... وهذا من باب **حمل** الفعل على فعل آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

20. رفعُ اسم الفعل النّاقص، وخبر الحرف المشبَّه بالفعل:[2]

رفع العربُ اسم الفعل النّاقص، وخبر الحرف المشبَّه بالفعل **حملاً** على رفع الفاعل نحو (كانَ أحمدُ كريماً، وليسَ العَدَّاءُ سريعاً... وإنَّ البابَ مُغلَقٌ، وكأنَّ

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 82/1، والزَّجّاجيّ، الجمل في النَّحو، ص: 42، والورَّاق، علل النَّحو، ص: 246، والأنباري، أسرار العربيّة، ص: 138.

[2]. يُنظَر: ابن الخَشَّاب، المُرتَجل في شرح الجُمل، ص: 315.

الثَّلجَ قادمٌ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويَّ أنّ الفعلَ النَّاقص فعلٌ، فحملوا رفعَ معمولِه الاسمِ على رفعِ معمول الفعلِ التّامّ، وهو الفاعلُ، وأنّ الحرف المشبَّه بالفعل أشبَهَ الفعلَ الماضي في أنّ آخره مفتوح (إنَّ، أنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ، كأنَّ) وأشبَهه في الدّلالة على معناه، فالحرفان (إنّ، وأنّ) يحملان معنى الفعل (أكَّدَ) والحرف (لكنَّ) يحمل معنى الفعل (استدركَ) والحرف (ليتَ) يحمل معنى الفعل (تمنَّى) والحرف (لعلَّ) يحمل معنى الفعلين (ترجَّى، وأَشفَقَ) والحرف (كأنَّ) يحمل معنى الفعلين (شَبَّهَ، وأَكَّد) **فحملوا** رفعَ خبرِه على رفع الفاعل.

21. نصب خبر الفعل النّاقص، واسم الحرف المشبَّه بالفعل:[1]

نصب العربُ خبر الفعل النّاقص، واسم الحرف المشبَّه بالفعل **حملاً** على نصب المفعول به نحو (كانَ المطرُ غزيراً، وصار الأمرُ سهلاً، وإنَّ اللهَ رَحيمٌ، ولعلَّ المسألةَ سهلةٌ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ النّحويَّ** أنّ الفعلَ النَّاقص فعلٌ، فحملوا نصب معمولِه الخبرِ على نصب معمول الفعلِ المتعدّي، المفعولِ به، وأنّ الحرف المشبَّه بالفعل أشبَهَ الفعلَ الماضي في أنّ آخره مفتوح (إنَّ، أنَّ، لكنَّ، ليتَ، لعلَّ، كأنَّ) وأشبَهه في الدّلالة على معناه، فالحرفان (إنّ، وأنّ) يحملان معنى الفعل (أكَّدَ) والحرف (لكنَّ) يحمل معنى الفعل (استدركَ) والحرف (ليتَ) يحمل معنى الفعل (تمنَّى) والحرف (لعلَّ) يحمل معنى الفعلين (ترجَّى، وأَشفَقَ) والحرف (كأنَّ) يحمل معنى الفعلين (شَبَّهَ، وأَكَّد) **فحملوا** نصب اسمه على المفعول به.

---

[1]. يُنظَر: ابن الخَشَّاب، المُرتَجل في شرح الجُمل، ص: 315، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 275/2.

22. رفع اسم الفعل النّاقص ونصب خبره:[1]

رفَع العربُ اسمَ الفعل النّاقص **حملاً** له على رفع الفاعل، ونصبوا خبره **حملاً** له على نصب المفعول به، والّذي أجاز هذا **الحمل** في هذين الحُكمَين النَّحويَّين حملُهم الفعلَ النّاقص في عمله على عمل الفعل المتصرِّف المتعدّي إلى مفعول به واحد، فلمّا كان الفعلُ المتعدّي إلى مفعول به واحد يرفع الفاعل أوّلاً، وينصب المفعول به ثانياً، راعَوا هذا **التَّرتيبَ** في عمل الفعل النّاقص في طرفي الجملة الاسميّة، فمثلاً في قولنا: (كانَ أحمدُ كريماً...) رُفِعَ الاسمُ (أحمدُ) **حملاً** على رفع الفاعل في قولنا: (ساعدَ أحمدُ الفقراءَ...) ونُصِب الخبرُ (كَريماً) **حملاً** على نصب المفعول به (الفقراءَ) وهكذا...

23. تقديم خبر الأفعال النَّاقصة:[2]

حمل العربُ جوازَ تقديمَ خبر الفعل النّاقص عليه على جواز تقديم المفعول به على الفعل المتعدِّي العامل فيه، فجاز، مثلاً (نشيطاً كان خالدٌ...) **حملاً** على (البابَ فتحَ خالدٌ...) وكذلك أجازوا تقديمَ خبرهِ على اسمه **حملاً** على جواز تقديم المفعول به على الفاعل، فجاز، مثلاً (كان نشيطاً خالدٌ...) **حملاً** على (فتحَ البابَ خالدٌ...) وجاز هذا **الحملُ النّحويّ** في هذا الموضع من السِّياق؛ لأنّ الفعلَ النّاقص عمل في اسمه وخبره **حملاً** على الفعل المتصرّف المتعدّي إلى مفعول به واحد، فلمّا **حُمِل** عليه في العمل، جاز **حملُه** عليه في تقديم خبره على اسمه أو عليه وعلى اسمه معاً.

---

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المرتجَل في شرح الجُمل، ص: 124.

[2]. يُنظَر: الزَّجَّاجيّ، الجمل في النَّحو، ص: 42، والورّاق، علل النّحو، ص: 256، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 138.

24. منعُ تقديم اسم الفعل النّاقص:[1]

منع العربُ تقديم اسم الفعل النّاقص عليه **حملاً** على منع تقديم الفاعل على فعله، فلم يُجيزوا، مثلاً، في (كانَ الأمرُ سهلاً: الأمرُ كانَ سهلاً...) **حملاً** على عدم إجازة (نَصَبَ أحمدُ الخيمةَ: أحمدُ نصبَ الخيمةَ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ النّحويّ** في هذا الباب النّحويّ أنّ الفعلَ النّاقص محمولٌ في عمله على الفعل المتصرّفِ، المتعدِّي إلى مفعول به واحد، فاسمُ الفعل النّاقص مرفوع تشبيهاً له بالفاعل، فلمّا امتنع تقديمُ الفاعل على فعله التّام، امتنع تقديمُ اسم الفعل النّاقص عليه.

25. جمود الفعل:[2]

الأصلُ في الفعل أنّه متصرّفٍ، يأتي في صِيغ الماضي، والمضارع، والأمر، ويأتي منه المصدر، ويُشتَقُّ منه نحو (كتبَ: يكتبُ: اكتبْ: كِتابة: كاتِب: مَكتوب: مَكْتَب، وكَسَر: يَكسر: اكسِرْ: كَسْراً: كاسِر: مَكسور: كَسَّار: مَكْسَر...) وهكذا... وجمَدَت بعضُ الأفعال في اللُّغة العربيّة **حملاً** لها على أحرف المعاني؛ للشَّبه المعنويّ بينها وبين أحرف المعاني، ولمَّا كانت أحرف المعاني جامدة في الأصل، لا تَتصرَّف، ولا تدلُّ على حدث أو زمن، **حُمِلت** عليها بعضُ الأفعال في جمودها على صيغة صرفيّة واحدة.

26. جمود الفعل النّاقص (ليس) :[3]

الأصلُ في الأفعال النّاقصة أنّها متصرّفة تتقلَّب في الصِّيغ الفعليّة الثّلاث

---

[1]. يُنظر: الورّاق، عِلل النَّحو، ص: 256، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 139.

[2]. يُنظَر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 54/1.

[3]. يُنظر: الورّاق، عِلل النَّحو، ص: 246، والأنباري، أسرار العربيّة، ص: 133.

كالأفعال الحقيقيّة نحو (كان: يكون: كُن، وصار: يَصير: صِر...) وجَمَدَ الفعل النّاقص (ليسَ) في صيغة الماضي **حملاً** له على (ما) الحرفيّة النَّافية، وسببُ جمود (ما) أنّها حرف، والحرفُ جامدٌ أبداً، لا يتصرَّف. والّذي أجازَ هذا **الحمل الصَّرفي** لـ (ليس) النّاقصة على (ما) النّافيّة اشتراكُهما في الدَّلالة على معنى النَّفي، فلمّا كان الحرفُ لا يتصرَّف أي يأتي في صيغة صرفيّة واحدة، **حُمِل** عليه الفعلُ (ليسَ) في هذه الخصوصيّة الصَّرفيّة، وهذا **الحملُ** سببُه الشَّبه المعنويُّ بينهما، وفي هذا دليل آخر على مرونة اللّغة العربيّة، وسعتها، فقولُنا: (ليسَ أحمدُ بخيلاً...) هو بمعنى (ما أحمدُ بخيلاً...) وإن كانت دلالةُ النَّفي في (ما) أقوى من دلالة النَّفي في (ليس) لأنّها تدلُّ على معناها ومعنى (ليس) معاً. وهذا من باب **حمل** الفعل على حرف المعنى في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

27. جمود الفعل (عَسَى):[1]

الفعلُ (عَسَى) فعل ناقص من أفعال الرَّجاء، جَمَد على صيغة الماضي، فليس منه مضارع ولا أمر، ولا مصدر، ولا يُشتَقُّ منه، و**حملَه** العربُ في جموده على جمود الحرف المشبَّه بالفعل (لَعلَّ) وسببُ جمود (لعلَّ) أنّه حرف معنى، وحرفُ المعنى جامدٌ أبداً، لا يتصرَّف، **فحملوا** جمود الفعل على جمود

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 127، والمخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2، دار الرَّائد العربيّ، بيروت، 1406هـ-1986م، ص: 185، وشمس الدّين، جلال، التّعليل اللغويّ عند الكوفيين، مؤسسة الثَّقافة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1994م، ص: 132، ومحمدعلي، باكير، القاعدة النّحويّة الجائزة والمعنى، ط1، دار إلهيّات، أنقرا، 2020م، ص: 152.

حرف المعنى، وهو **حَملٌ صَرفيٌّ**. والّذي أجاز هذا **الحمل** الصَّرفي مع اختلاف نوعِ الكلمتين أنّ الفعلَ (عَسَى) يدلُّ على معنى الرَّجاءِ والطَّمع مثلما يدلُّ حرفُ المعنى (لَعلَّ) على هذا المعنى، فلمّا اشتركَ معه في الدَّلالة على نفس المعنى، جاز **حملُه** عليه في هذا الحكم الصَّرفيّ، فالشَّبهُ المعنويُّ هو سببُ هذا **الحمل** الصَّرفيّ، فإذا قِيل: (عَسَى المريضُ يَشفَى) كان بمعنى (لَعلَّ المريضَ يَشْفَى) وهو الدَّلالةُ على رجاء شفاء المريض مع الانتباه إلى أنَّ دلالةَ (لعلَّ) على معنى الرَّجاء (أقوى) من دلالة (عَسَى) عليه؛ لأنّها تحملُ معناها ومعنى عَسَى) معاً. وهذا من باب **حمل** الفعل على حرف المعنى في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

28. جمود الفعلين (نِعْمَ، وبِئْسَ):[1]

الفِعل (نِعْمَ) فعل مدح، والفعلُ (بِئْسَ) فعلُ ذمٍّ، وهما في الأصل متصرِّفان منقولان من الفعلَين (نَعِم، وبَئِسَ) و**حُمِلا** في جمودهما على أحرف المعاني، والّذي أجاز هذا **الحملَ الصَّرفيَّ** أنّهما لمّا نُقِلا إلى باب المدح والذّمّ، دلّا على معنى زائد على الخبر، هو المبالغة في المدح أو المبالغة في الذّمّ، والمبالغةُ زيادةٌ على الأصل الّذي وُضِع الفعلُ لأجله في اللُّغة، فأشبَها حروف المعاني في الدَّلالة على معنى زائد، **فحُمِلا** عليها في الجمود على صيغة الماضي، فقولُنا: (نِعْمَ الصَّديقُ أحمدُ) أبلغُ في المدح من قولنا (نَعِمَ أحمدُ) وقولُنا: (بِئْسَ المرأةُ سَلْمى) أبلغُ في الذّمّ من قولنا: (بَئِسَت سَلْمى) لأنّ الفعلَ الجامد في التَّعبيرين السَّابقين يدلُّ على مدح مطلَق أو ذمٍّ مُطلَق في كلِّ الأزمنة بينما يدلّ

---

[1]. يُنظَر: ابن الخشَّاب، المرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 137.

الفعلُ المتصرِّف على ذلك المعنى في زمن محدَّد، وهذا ما جعل دلالة الفعل الجامد على المعنى أبلغ من الفعل المتصرِّف. وهذا من باب **حمل** الفعل على حرف المعنى في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

29. بناء أسماء الأفعال:[1]

أسماءُ الأفعال عناصر لغويّة أشبهت الفعلَ في الدَّلالة على الحدث والزَّمن، وأشبهت الأسماءَ في قبول التنوين نحو (هَيهاتَ: بَعُدَ، وشَتَّانَ: افترَقَ، وأُفٍّ: أتضجَّرُ، وآخٍ: أتألَّمُ، ومَهْ: اصمتْ، وصَهٍ: اسكُتْ...) وبناها العربُ، ولم يُعربوها **حملاً** لها على أحرف المعاني العاملة فيما دخلت عليه، فهي ترفعُ فاعلاً، وتنصبُ مفعولاً به نحو (هاكَ الكتابَ) بمعنى (خذِ الكتابَ) فـ (هاكَ) اسم فعل أمر بمعنى (خذْ) وفاعله ضمير مستتر، تقديره (أنتَ) و(الكتابَ) مفعول به، فأشبهت أحرف الجرّ العاملة في الاسم المجرور نحو (في القاعةِ، وعلى المنبرِ، وبالقلمِ...) فهي عملت، فرفعت، ونصبت **حملاً** على الفعل؛ لأنّها نائبة عن الفعل في تأدية المعنى، غيرُ متأثِّرة بعاملٍ لا ملفوظٍ ولا مُقدَّر. فلمَّا كانت هذه العناصر النّحويّة شبيهة بالفعل في الدَّلالة على الحدث والزَّمن، **حُمِلت** عليها في البناء والعمل، فبُنِيت. فاسمُ الفعل (هيهاتَ) مثلاً يُشبِه الفعل الماضي (بَعُدَ) في الدَّلالة على معنى البُعد في الزَّمن الماضي، وينوبُ عنه في تأدية هذا المعنى، ولم يدخل عليه عاملٌ يُؤثِّر في حركة آخره، واسمُ فعل الأمر (أمامَك) يُشبِه فعلَ الأمر (انظرْ) في الدَّلالة على معنى النَّظر في الزّمن المستقبَل، والفرقُ بينهما أنَّ دلالة اسم الفعل على المعنى تكون أقوى من دلالة

---

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 258، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 33/1، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 211/2.

الفعل عليه، فدلالةُ اسم الفعل (هَيهاتَ) على البُعد أقوى من دلالة الفعل (بَعُد) عليه، فاسمُ الفعل (هَيْهَاتَ) يدلُّ على بُعدٍ شَديد بينما الفعلُ الماضي (بَعُدَ) يدلُّ على بُعدٍ عاديٍّ، ونسبةُ الأمر في اسم فعل الأمر (أمَامَكَ) في الدَّلالة على النَّظر أقوى من نسبة دلالة فعل الأمر (انظرْ) عليه، وهكذا...

30. أسماءُ الأفعال أفعالٌ لا أسماء:[1]

حملاً لها على الأفعال، والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ أنّها كالأفعال تدلُّ على الحدث والزَّمن، فلمَّا أشبهت الأفعال في هاتين الوظيفتين اللُّغويَّتين، جاز **حملُها** عليها، فاسمُ الفعل الماضي (شَتَّانَ) مثلاً يدلّ على حدث الافتراق المقترن بالزَّمن الماضي، فأشبه الفعل الماضي (افْترَق) الّذي يدلّ على حدث الافتراق في الزّمن الماضي، واسمُ الفعل المضارع (أُفٍّ) يدلُّ على حدث التأفُّف في الزّمن الحاضر، فأشبَه الفعل المضارع (أَتأفَّف) الّذي يدلُّ على حدث التأفُّف في الزّمن الحاضر، واسمُ فعل الأمر (مكانكَ) يدلُّ على حدث الثَّبات في الزمن المستقبل، فأشبه فعلَ الأمر(اثبُتْ) الّذي يدلُّ على حدث الثَّبات في الزمن المستقبل، وهكذا...

31. بناء اسم الفعل المعدول:[2]

اسمُ الفعل المعدول هو الّذي يُعدَل من الفعل الثُّلاثيّ، التامّ، المتصرِّف من وزنه الصَّرفيّ الأصل إلى وزن (فَعَالِ) ويكون في الأمر فقط، ويلزمُ آخرُه الكسرَ، وهو قِياسيٌّ لا سَماعيٌّ نحو (جَلسَ: جَلَاسِ، ونَزَلَ: نَزَالِ، ومَنَعَ:

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 27/1، والأنصاريّ، ابن هشام، شرح شذور الذَّهب، تح: محمد محي الدّين عبدالحميد، دار الفكر، ص: 399.

[2]. يُنظر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 472.

مَناعِ...) وبَناه العربُ، ولم يُعربوه **حملاً** له على بناء فعل الأمر. وجاز هذا **الحملُ النَّحويّ** في هذا الباب؛ لأنّه بمعنى فعل الأمر، فأُعطِي حكمَه في البناء، فاسمُ فعل الأمر (نَزَالِ) بمعنى فعل الأمر (انْزِلْ) واسمُ فعل الأمر (جَلَاسِ) بمعنى فعل الأمر(اجْلِسْ) واسمُ فعل الأمر (مَنَاعِ) بمعنى فعل الأمر(امنَعْ) وهكذا... وامتنع بناؤُه على السُّكون مع أنّه محمولٌ على فعل الأمر في البناء على السُّكون؛ هرباً من التقاء صوتين ساكنين، هما سكونُ الألف قبل آخره، وسكون آخره، ولو بُنِي كفعل الأمر على السُّكون، صار (نَزَالْ، وجَلَاسْ، ومَنَاعْ...) وهذا لا يجوز في كلام العرب، فبَنوه على الكسر حتَّى لا يلتقي ساكنان في آخره، واختاروا البناءَ على الكسر دون الفتح؛ لأنّه الأصلُ في تحريك أحد السّاكنين إذا التقيا، وهذا يدلّ على حكمة العرب الأوائل، المتكلِّمين باللُّغة العربيّة، وعلى أنَّ **الحملَ** في الأحكام النَّحويّة والصَّرفيّة كان يسير بحسب منطقٍ لغويٍّ، تُسيِّره، وتُوجِّهُه فِطرتُهم اللُّغويّة.

32. امتناع تثنية الفعل:[1]

حملَ العربُ امتناع تثنية الفعل أيّاً كان نوعُه على امتناع تثنية المثنَّى، وامتناعِ تثنية المصدر، فلا يجوز مثلاً (كَتَبَ: كَتبانِ: كَتَبَيْنِ، ويلعبُ: يلعبانِ: يَلعَبَينِ، وافهمْ: افهمانِ: افْهَمَيْنِ...) وامتنعت تثنيةُ المثنَّى؛ لأنّ المثنَّى لا يُثنَّى **حملاً** على أنَّ الاسمَ المفرَد لا يُفرَد. والّذي أجاز **حملَ** الفعل على الاسم المثنَّى في هذا الحكم الصَّرفيّ أنّه يدلُّ على اثنين، هما الحدثُ والزَّمن، فأشبَه في هذه الخصيصة اللُّغويّةِ المثنَّى الّذي يدلّ على شيئين اثنين، فلمّا أَشبَهَه في جانب

---

[1]. يُنظَر: الورّاق، علل النَّحو، ص: 275، والأنباريّ، أسرار العربيّة، 327.

لغويّ، جاز **حملُه** عليه. فالفعلُ (قرأَ) مثلاً يدلُّ على شيئين اثنين في آنٍ واحد، هما حدث القِراءة والزّمان الماضي، فأشبهَ، مثلاً، المثنَّى (القارئان) الّذي يدلُّ على شَخصين قارئين، والفعلُ المضارع (يتألَّقُ) مثلاً يدلُّ على شيئين اثنين، هما حدث القراءة والزَّمن الحاضر في آن واحد، فأشبهَ، مثلاً، المثنَّى (المتألِّقان) الّذي يدلّ على شخصين متألِّقين، وفعلُ الأمر (العَبْ) مثلاً يدلُّ على شيئين اثنين في آن واحد، هما حدث اللَّعب والزَّمنُ المستقبل، فأشبه، مثلاً، المثنَّى (اللّاعبان) الّذي يدلّ على شخصين لاعِبَين. فشبَهُ الفعلِ بالمثنَّى في هذه المسألة ليس لفظيّاً ولا معنويّاً بل في الدَّلالة على عدد مثنًّى. ولمَّا كان المصدرُ في الأصل لا يُثنَّى، ولا يُجمَع، وكان الفعلُ يتضمَّن معنى المصدر المبهَم، غير المُحدَّد، **حملوا** الفعل عليه في منعه التَّثنية، وفي هذا أيضاً دلالة على أنّ **الحملَ** باب واسع في اللُّغة العربيّة. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

33. جواز حذف الفعل:[1]

حملَ العربُ جوازَ حذف الفعل من الجملة على قوّة الفعل وتصرُّفه. فلمَّا كان الفعلُ في الأصل متصرِّفاً أي يتقلَّب في الصِّيغ الفعليّة الثَّلاث، ويأتي منه المصدر، ويُشتَقّ منه نحو (نَفَخَ: يَنفخُ: انفُخْ: نَفْخَاً: نافِخ: مَنفوخ: نَفَّاخ: نَفَّاخَة: مَنْفَخ، وسَكَبَ: يَسكُبُ: اسْكُبْ: سَكْباً: ساكِب: مَسْكوب: سَكَّاب: مَسْكَب...) ويتقدَّم على معموله أي يأتي قبله في السِّياق النّحويّ نحو (ألقى محمّدٌ القصيدةَ في الاحتفالِ...) ويتأخَّر عنه أي يأتي بعده في السِّياق النَّحويّ دون أن يفقدَ

---

1. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 299.

عملَه النّحويّ فيه، ودون أن تنقطع بينه وبين معموله العلاقةُ المعنويّة والنّحويّة نحو (القصيدةَ ألقى محمّدٌ في الاحتفال، وفي الاحتفال ألقى محمَّدٌ القصيدةَ، والقصيدةَ في الاحتفال أَلقى محمَّدٌ...) صار قويَّاً، ولمّا صار قويّاً، **حملَ** العربُ حذفَه من الجملة والسِّياق النَّحوي على قُوَّته وتصرُّفه؛ ولذلك جاز (الكتابَ) أي (قرأتُ الكتابَ) و (الهِلالَ) أي (رأيتُ الهِلالَ) و(الأذانَ) أي (سمعتُ الأذانَ) وهكذا... وهذا من باب **حمل** الفعل على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

34. منع ذكر الفعل في الإغراء والتّحذير:[1]

استعمل العربُ الإغراءَ في كلامهم لترغيب المخاطَب في أمر محمود، حسنٍ؛ لِيُقبل عليه، ويلتزمه نحو (يا خالدُ، الصِّدقَ، ويا فاطمةُ، الوَفاءَ الوَفاءَ، ويا أحمدُ، الأمانةَ والوفاءَ...).

فأجازوا إظهار فعل الإغراء وحذفه مع المغرَى به المفرَد نحو (يا خالدُ، الصِّدقَ) و(يا خالدُ، الزمِ الصِّدقَ) ومنعوا ذكرَ الفعل مع المغرَى به المكرَّر نحو (يا فاطمةُ، الوفاءَ الوفاءَ) فلا يجوز (يا فاطمةُ، الزمي الوفاءَ الوفاءَ) و**حملوا** منع ذكر فعل الإغراء في هذه الصُّورة من الإغراء على منع الجمع بين العِوض والمعوَّض عنه. فالتنوين، مثلاً، في المضاف (كلٌّ) عوض عن المضاف إليه المحذوف (رجلٍ) والأصل (كلُّ رجلٍ) فلا يجوز الجمع بين التّنوين، العِوض، والمضاف إليه، المعوَّض عنه. ولمّا كان تكرار المغرَى به عِوضاً من فعل الإغراء المحذوف، لم يجز ذكرُه في هذه الصّورة **حملاً** على قاعدة عدم جواز الجمع بين العوض والمعوَّض عنه.

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 353.

وكذلك الحالُ إذا كان الإغراء وارداً في صورة اسمين متعاطِفين نحو (يا أحمدُ، الأمانةَ والوفاءَ) فالمغرَى به المعطوف في هذه الصُّورة من الإغراء عِوض من فعل الإغراء المحذوف، ولمّا كان الأمرُ كذلك، منعوا إظهار فعل الإغراء في هذه الصّورة أيضاً **حملاً** على قاعدة منع الجمع بين العِوض والمعوَّض عنه، فلا يجوز (يا أحمدُ، الزمِ الأمانةَ والوفاءَ).

وكذلك الحالُ في التّحذير، وهو أسلوب كلاميٌّ أوجده العربُ في كلامهم لتحذير المخاطَب من أمر مكروه، غير حَسنٍ؛ للابتعاد عنه، والنُّفور منه، واستعملوه في صورة المفرَد نحو (يا خالدُ، الكذبَ، ويا أسعدُ، الخيانةَ...) وفي صورة المكرَّر، فكرَّروا المحذَّر منه نحو (يا خالدُ، الكذبَ الكذبَ، ويا أسعدُ، الخيانةَ الخيانةَ...) وفي صورة المعطوف، فعطفوا عليه بالواو العاطفة محذَّراً منه آخر نحو (يا خالدُ، الكذبَ والسَّرقةَ، ويا أسعدُ، الخِيانةَ والغَدرَ...).

وأجازوا إظهار الفعل وحذفَه مع المحذَّر منه المفرَد، فيجوز (يا خالدُ، الكذبَ) ويجوز (يا خالدُ، احذرِ الكذبَ) ومنعوا إظهار فعل التّحذير مع المحذَّر منه المُكرَّر **حملاً** على منع الجمع بين العِوض والمُعوَّض منه، فلا يجوز (يا خالدُ، احذرِ الكذبَ الكذبَ...) لأنّ المحذَّرَ منه المُكرَّر بمنزلة العِوض من فعل التّحذير.

وكذلك منعوا إظهاره مع المحذَّر منه المعطوف **حملاً** على عدم جواز الجمع بين العِوض والمعوَّض عنه، فلا يجوز (يا خالدُ، احذرِ الخِيانةَ والغدرَ...) لأنّ المحذَّر منه المعطوف بمنزلة العِوض من فعل التّحذير، ولا يجوز في الكلام العربيّ الجمعُ بين العِوض والمُعوَّض عنه. و**حملوا** على هذا المنع منعَ الجمع بين ما كان كالعِوض وبين ما كان كالمُعوَّض منه، فبنَوا

النِّظام اللُّغويّ على قواعد منطقيّة، وربطوا الأبواب النّحويّة بعضَها ببعض ربطاً يسمح لها بتبادل الأحكام النّحويّة، واقتراضها، وإعارتها، وكلُّ ذلك ليس تعسُّفاً، ولا تَجنِّياً بل خدمة للمنظومة اللُّغويّة الّتي تشكَّلت على ألسنتهم في تلك الحقبة الفصيحة.

35. كفُّ الفعل عن العمل:[1]

تُزادُ (ما) بعد بعض الأفعال الماضية نحو (قلَّ+ما: قلَّما، وطال+ما: طالَما، وكثُر+ما: كثُرما، وقصُر+ما: قصرما، وشَدَّ+ما: شَدَّما...) فإذا زيدت (ما) بعد هذه الأفعال، كفَّتها عن العمل في الفاعل، فغدت أفعالاً لا فاعل لها، فتدخل على الأفعال نحو (قلَّما ساعدْتني، وشدَّما آلمتني، وكثُرما أكرمتُكَ...) و**حملَ** العربُ كفَّ الفعل (قلَّما) عن رفع الفاعل على حرف النَّفي (ما) فلمَّا زيدت بعدها (ما) أكَّدت معنى القِلَّة فيها، وجعلتها قريبة إلى النَّفي، ولاسيَّما أنّ (ما) الزَّائدة تُشبه في لفظها وشكلها (ما) النّافية؛ ولذلك حملوا (قلَّما) عليها، فأبطلوا عملها في الفاعل، وأدخلوها على الأفعال كما تدخل (ما) النّافية عليها نحو (قلّما انتظرتني، وقلّما أرشدْتني...) وهذا قريبٌ من (ما انتظرتني، وما أرشدْتني...).

و**حملوا** بقيّة الأفعال الّتي زيدت بعدها (ما) الكافَّة في كفِّها عن رفع الفاعل على كفِّ (قلَّما) عن رفع الفاعل. والّذي أجاز هذا **الحملَ** في هذا الحكم النَّحويّ أنّ آخرها أشبَهَ آخر (قلَّما) بعد زيادة (ما) الكافَّة بعدها، فلمّا تشابَهت أواخرُها في اللّفظ بسبب زيادة (ما) صارت باباً صرفيّاً واحداً، **فحُمِل** الكثيرُ

---

[1]. يُنظَر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، 56/1.

على القليل في الحكم النَّحوي، ولم يَجر العَكس؛ لأنَّ (قلَّما) هي أمُّ هذا الباب.

الفصل الثّانـي

ظاهرة الحمل في الأسماء

ظاهرة الحمل في الأسماء

كنت تحدّثت في الفصل السّابق عن ظاهرة الحمل في الأحكام النّحويّة والصَّرفيّة في باب الأفعال، وسأتحدَّث في هذا الفصل عن هذه الظّاهرة في باب الأسماء.

1. سقوط نون المثنَّى:[1]

المثنَّى اسمٌ يدلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون مكسورة أو ياء ونون مكسورة إلى آخر مفرده نحو (الكتاب: الكتابانِ: الكتابَيْنِ، والجامعة: الجامعتانِ: الجامعتَيْنِ...) وأسقط العربُ هذه النُّون عند إضافة المثنَّى إلى اسم غيره نحو (كتابان+القراءة: كتابا القراءة، وجامعتينِ+ المدينة: جامعتَي المدينة...) و**حمل** العربُ إسقاطَ نون المثنَّى، وحذفَها في هذا الموضع النَّحويّ على إسقاط التَّنوين وحذفِه من آخر الاسم المفرد عند إضافته نحو (كتابٌ+القراءة: كتابُ القراءةِ، وجامعةً+المدينة: جامعةَ المدينة...) **فحملوا** حذف الحرف على حذف الحركة.

والّذي أجاز هذا **الحمل** في هذا الموضع الوظيفةُ النَّحويّة المشتركة للمحمول، والمحمول عليه. فالمحمولُ عليه التَّنوينُ في آخر الاسم المفرد هو حركةُ إعراب، والنُّونُ في آخر المثنَّى حرفُ إعراب أي كلاهما علامتا إعراب، **فحملوا** في هذا الحكم النّحويّ علامةَ الإعراب على علامة الإعراب. والفرقُ بينهما أنَّ التَّنوين علامةُ إعراب أصليّة؛ لأنّه حركة، والأصلُ في الإعراب أنّه يكون بالحركات بينما النُّونُ علامةُ إعراب فرعيّة؛ لأنّها حرف، **فحملوا** علامةَ الإعراب الفرعيّة على علامة الإعراب الأصليّة، فأعطَوا للفرع حكمَ الأصل.

---

[1]. يُنظَر: الزَّجَّاجي، الجمل في النَّحو، ص: 9.

2. علامة نصب المثنَّى:[1]

علامةُ رفع المثنَّى الألف نحو (حضر العالِمان، وانطلق اللاعبانِ...) وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نحو (تحدَّثتُ إلى عالِمَينِ كبيرَين، واستفدتُ من كِتابيَنِ قيِّمَينِ...) **وحملَ** العربُ علامة نصب المثنَّى على علامة جرّه، فجعلوا الياءَ علامةَ نصب له نحو (قرأَ أخي رسالَتيْنِ، وأعطاني أبي جَريدَتَيْنِ...) والّذي دفعَهم إلى **حمل** النَّصب على الجرّ في هذا الباب النَّحويّ، ولم يَفعلوا العكس أي لم يَحملوا الجَرَّ على النَّصب أنّ النَّصبَ مشترَك بين الأسماء والأفعال أي يأتي الاسمُ منصوباً كالمفاعيل، والحال، والتَّمييز... نحو (اشتريتُ باباً، وحضرَ الولدُ مسرعاً، ووقفنا احتراماً لك، وأمتلكُ إحدى عشرةَ سيّارةً...) وكذلك يأتي الفعل المضارع منصوباً نحو (لنْ أخرجَ من البيت قبلَ طلوعِ الشَّمسِ، ورغبتُ أنْ تعلمَ بحالي...) فهو ليس خاصّاً بالأفعال أو الأسماء بينما الجرُّ صفةٌ إعرابيّة خاصّة بالأسماء، فالأفعالُ لا يُصيبُها الجرُّ، **فحملَ** العربُ في هذا الحكم النَّحويِّ الصِّفةَ الإعرابيّة المشتركة، وهي النَّصب، على الصِّفة الإعرابيّة الخاصَّة، وهي الجرُّ، فدلُّوا بذلك على نباهتهم اللُّغويّة، وسعة لغتهم، ومرونتها، وقِيامها على قواعد لغويّة منطقيّة.

3. حذف نون جمع المذكَّر السَّالم:[2]

جمعُ المذكَّر السَّالم يكون لجمع الذُّكور العقلاء أو صفاتهم، ويُصاغ بزيادة

---

[1]. يُنظَر: الزَّجَّاجيّ، الإيضاح في علل النَّحو، ص: 73، وضيف، شوقي، تجديد النّحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، 2013م، ص: 94.

[2]. يُنظَر: الزَّجَّاجيّ، الجمل في النَّحو، ص: 9، و ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، ص: 498.

واو ونون مفتوحة أو ياء ونون مفتوحة إلى آخر مفرده نحو (المعلِّمُ+ونَ: المعلِّمونَ، والمعلِّمُ+ينَ: المعلِّمينَ، والمهندِسُ+ونَ: المهندسونَ، والمهندِسُ+ينَ: المهندسينَ، والسَّريع+ونَ: السَّريعونَ، والسَّريعُ+ينَ: السَّريعينَ...) وحذف العربُ هذه النُّون من آخره حين أضافوه إلى اسم آخر نحو (معلِّمُو الحِساب، ومعلِّمي العلوم، ومهندسو الحديقة، ومهندسي الملعب، وسريعو البديهة، وسريعي الإجابة...) و**حملوا** حذفَه في هذا الموضع النَّحويّ على حذف التّنوين من آخر مفرده حين إضافته نحو (معلِّمٌ+الحسابِ: معلِّمُ الحسابِ، ومهندِساً+ الحديقة: مهندسَ الحديقةِ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ النّحوي** في هذا الباب النَّحويّ أنّ التّنوين علامة إعراب في الاسم المفرد، والنّون علامة إعراب في جمع المذكَّر السّالم، **فحملوا** علامةَ الإعراب على علامة الإعراب، ويُضاف إلى ذلك إلى أنَّ التّنوين علامةُ إعراب أصليّة؛ لأنّه حركة، وأنَّ النُّونَ علامة إعراب فرعيّة؛ لأنّها حرف، **فحملوا** الفرعَ على الأصل، فدلُّوا على منطق لغويٍّ قويم.

4. علامة نَصب جمع المذكَّر السَّالم:[1]

جعل العربُ الواوَ علامة رفع جمع المذكَّر السّالم نحو (نجحَ المجِدُّون، وأُكرِمَ الصَّادقونَ...) وجعلوا الياءَ علامة جرٍّ له نحو (جلستُ إلى العلماء الصَّادقينَ، وسافرتُ معَ الرِّجالَ الأَمينينَ...) وحملوا نصبَه على جرِّه، فجعلوا الياءَ علامةَ نصب له نحو (التقيتُ اليومَ الصَّائمينَ القائمينَ، وأقبلَ الضُّيوفُ فرِحينَ...) والّذي أجاز هذا **الحملَ النَّحويّ** في هذا الباب النَّحويّ أنّهم **حملوا** علامةَ إعراب على علامة إعراب، والّذي دفعَهم إلى **حمل** النَّصب على الجرّ،

---

[1]. يُنظَر: الزَّجَّاجيّ، الإيضاح في علل النَّحو، ص: 73.

ولم يفعلوا العكسَ أنَّ النَّصب مشترَك بين الفعل والاسم بينما الجرُّ خاصٌّ بالاسم، فالفعلُ لا يأتي مجروراً البتَّةَ.

5. نصب جمع المؤنَّث السَّالم:[1]

جمعُ المؤنَّث السّالم يكون بزيادة ألف وتاء مبسوطَة إلى آخر الاسم المفرَد الّذي يُراد جمعه على هذا النَّوع من الجمع نحو (فاطمة+ات: فاطمات، وشجرة+ات: شجرات، وسلمى+ات: سَلْمَيَات...) وجعل العربُ الضمَّةَ علامةَ رفع له نحو (الشَّجراتُ يُحرِّكُها الهواءُ، وتناثرت الفراشاتُ في الحقل...) وجعلوا الكسرةَ علامةَ جرٍّ له نحو (اجلسي إلى عالماتٍ صادقاتٍ، وتحدّثي مع صديقاتٍ مخلصاتٍ...) و**حملوا** نصبَه على جرّه، فجعلوا الكسرةَ علامةَ جرٍّ له نحو (كرَّمتُ الفائزاتِ بالمسابقة، وسقى أحمدُ الشَّجراتِ...) والّذي دفعهم إلى هذا **الحمل النّحويّ** في هذا الباب النَّحويّ، ولم يفعلوا العكس أي لم يحملوا جرَّه على نصبه، أنّهم حملوا الفرع على الأصل أي **حملوا** جمع المؤنَّث السَّالم في هذا الحكم النَّحويّ على جمع المذكَّر السَّالم. وبَيانُ ذلك أنَّهم لمّا **حملوا** نصب جمع المذكَّر السَّالم على جرِّه، فجعلوا علامة نصبه الياءَ، ولم يُخصِّصوا لنصبه علامةَ إعراب خاصّةً به، فعلوا ذلك في جمع المؤنَّث السَّالم أيضاً، **فحملوا** نصبه على جرِّه، ولم يفعلوا العكسَ؛ ولذلك جعلوا الكسرةَ علامةَ نصبٍ له، ولم يُفردوا لنصبه علامةَ إعراب خاصَّة به، وهذا المقصودُ **بحملهم** الفرع على الأصل، فأعطوه حكمَه؛ لأنّ المذكَّر أصلُ المؤنَّث، ويُضاف إلى ذلك أنّهم في

---

[1]. يُنظَر: المبرِّد، المقتضب، ص: 1/ 145، وابن الخشَّاب، المُرتَجل في شرح الجُمَل، ص: 71، والسَّيوطيّ، جلال الدِّين، كتابُ الأشباه والنَّظائر في النَّحو، مراجعة، وتقديم: د. فايز تَرحيني، دار الكتاب العربيّ، ط3، بيروت، 1417هـ-1996م، ص: 316/1.

هذا **الحمل** شبَّهوا تاء جمع المؤنَّث السّالم بالواو والياء في جمع المذكَّر السّالم، وشبَّهوا التّنوين بالنُّون، وكأنّ الّذي أتاح لهم هذا **الحملَ النّحويّ** أنّهما من باب صرفيّ واحد، هو الجمع، فكلاهما يدلُّ على الجمع، وكلاهما ينتهي بعلامة تدلُّ على الجماعة بالرَّغم من اختلاف نوع هذا الجمع. وفي هذا دلالة أخرى على سعة اللُّغة العربيّة، ومرونتها، وحِكمة العلماء النُّحاة الّذين استنبطوا قواعدها، فجاؤوا بقواعد طريفة تُمتع مَن يَفهمُها، وتُسهّل فَهمَ اللُّغة العربيّة، وتعلُّمها على مَنْ يَعقِل منطقَها، ودلالةٌ على أنّ **الحملَ** سِرٌّ لطيف من أسرار اللُّغة العربيّة، ومعيار دقيقٌ في ضبطها.

6. رفعُ الفاعل:[1]

الفاعلُ اسمٌ مرفوع يأتي بعد فعل، تامٍّ، معلوم يقوم به، ويُوقعه حقيقةً أو مَجازاً نحو (بنَى أحمدُ الجدارَ، وتُقلِعُ الطَّائرةُ مساءً...).

ورَفعَ العربُ الفاعلَ **حملاً** على رفع المبتدأ، والّذي أجازَ هذا **الحملَ النَّحويّ** بالرَّغم من اختلاف الباب النَّحويّ للمحمول الفاعل، والمحمول عليه المبتدأ أنّ كليهما عُمدةٌ في جملته، وكلاهما مُسنَد إليه، وكلاهما يُخبَر عنه، ولا يُخبَر به. فالفاعلُ عُمدةٌ ورُكن أساسٌ في الجملة الفعليّة، فهي لا تقوم بدونه، وهو مسنَد إليه؛ لأنّ الفعلَ الّذي قامَ به أُسنِد إليه، وهو يُخبَر عنه؛ لأنّ فعلَه الّذي وقع منه هو خبرٌ عنه من حيث المعنى نحو (سافرَ أحمدُ إلى أنقرا...) فالفاعلُ (أحمدُ) في الجملة السَّابقة ركنٌ أساسيٌّ فيها، وأُسنِد إليه فعلُ السَّفر الّذي وقع منه، والسَّفرُ في الحقيقة والمعنى خبرٌ عن الفاعل (أحمد) لأنّ المتكلِّم بهذه الجملة

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 79.

يُخبرنا عن سفر الفاعل (أحمد) وهكذا... وفي الجملة الاسميَّة (الخيرُ وفيرٌ في بلادنا) المبتدأُ (الخيرُ) عنصر نحويّ أساسيٌّ في هذه الجملة، وقد أُسنِد إليه الخبرُ (وفيرٌ) وهو مُخبَر عنه؛ لأنّ المتكلِّم بهذه الجملة، هدفُه منها إخبارُنا بوفرة الخير. فلمَّا اشتركَ الفاعل مع المبتدأ في هذه الخصائص النَّحويّة، السِّياقيّة، جاز **حملُه** عليه، ولم يكن اختلاف الباب النَّحويّ بينهما عائقاً أمامَ هذا **الحمل**، وهذا يدلُّ على مرونة العربيّ في استخدام لغته، والتّنقّل بين أبوابها النّحويّة بحسب ما تقتضيه حوائجُه اللُّغويّة، وكلُّ ذلك جرياً على الفطرة اللُّغويّة، والسَّليقة الصّافية الَّتي لم تُحجه وقتَها إلى الجلوس إلى درس أو المناقَشة مع عالم. والطَّريفُ في الأمر إدراكُ النَّحويّ هذه الأسرارَ، ووقوفُه عليها مع بُعد العهد بين واضع اللُّغة ومُقعِّدِها.

7. رفع نائب الفاعل:[1]

نائب الفاعلُ ينوب عن الفاعل بعد حذفه، ويأتي في السّياق النَّحويّ بعد فعل تامٍّ، متصرِّف، مبنيّ للمجهول يكون ماضياً نحو (عرفَ أحمدُ الحَقَّ: عُرِفَ الحقُّ، ونصحَ العالمُ المُستمعين: نُصِح المُستمعونَ...) أو مضارعاً نحو (يَزرعُ المؤمنُ الخيرَ في كلِّ مكان: يُزرَعُ الخيرُ في كلِّ مكان، ويُصنِّفُ الأساتذةُ الكُتبَ: تُصنَّفُ الكُتبُ...).

وحملَ العربُ نائب الفاعل في رفعه على رفع الفاعل، فأعطوه حكمه

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 277، وابن الخَشَّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمَل، ص: 118-119، والأنباريّ، أبوالبركات عبدالرّحمن كمال الدِّين، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأَدِلّة، تح: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريّة، 1377هـ-1957م، ص: 93، والأنباري، أسرار العربيّة، ص: 88.

النَّحويّ في العلامة الإعرابيّة.

والّذي مكَّنهم من هذا **الحمل النَّحويّ** في هذا الباب النَّحويّ أنّ نائبَ الفاعل ناب عن الفاعل، وحلَّ محلَّه بعد حذفه، وأخذ دوره الإسناديّ، فلمّا كان الفاعلُ في الجملة، كان الفعل التّامُّ مسنداً إليه نحو (عرفَ أحمدُ الحقَّ) فالفعلُ (عرفَ) مسنَد إلى الفاعل (أحمدُ) فلمَّا حُذِف الفاعل (أحمدُ) لبناء فعله للمجهول، فرغ مكانُه، واحتاجَ فعلُه إلى اسمٍ يُسنَد إليه؛ لتَصحَّ الجملةُ، وتستقيمَ؛ إذ لا يُمكن أن تكون جملة عربيّة بلا مُسنَد أو مسنَد إليه، فكان الحلُّ اللُّغويّ لهذا الفراغ النَّحويّ أنّ العربَ أنابوا عنصراً نحويّاً آخر عن الفاعل، هو المفعول به، أو المصدر المتصرِّف المختصّ، أو الظَّرف المتصرّف المختصّ، ولمَّا كان المسنَدُ إليه في الكلام العربيّ لا يكون في الأصل إلّا مرفوعاً، احتاجوا إلى رفع نائب الفاعل؛ لأنّه في الأصل يكون منصوباً بحكم وظيفته النَّحويّة؛ لأنّه يكون مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً فيه ظرفَ زمان، والمفاعيلُ تكون في السِّياق النَّحويّ منصوبة، **فحملوا** رفعَه على رفع الفاعل الَّذي ناب عنه. وبذلك نرى أنّ **الحملَ** في كلام العرب لم يأتِ عشوائيّاً، وإن كانت السَّليقةُ والفطرةُ اللُّغويّتان أساساً متيناً له بل أتى مضبوطاً تُقوَّم به قواعدُ اللُّغة، ويستدعيه النِّظام النَّحويّ؛ لسدِّ فجوةٍ لغويّة، والقيام بوظيفة سياقيّة تستقيم به الجملة العربيّة.

8. النِّيابةُ عن الفاعل:[1]

مرَّ في القاعدة السَّابقة أنَّ العرب أنابوا عن الفاعل بعد حذفه وبناء فعله للمجهول بعضَ العناصر النَّحويّة التّي تكون في السِّياق النَّحويّ ذاته، وهذه

---

[1]. يُنظَر: الورّاق، علل النَّحو، ص: 280.

العناصرُ هي المفعول به، والمفعول المطلَق (المصدر)، والمفعول فيه ظرف الزَّمان، مضافاً إليها الجارُّ والمجرورُ، ولا ينوبُ عن الفاعل بعد حذفه من العناصر النَّحويّة الأخرى شيء.

و**حملَ** العربُ جواز نيابة هذه العناصر عن الفاعل على حال الفاعل في الجملة، ومنعوا غيرها من النيابة عنه **حملاً** على حاله في الجملة أيضاً. وبَيانُ ذلك وإيضاحُه أنَّ الفاعل في النِّظام النَّحويّ العربيّ يأتي اسماً ظاهراً نحو (جاءَ أحمدُ من السّفر، ونَسجَ الكاتبُ روايَةً...) ويأتي ضميراً نحو (عرفْتُ بقدومكَ إليّ، والنَّاسُ اجتمعوا في ساحة المدينة...) فلمّا جاز أن يأتي الفاعلُ في السِّياق والاستعمال النّحويّ ضميراً، جاز أن يأتي نائبُه مثلَه اسماً ظاهراً نحو (عُرِفَ الأمرُ، ويُنسَخُ الحكمُ بأمر القاضي...) وضميراً نحو (أُكرِمْتُ اليومَ لأمانتي، والأصدقاءُ عُرِفوا بالأمانة وقول الصِّدق...) ولمّا كان الضّمير لا يكون في النِّظام اللُّغويّ العربيّ إلّا معرفة، ولا يأتي نكرةً البتَّةَ، وكانت الحالُ في النِّظام النَّحويّ العربيّ نكرةً في الأصل نحو (أقبلَ أخي مسرعاً، وعرفتُ فاطمةَ مُخلِصةً...) منعوها من النِّيابة عن الفاعل، **فحملوا** هذا المنعَ لها في الاستعمال النّحويّ على حال الضَّمير، ولمّا كانت العناصر النَّحويّة الّتي أجازوا نيابتها عن الفاعل، وهي المفعول به، والمفعول المطلَق المتصرّف المختصُّ، وظرفُ الزّمان المتصرّف المختصّ، والجارُّ والمجرور تُستَعمَل في الكلام العربيّ معرفة نحو (أغلقتُ البابَ، واحتفلتُ الاحتفالَ الكبيرَ بنجاحي، وسافرتُ اليومَ، ونظرتُ إلى الشَّجرةِ الكبيرةِ...) وتُستعمَل نكرة نحو (أغلقتُ باباً، واحتفلتُ احتفالاً كبيراً بنجاحي، وسافرتُ يوماً واحداً، ونظرتُ إلى شَجرةٍ كبيرةٍ...) وافقت الضّميرَ في حالة التّعريف، **فحُمِلت** عليه في هذه الخصيصة السِّياقيّة،

النَّحويّة، وهذا **الحملُ** أتاحَ لها دون غيرها من العناصر جوازَ النّيابة عن الفاعل.

9. امتناع نيابة المصدر المؤكِّد عن الفاعل:[1]

المصدرُ الّذي يرد في السّياق النَّحويّ بعد فعله يُؤدِّي إحدى أربع وظائف نحويّة، وهذه الوظائفُ النَّحويّة ترتبط بصيغته الصَّرفية، وعلاقتِه النّحويّة في السِّياق الّذي ورد فيه، فإذا ورد بعد فعله نكرةً نحو (أكرمتُ الضَّيفَ إكراماً، وأقدمَ أحمدُ على الأمر إقداماً...) كان مؤكِّداً لمعنى فعله، وإذا وردَ معرَّفاً بـ (ال) نحو (أكرمتُ الضَّيفَ الإكرامَ، وأقدمَ أحمدُ على الأمر الإقدامَ...) أو مضافاً نحو (أكرمْتُ الضَّيفَ إكرامَ حاتمٍ، وأقدمَ أحمدُ على الأعداء إقدامَ عنترةَ...) أو موصوفاً نحو (أكرمْتُ الضَّيفَ إكراماً كبيراً، وأقدمَ أحمدُ على الأعداء إقداماً سريعاً...) كان مُبيِّناً لنوع فعله وهيئته الّتي وقع بها من فاعله، وإذا كان مثنًّى أو مجموعاً نحو (قرأتُ القصيدة قِراءَتين، وانتصرتُ على الخَوَنة انتصاراتٍ...) كان دالاًّ على عدد مرّات وقوع فعله، وإذا كان فعله محذوفاً نحو (صبراً على الصِّعاب في طريق الحقّ، وإكراماً للضُّيوف في كلّ وقت...) كان نائباً عن فعله. ومنع العربُ جوازَ نيابة المصدر المؤكِّد عن الفاعل بعد حذفه لنيابة فعله للمجهول **حملاً** على امتناع نيابة الفعل عن الفاعل، فمنعوا استعمالاً نحويّاً لعنصر نحويّ **حملاً** على امتناع استعمالٍ سياقيّ لعنصر نحويّ آخر، فلمّا كان الفعلُ لا تجوز نيابتُه عن الفاعل؛ لأنّه يقوم به؛ ولأنّه مُسنَد إلى الفاعل؛ ولأنّه ليس من جنسه الصَّرفيّ؛ ولأنّ الفعلَ لا يجوز أن يأتي في

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 94.

الاستعمال النّحويّ العربيّ فاعلاً؛ لأنّه حدثٌ يَقع من غيره، ولا يُوقِعُ حدثاً مثلَه، امتنعت نيابتُه عن الفاعل، ولمّا كان المصدرُ المؤكِّد لفعله في السِّياق النّحويّ يَحمل معنى فعله، ويؤكِّد هذا المعنى، **حُمل** على فعله في امتناع نيابته عن الفاعل، فالمصدر المؤكِّد (إكراماً) في (أكرمتُ الضَّيفَ إكراماً) يحملُ معنى الإكرام الموجود في فعله السّابق له في السِّياق نفسه (أَكرَمَ) ويُؤكِّده، فلمّا كان الفعلُ لا ينوب عن الفعل، كان حريّاً ما يَحملُ معناه، ويَقومُ مقامه في المعنى أن **يُحمَل** عليه في هذا الحكم النّحويّ، ويُمنَع من النِّيابة عن الفاعل. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

10. تركيب (حَبّذا) المدحيّ:[1]

وضع العربُ في كلامهم للمدح أسلوباً خاصّاً به، وذلك إذا أرادوا المبالغة في تأدية هذا المعنى، والوصولَ به إلى الغاية القُصوى الّتي تُعلي شأنَ الممدوح، وخصَّصوا له عناصر نَحويّة نقلوها من باب صرفيّ إلى آخر، فجمَّدوا هذه الأفعال بعد أن كانت متصرِّفة، وقصروا استعمالَها على هذا الباب، وجعلوا الفعلَ (نِعْمَ) المحوَّل من صيغة (نَعِمَ) أصل هذا الباب، ودعموه بالفعل (حَبَّ) الّذي أعطوه خصيصة صرفيّة لم تكن لـ (نِعْمَ) وهي أنّهم جعلوه مع فاعله (ذا) الإشاريّة بمنزلة الكلمة الواحدة، وأضافوا إلى هذه الخصيصة الصَّرفيّة خصيصة نحويّة، وهي أنّهم جعلوا (ذا) فاعلاً دائماً له أيّاً كان الممدوح مفرداً أم مثنًّى أم جمعاً أم مذكَّراً أم مؤنَّثاً أي ألزموها صيغة الإفراد والتّذكير نحو (حَبّذا الطِّفلُ، وحبّذا الطِّفلان، وحبّذا الأطفالُ، وحبّذا الطِّفلةُ...) وفعلوا الشَّيءَ نفْسَه مع فعل

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 109، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 181/2.

الذّمّ (لاحبّذا) نحو (لاحبّذا الخائنُ، ولاحبّذا الخائِنانِ، ولا حبّذا الخائنون، ولاحبّذا الخائنةُ...) والّذي دفعهم إلى هذا الاستعمال الصَّرفيّ والنّحويّ لـ (حبَّذا) في هذا الباب النَّحويّ أنّهم **حملوها** على الأمثال في كلام العرب، والأمثالُ في النِّظام النَّحويّ العربيّ لا تُغيَّر عن وجهتها الصَّرفيّة، وتركيبها اللُّغويّ، فتُستعمَل كما وردت سَماعاً عن العربَ نحو (أمرَ مُبكِياتِكَ ولا أمرَ مُضحكاتِكَ، والكلابَ على البقرِ، ووافقَ شَنٌّ طَبَقةَ...) فلا يجوز أن يُزادَ في هذه الأمثال أيُّ عنصر صوتيّ أو صرفيّ أو نَحويّ، ولا يجوز أن يُسقَط منها شيء من ذلك، ويَجبُ استعمالُها باللَّفظ الحرفيّ الوارد بالتَّواتُر سماعاً عن العربِ الأوائل الفُصحاء، فلا يجوز التَّصرُّف فيها، فجمدت العناصرُ النَّحويّة الواردة في هذه الأمثال على هذا الاستعمال دون زيادة أو نقصان. ولمّا أشبهت (حبّذا) المدحيّة الأمثالَ في ورودها عن العرب بهذا الشَّكل، أُلزِمت هذا الاستعمالَ **حملاً** على الأمثال. وثمّة سببٌ آخر لهذا الاستعمال لها، وهو أنّهم **حملوها** على اسم الجنس؛ لأنّهم قصدوا بها جنس الممدوح، والجنسُ لا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع، وكذلك ما **حُمِل** عليه، وقُصِد به معناه لا يُؤنَّث، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع. فإذا قيل في المدح (حبّذا الأمانةُ، وحبّذا أحمدُ، وحبّذا النَّحلةُ المنتِجة...) كان المقصودُ بالمدح أوّلاً جنسُ الأمانة، وجنسُ الإنسان الّذي ينتمي إليه الممدوح (أحمد) وجنسُ النَّحلة... و**حملوا** تركيبَ (لاحبّ) مع (ذا) في الذّمّ على تركيب (حبَّذا) في المدح، فقالوا (لاحبّذا) مع المذموم المذكَّر، والمؤنَّث، والمفرد، والمثنَّى، والجمع نحو (لاحبّذا الكاذبُ، ولاحبّذا الكاذبةُ، ولاحبّذا الكاذبَتانِ، ولاحبّذا الكاذبونَ...) والظّنُّ أنّ الّذي أجاز هذا **الحملَ** أنّهم **حملوا** النَّقيض على نقيضه، فحملوا الذَّمَّ على المدح.

11. زيادة الباء في فاعل (حَبَّ):[1]

يجوز المدحُ بالفعل (حَبَّ) متصرّفاً، غير جامد دون تركيبه مع اسم الإشارة (ذا) نحو (حَبَّ زَيدٌ، وحَبَّ الولدُ...) على معنى مدح زيد، ومدح الولد. وأجاز العربُ زيادة الباء الجارّة في الفاعل بعد الفعل (حَبَّ) إذا قُصِد به معنى المدح، فأجازوا (حَبَّ بِزيدٍ، وحَبَّ بالولدِ...) و**حملوا** جواز زيادتها في هذا الموضع النَّحويّ في هذا الباب النَّحويّ على جواز زيادتها في باب التّعجُّب في فاعل فعل التَّعجّب (أَفْعِلْ) في صيغة التَّعجُّب القياسيّة (أَفْعِلْ بالشَّيْءِ) نحو (أَكرِمْ بمحمّدٍ! وأَجمِلْ بالشَّمسِ وقتَ الغروب!...).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ**، وجعلَه حسناً مستساغاً في هذا الاستعمال النَّحويّ الاشتراكُ في المعنى بين المدح والتَّعجُّب؛ لأنّ التَّعجُّب لا يَخلو من المدح؛ لأنّكَ إن تعجَّبْتَ من شيءٍ، مدحتَه من جانب آخر، فإذا قلتَ متعجِّباً: (أَجْمِلْ بالشَّمسِ وقتَ الغروبِ!...) تعجَّبْتَ من جمالها الفريد في ذلك الوقت، ومدحتَ جمالَها في آن واحد، وهكذا القِياسُ في هذه المسألة، ولمّا كان المدحُ متضمَّناً في معنى التَّعجب في صيغة التَّعجُّب، جاز أن يتقارَضا الأحكامَ النَّحويّة السِّياقية، وجاز في النِّظام اللغويّ العربيّ أن **يُحمَل** أحدُهما على الآخر في حكم من أحكامه، **فحُمِل** فاعل الفعل (حُبَّ) في جواز زيادة الباء في فاعله؛ لغرض التَّوكيد على وجوب زيادة الباء في فاعل فعل التَّعجّب (أَفعِلْ) لغرض التَّوكيد، **فحملوا** زيادة جائزة على زيادة واجبة، فاستعملوا **الحملَ** في هذا الموضع بما يَفي بغرضهم لأداء المعنى الّذين يُريدون، فدلُّوا مرَّةً أخرى على أنَّ

---

[1]. يُنظَر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 183/1.

الحملَ في الأحكام النَّحويّة لم يرد اعتباطاً في لغتهم.

12. رفْعُ المبتدأ:[1]

المبتدأ عنصر نحويٌّ أساس في الجملة الاسميّة، ولا تقوم بدونه، والأصلُ فيه أن يأتي أوّلاً، فيعقبُه الخبرُ، وهو مسنَدٌ إليه؛ لأنَّ الخبرَ يُسنَد إليه، ومُخبَرٌ عنه؛ لأنّ الخبرَ إخبارٌ عن المبتدأ نحو (المدينةُ هادئةٌ، والرّسالةُ واضحةٌ...) فالمدينةُ مبتدأ وقع في أوّل الجملة الاسميّة، ومسنَد إليه بإسناد الخبر (هادئةٌ) إليه، ومُخبَر عنه بالخبر (هادئةٌ) وكذلك القول في المبتدأ (الرِّسالة) الّذي أُسنِد إليه خبرُه (واضحة) وأُخبِر به عن وضوحها أي وضوح الرِّسالة.

و**حمل** العربُ رفعَه على رفع الفاعل بالرَّغم من اختلاف الباب النَّحويّ بينهما، وبالرَّغم من اختلاف وظيفتهما الاستعماليّة، النّحويّة، السِّياقيّة، فالمبتدأُ بابُه النَّحويُّ الجملةُ الاسميّةُ، والفاعلُ بابُه النَّحويّ الجملةُ الفعليّة ذاتُ الفعل التّامّ، المعلوم، وبالرَّغم من اختلاف ترتيبهما في السِّياق الّذي يردان فيه، فترتيبُ المبتدأ قبل الخبر، وترتيبُ الفاعل بعد فعله، فلا يجوز تقديمُه عليه.

والّذي أجاز **حملَ** المبتدأ على الفاعل في هذا الحكم النَّحويّ الإعرابيّ وجودُ خصائص نحويّة، سياقيّة، تركيبيّة، مشترَكة بينهما، هي أنّ كليهما عنصر أساسٌ في جملته الّتي هو فيها، وأنّ كليهما مُسنَد إليه، فالمبتدأ يُسنَد إليه

---

[1]. يُنظر: ابن الخشّاب، المُرتَجل في شرح الجُمَل، ص: 312–313، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 69، والملخ، حسن خميس سعيد، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القُدماء والمُحدَثين، دار الشُّروق، عَمّان، 2000م، ص: 122، وقباوة، فخرالدّين، مشكلة العامل النّحويّ ونظريّة الاقتضاء، سلسلة البحوث والدّراسات في علوم اللّغة والأدب، 2001م، ص: 78.

الخبرُ، والفاعلُ يُسنَد إليه الفعلُ التّامُّ، المعلومُ، وأنَّ كليهما مُخبَر عنه، فالمبتدأ يُخبَر عنه بالخبر، والفاعل يُخبَر عنه بالفعل التّامّ، المعلوم الّذي يقع منه، وأنَّ كليهما لم يدخله إعراب سوى الرَّفع، فلمّا اشتركا في هذه الخصائص النّحويّة التَّركيبيّة، حسُن **حملُه** عليه في هذا الحكم النَّحويّ الّذي جاء لوضع قاعدة نَحويّة تُسهِّل على المتعلِّمين فَهمَ هذه اللّغة، وتُسهِّل على المُعلِّمين تعليمها؛ لأنّ كليهما يَجد نفسَه أمام لغة مضبوطةٍ بأحكام، وقوانين، وعلاقات منطقيّة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

13. رَفْعُ خبر المبتدأ:[1]

الخبرُ هو العنصر الأساسُ الثّاني في الجملة الاسميّة، فهو عِمادُها الثّاني، ولا يُمكن أن تقوم بدونه، وهو العنصرُ الّذي تَتمُّ به فائدةُ الجملة الاسميّة، وهو مسنَد إلى مبتدئه، وترتيبُه الأصلُ في الجملة الاسميّة بعد مبتدئه نحو (الإيمانُ نورٌ، والكُفرُ ظَلَامٌ...).

و**حملَ** العربُ رفعَه في الإعراب على رفع الفاعل بالرّغم من اختلاف الخصائص النّحويّة بينهما بل بالرَّغم من عدم وجود أيّة خصيصة صرفيّة أو نحويّة تَجعله شبيهاً بالفاعل، وتُحسِّن حملَه عليه في هذا الحكم النّحويّ الإعرابيّ، ولكنّهم **حملوه** عليه في هذا الحكم بناء على وسيط لغويّ آخر ربط بينهما، وجوَّز هذا **الحملَ**، وحسَّنه، وهو المبتدأ الّذي تَجمعه شراكات لغويّة بهما، فالمبتدأ يَجتمع مع الخبر في الجملة الاسميّة الّتي تقوم عليهما، وأنّ الخبرَ يُسنَد إليه، ويُخبَر به عنه، وتَجمعه بالفاعل شراكاتٌ لغويّة في أنّه مثلُه

---

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 312-313.

عُمدةٌ في جملته، وأنّه مثلُه مسنَد إليه، ومُخبَر عنه، وقد وضّحتُ هذا مفصَّلاً في القاعدة السّابقة. فلمّا **حمل** العربُ المبتدأ في رفعه على الفاعل في رفعه، ولمّا كان الخبرُ هو نفسَ المبتدأ في المعنى، وتجمعه به شراكات نَحويّة، سياقيّة، تركيبيّة، **حمله** العربُ في رفعه على رفع الفاعل. وبذلك صار رَفْعُ الفاعل أصلاً، ورفعُ الخبر فرعاً عليه مثلما كان رفعُ المبتدأ فَرعاً على رفع الفاعل، وكلُّ هذا دلالةٌ على مرونة اللّغة العربيّة، ومرونة نظامها التّركيبيّ. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

14. رفعُ اسم الفعل النّاقص:[1]

اسمُ الفعل النّاقص هو في الأصل مبتدأ، ولمّا دخل عليه الفعل النّاقص، أخرجَه عن الابتداء، وعمل فيه، وغيَّر وظيفتَه النَّحويّة السِّياقيّة، فصار اسماً له بعد أن كان مبتدأ، فأَفقدَه موقعه الإعرابيّ، وأكسبَه موقعاً إعرابيّاً آخر، وغيَّر صِبغتَه النّحويّة، وموقعَه التّركيبيّ، فلم يَعد في أوّل الجملة، لأنّ الجملة ما عادت اسميّة بل غدت فعليّة بدخول الفعل النّاقص عليها نحو (الكتابُ مفتوحٌ: كان الكتابُ مفتوحاً، واللَّيلُ مُظلِمٌ: صارَ اللَّيلُ مظلِماً...).

ورفعَ العربُ اسم الفعل النّاقص، و**حملوا** رفعَه على رفع الفاعل بالرَّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما، واختلاف وظيفتهما التَّركيبيّة، وموقعهما النّحويّ، ونوع العامل فيهما. فاسمُ الفعل النّاقص يأتي بعد الفعل النّاقص، ولا يُسنَد إليه الفعلُ النّاقص، وهو مسنَد إليه بالرَّغم من فُقدانه وظيفةَ الابتداء؛ لأنّ خبرَ الفعل النّاقص يُسنَد إلى اسمه، ولا يُسنَد إليه نحو (كان الكتابُ مفتوحاً...)

---

[1]. يُنظَر: ابن الخشّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 314.

فالخبر (مفتوحاً) مسنَد إلى الاسم (الكتاب) والفعل (كان) ليس مسنَداً إلى اسمه (الكتاب) وإن كان عاملاً فيه بينما الفاعلُ موقعُه بعد الفعل التّام المعلوم الّذي يُسنَد إليه.

والّذي جَوَّز **حملَه** على الفاعل في هذا الحكم النّحويّ اشتراكُه معه في بعض الخصائص النّحويّة التّركيبيّة، وهي أنّ كليهما ترتيبُه الأصلُ في جملته بعد الفعل، فترتيبُ اسم (كان) بعد فعله النّاقص نحو (كانَ الأمرُ سهلاً عليّ...) وترتيب الفاعل بعد فعله التّامّ المعلوم نحو (اشترى أحمدُ الكتابَ من المعرض...) وأنّ كليهما مسنَد إليه، فاسمُ الفعل النّاقص يُسنَد إليه خبرُ الفعل النّاقص، فالخبر(سهلاً) في المثال السّابق مسنَد إلى الاسم (الأمرُ) والفاعلُ يُسنَد إليه فعلُه التّامُ، المعلومُ، العاملُ فيه، فالفعل (اشترى) في المثال السّابق أُسنِد إلى فاعله (أحمدُ) وأنّ اسم الفعل النّاقص قبل دخول الفعل النّاقص على جملته كان مبتدأ، والمبتدأُ في رفعه **محمولٌ** على الفاعل في رفعه، فلمّا اشترك اسمُ الفعل النّاقص مع الفاعل في هذا الخصائص النّحويّة، استساغ العربُ حملَه عليه في رفعه. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

15. رفع خبر الحرف المشبَّه بالفعل:[1]

خبرُ الحرف المشبَّه بالفعل هو في الأصل خبر للمبتدأ، وكان مرفوعاً **حملاً** له على رفع الفاعل، ولكنّه بعد دخول الحرف المشبَّه بالفعل ترك وظيفة الإخبار عن المبتدأ إلى وظيفة الإخبار عن اسم الحرف المشبَّه بالفعل، وتغيّر

---

[1]. يُنظَر: ابن الخشّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 314.

العاملُ فيه، فكان مرفوعاً بالمبتدأ، فغدا مرفوعاً بالحرف المشبَّه بالفعل نحو (البيتُ واسعٌ: إنّ البيتَ واسعٌ، والبحرُ هادئٌ: لعلَّ البحرَ هادئٌ...).

و**حملَ** العربُ رفعَه على رفع الفاعل تشبيهاً له به بالرَّغم من عدم وجود خصائص صرفيّة أو نحويّة مشترَكة بينهما، فكلٌّ واحد منهما له وظيفةٌ، نحويّة سياقيّة، مختلفة عن وظيفة الآخر، فالفاعلُ مسنَد إليه الفعلُ التّامُّ المعلوم، والخبرُ مسنَد إليه اسمُ الفعل النّاقص، والتّرتيبُ الأصلُ للفاعل بعد فعله التّامّ، المعلوم، العامل فيه نحو (خرج أحمدُ من الجامعة...) وخبرُ الحرف المشبَّه بالفعل ترتيبُه الأصلُ ليس بعد عامله مباشرة بل بعد اسم عامله نحو (إنَّ الأمرَ صعبٌ فَهمُه...).

والّذي جوَّز **حملَه** على الفاعل في هذا الحكم النّحويّ أنّه في الأصل كان خبراً للمبتدأ، ولمّا كان خبرُ المبتدأ محمولاً في رفعه على الفاعل في رفعه، جاز، وحسُن، واستُسيغ **حملُ** خبر الحرف المشبَّه بالفعل في رفعه على الفاعل في رفعه. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

16. رفع خبر (لا) النّافية للجنس:[1]

تعمل (لا) النّافية للجنس في الجملة الاسميّة عملَ الحرف المشبَّه بالفعل (إنّ) فتنصب الاسمَ، وترفع الخبر نحو(الكتابُ مفتوحٌ: لا كتابَ مفتوحٌ، والصَّحراءُ خضراءُ: لا صَحراءَ خضراءُ...) وسأتحدّث في موضع لاحق في هذا الكتاب عن عملها.

---

[1]. يُنظَر: الزَّمَخْشَريّ، محمود بن عُمر، المُفصَّل في عِلم العربيّة، تح: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، بيروت، 1424هـ-2003م، ص: 24.

ورفعَ العربُ خبرها **حملاً** على رفع الفاعل بالرّغم من اختلاف طبيعتهما النّحويّة، ودورهما النّحويّ في السِّياق الّذي يردان فيه، فالفاعلُ عنصر نحويّ، مكانُه في الجملة الفعليّة بعد فعل تامٍّ معلوم يقوم به نحو (حصدَ الفائزُ الجوائزَ، ويُكرمُ اللهُ المتَّقين...) بينما خبر (لا) النّافية للجنس عنصر نحويٌّ متحوِّل عن عنصر نحويّ آخر، فهو في الأصل خبرٌ للمبتدأ، وكان مرفوعاً به، ولمّا دخلت (لا) النّافية للجنس على جملته، تركَ وظيفة الإخبار عن المبتدأ؛ لأنّ الجملة ما عاد فيها مبتدأ؛ لأنّه صار اسماً لـ (لا) النّافية للجنس، وصار خبراً لـ (لا) النّافية للجنس، ومُخبِراً عن اسمها. وكلُّ هذه الفوارق النّحويّة بينه وبين الفاعل لم تمنع **حملَه** عليه في الرَّفع.

والّذي جَوَّز **حملَه** على الفاعل في هذا الحكم النَّحويّ أنّ كليهما عُمدةٌ في جملته، وعنصر أساسٌ فيها، وجملته لا تقوم بدونه، وأنّ خبر (لا) النّافية للجنس هو في الأصل خبر للمبتدأ، وخبر المبتدأ مرفوع **حملاً** على رفع الفاعل، فحسُن **حملُ** ما كان منقولاً منه في الرَّفع على الفاعل. وبذلك صار **حملُ** خبر المبتدأ على الفاعل في رفعه وسيطاً لغويّاً، ومُسوِّغاً نَحويّاً، منطقيّاً، مقبولاً، ومقنعاً **لحمل** خبر (لا) النّافية للجنس في رفعه على رفع الفاعل دون أن يقف اختلاف الأبواب النّحويّة، واختلافهما في بعض الخصائص اللّغويّة عائقاً أمام هذا **الحمل النّحويّ**. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

17. رفع اسم (ما) العاملة عمل (ليس):[1]

أعمل العربُ (ما) النّافية في الجملة الاسميّة عمل (ليسَ) بشروط معيَّنة، فأدخلوها على الجملة الاسميّة، فرفعوا بها الاسمَ، ونصبوا الخبر نحو (أحمدُ كاذبٌ: ما أحمدُ كاذباً، ومُحمّدٌ بخيلٌ: ما محمّدٌ بخيلاً...) فحملوا رفعَ اسمها على رفع الفاعل بالرَّغم من اختلاف الأحكام والخصائص النَّحويّة بينهما. فالفاعلُ موقعُه في الجملة الفعليّة بعد الفعل التّامّ المعلوم الّذي يقوم به، ويقع منه نحو (أكرمَ أحمدُ أخاهُ، ويَنسَى المؤمِنُ خطأَ أخيه...) بينما اسمُ (ما) العاملة عملَ (ليسَ) مكانُه في الجملة الاسميّة، ولكن هذه الاختلافات في الخصائص النّحويّة لم تكن عائقاً لحمله على الفاعل في رفعه.

والّذي سَوَّغ هذا **الحملَ النّحويّ** في هذا الباب النّحويّ، وجَوَّزه، وحسَّنَه، وجعله منطقيّاً، مقبولاً، مقنعاً، اشتراكُهما في بعض الخصائص النّحويّة السِّياقيّة، وهي أنّ كليهما عُمدة وأساسٌ في جملته، ولا تقوم جملتُه بدونه. فالفاعلُ عمدةٌ في الجملة الفعليّة، واسم (ما) النّافية العاملة عمل (ليس) عمدة وأساسٌ في الجملة الاسميّة؛ لأنّه في الأصل مبتدأ، والجملة الاسميّة لا تقوم من دون المبتدأ، وأنّ كليهما مسنَد إليه، ومُخبَرٌ عنه، فالفاعل يُسنَد إليه فعلُه التّامُّ المعلومُ، وهذا الفعلُ إخبارٌ عن قيام الفاعل به نحو (شربَ المريضُ الدّواءَ...) فالفعل التّامّ المعلوم (شربَ) أُسنِد إلى الفاعل (المريضُ) وأُخبِر به عنه أي إنّ المتكلِّم بهذه الجملة أخبرنا بشرب المريض الدّواءَ، واسمُ (ما) النّافية

---

[1]. يُنظر: الزمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، ص: 24، وقباوة، فخرالدّين، الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، القاهرة، 2001م، ص: 86.

العاملة عملَ (ليسَ) مسنَد إليه ومُخبَر عنه، فيُسنَد إليه خبر (ما) النّافية العاملة عملَ (ليسَ) ويُخبَر عنه بهذا الخبر نفسه نحو (ما أحمدُ مُهمِلاً...) فالاسم (أحمدُ) أُسنِدَ إليه الخبرُ (مهمِلاً) وأُخبِر به عنه بأنّه غير مهملٍ، وهكذا...

وثمّةَ خصيصة لغويّة أخرى جوَّزت هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسَّنته، وهي أنّ اسم (ما) النّافية، العاملة عملَ (ليسَ) في الأصل مبتدأ، ولمّا كان المبتدأُ **محمولاً** في رفعه على رفع الفاعل، حسُن أن يكون ما نُقِل عنه، وهو اسم (ما) النّافية، العاملة عملَ (ليسَ) محمولاً في رفعه على رفع الفاعل. ويُضاف إلى ذلك أنّ (ما) النّافية محمولة على (ليسَ) في عملها في الجملة الاسميّة، و(ليسَ) فعلٌ ناقص، واسمُ الفعل النّاقص **محمول** في رفعه على رفع الفاعل لأسباب وضّحتُها في موضع سابق من هذا الكتاب. ولمّا كانت (ما) النّافية في موضع فعل ناقص، هو (ليسَ) تعملُ عملَه، وتؤدِّي معناه، حسُنَ **حملُ** رفعِ اسمها على رفع الفاعل، فدلَّل العربُ بهذا مرّةً أخرى على مرونة لغتهم وحيَويّتها. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

18. رفع اسم (لا) و(إنْ) و(لاتَ) النّافيات:[1]

هذه الأحرف الثّلاثة مع (ما) النّافية الّتي تحدّثت عنها في القاعدة السّابقة أعملَها العربُ في الجملة الاسميّة عملَ (ليسَ) النّاقصة نحو (البابُ مخلوعٌ: لا البابُ مخلوعاً، والمالُ باقٍ: إنِ المالُ باقياً، والسّاعةُ ساعةُ نَدَمٍ: لاتَ ساعةَ نَدمٍ...).

و**حملَ** العربُ رفعَ اسم هذه الأحرف النّافية العاملة عملَ (ليس) النّاقصة

[1]. يُنظر: الزَّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، ص: 24.

على رفع الفاعل على اختلاف الخصائص اللّغويّة والنّحويّة بين اسمها والفاعل. وهذه الخصائص كنت تحدّثتُ عنها بالتّفصيل في القاعدة السّابقة حين الحديث عن رفع اسم (ما) النّافية العاملة عملَ (ليس) فلا أُعيدُها هنا، وكذلك تَحدّثت في القاعدة السّابقة عن الخصائص اللُّغويّة، والنّحويّة، والسِّياقيّة الّتي جوَّزت هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسَّنته؛ ولذلك لا أُعيد الحديث عنها هنا. وأُضيف سبباً آخر جوَّز هذا **الحملَ**، وهو أنّ اسمَها **محمولٌ** في رفعه على رفع الفاعل **حملاً** له على اسم (ما) النّافية العاملة عمل (ليس) لأنّ (ما) أُمّ هذا الباب. فلمّا كانت هذه الأحرف النّافية تُشارك (ما) النّافية العاملة عملَ (ليسَ) في أداء معنى النّفي والعمل النّحويّ في طرفي الجملة الاسميّة، وكان اسم (ما) النّافية العاملة عملَ (ليسَ) **محمولاً** على الفاعل في رفعه، كان طبيعياً، ومقبولاً، ومُقنعاً أن **يُحمَل** اسمُها في رفعه على الفاعل في رفعه. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

19. نصب خبر الفعل النّاقص:[1]

حملَ العربُ نصب خبر الفعل النّاقص على نصب المفعول به نحو (كان المطرُ غزيراً، ويُلقي الشّاعرُ قصيدةً...) فالخبر (غزيراً...) مثلاً **محمول** في نصبه على نصب المفعول به (قصيدةً) وهكذا...

وجازَ هذا **الحملُ النّحويّ** في هذا الحكم النّحويّ بالرّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما. فالمفعولُ به مكانُه الأصلُ بعد الفاعل في الجملة الفعليّة ذات الفعل المتعدّي نحو (رزقَ اللهُ عبادَه مطراً...) بينما خبرُ الفعل النّاقص مكانُهُ

[1]. يُنظَر: الزَّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، ص: 24.

الأصلُ في الجملة الاسميّة بعد اسم الفعل النّاقص نحو (صار الضَّبابُ كَثيفاً...) وبالرّغم من أنّ المحمولَ عليه المفعولَ به فضلَة في جملته الفعليّة، و تختلف وظيفتُه النّحويّة عن وظيفة خبر الفعل النّاقص؛ إذ يقع عليه فعلُ الفاعل نحو (سمعَ أبي صوتاً غريباً) فالمفعولُ به (صوتاً) وقع عليه الفعلُ (سمع) بينما خبر الفعل النّاقص عُمدةٌ وأساسٌ في جملته، ولا تقوم بدونه؛ إذ يجوز الاستغناءُ عن المفعول به نحو (أكلَ أحمدُ، ويَقرأُ خالدٌ...) بلا ذكر المفعول به بينما لا يجوز (صارَ الضّبابُ...) بلا ذكر خبر الفعل النّاقص؛ لأنّ معنى الجملة كائنٌ فيه، وبالرَّغم من أنّ النَّصبَ أصلٌ في المفعول به بينما هو طارئٌ على خبر الفعل النّاقص طرأ عليه بسبب دخول الفعل النّاقص على الجملة الاسميّة نحو (السّيّارةُ جديدةٌ: كانت السّيّارَةُ جديدةً...) وبالرّغم من أنّ المفعول به لا يُخبَر به عن شيء، فهو ليس مسنَداً، ولا مسنَداً إليه بينما خبرُ الفعل النّاقص مسنَد إلى اسمه، وخبر عنه نحو (ليسَ الطَّريقُ طويلاً...) فالخبر (طويلاً) مسنَد إلى الاسم (الطَّريق) وخبر عنه، وهكذا... فكلُّ هذه الاختلافات في الخصائص النّحويّة، والسِّياقيّة، والتّركيبيّة لم تقف عائقاً في حمله على المفعول به في نصبه؛ وذلك لوجود خصائصَ لغويّة أُخرى حسَّنت هذا **الحملَ النّحويّ**، وجوَّزته، وأباحته، وهي أنّ الفعل النّاقصَ أُعمِل في الجملة الاسميّة عملَي الرّفع والنَّصب **حملاً** على الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد. ولمّا كان الفعلُ المتعدِّي إلى مفعول به واحد يرفعُ فاعلاً، وينصب مفعولاً به، حسُنَ **حملُ** خبر الفعل النّاقص في نصبه على المفعول به في نصبه كما حسُن رفعُ اسمه **حملاً** على رفع الفاعل، وأنَّ الجملة الاسميّة بعد أن دخل عليها الفعلُ النّاقصُ فقدَت اسميَّتها، وصارت جملة فعليّة، فانتقلت إلى الفعليّة، والجملةُ

الفعليّة كثيراً ما يكون فيها مفعول به. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

20. نصب اسم الحرف المشبَّه بالفعل:[1]

حملَ العربُ نصب اسم الحرف المشبَّه بالفعل على المفعول به في نصبه نحو (إنَّ المسألةَ بسيطةٌ، ولعلَّ القادمَ خيرٌ لنا...) بالرَّغم من اختلاف الأبواب النّحويّة بينهما، فالمفعولُ به مكانُه الأصلُ بعد الفاعل في الجملة الفعليّة ذات الفعل المتعدِّي نحو (حدّثَ أحمدُ أباهُ...) بينما اسمُ الحرف المشبَّه بالفعل، مكانُه الأصلُ بعد الحرف المشبَّه بالفعل نحو (إنَّ الصَّلاةَ راحةٌ للمصلِّي...) وبالرَّغم من اختلاف وظيفتهما النّحويّة السِّياقيّة، فالمفعولُ به يقع عليه الحدثُ أي الفعلُ الّذي قام به الفاعل، فالمفعولُ به (الهاتفَ) وقع عليه فعلُ الفاعل (أخي) في جملة (وجدَ أخي الهاتفَ الضّائعَ) بينما اسمُ الحرف المشبَّه بالفعل يُسنَد إليه خبر الحرف المشبَّه بالفعل، ويُخبَر به عنه نحو (إنَّ الجامعةَ قريبةٌ إلينا...) فالخبر (قريبةٌ) مسنَد إلى الاسم (الجامعةَ) وبالرّغم من أنّ النَّصبَ أصل في المفعول به، وطارئ على اسم الحرف المشبَّه بالفعل؛ لأنّه أصابه بالحرف المشبَّه بالفعل الّذي دخل على جملته الّتي هو فيها، فكان مرفوعاً في الأصل نحو (القرارُ صعبٌ: إنَّ القرارَ صعبٌ...) وبالرَّغم من أنّ المحمولَ عليه المفعولَ به فَضلةٌ في جملته بينما اسمُ الحرف المشبَّه بالفعل عُمدة وأساسٌ في جملته الّتي لا تقوم بدونه. فالمفعولُ به (الثَّوبَ) مثلاً في جملة

---

[1]. يُنظر: الزّمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24، والجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، بيروت، 1428هـ-2007م، ص: 198.

(اشترى خالدٌ الثَّوبَ) فضلة يُمكن الاستغناء عنه، فيجوز (اشترى خالدٌ) دون ذكر المفعول به بينما في جملة (إنَّ الصَّوتَ قويٌّ) مثلاً لا يُمكن الاستغناء عن الاسم (الصَّوتَ) فلا يجوز (إنَّ قويٌّ) وهكذا...

والّذي جوَّز هذا **الحمل النّحويّ** في هذا الحكم النّحويّ بالرّغم من كلّ الفروق النّحويّة السّابقة وجودُ خصائص لغويّة، أُخرى، مشترَكة بينهما، وهي أنّ الحرف المشبَّه عملَ في الجملة الاسميّة **حملاً** على الفعل؛ لشبه آخره بالفعل الماضي، ولتأديته معنى الفعل. فلمّا كان الأمرُ كذلك، جاز أن **يُحمَل** اسمُه في نصبه على المفعول به المتقدِّم على الفاعل في نصبه نحو (قرأَ الكتابَ أحمدُ) وأنّ الحرف المشبَّه بالفعل لمّا كان يحملُ معنى الفعل، صارت الجملة الّتي دخل عليها تتضمَّن معنى الفعل نحو (إنَّ اللّهَ رحيمٌ) فهذه الجملة تتضمَّن معنى الفعل (أَكَّدَ) والّذي أضاف إليها هذا المعنى الحرفُ المشبَّه بالفعل (إنّ) ونحو (ليتَ المريضَ يشفَى) فهذه الجملة تتضمّن معنى الفعل (تَمنَّى) والّذي أضاف إليها هذا المعنى الحرفُ المشبَّه بالفعل (ليتَ) وهكذا...

فحكمةُ العربيِّ، وحاجتُه إلى تشكيل نظامه اللُّغويّ على قواعدَ منطقيّة، مقبولة، ومُقنِعة دفعتاه إلى مثل هذا **الحمل**، مستفيداً من مرونة لغته وحيويّتها. ونباهةُ اللُّغويّ الّذي جمع هذه اللّغة، وقعّدها دفعتاه إلى اكتشاف هذا الأحكام اللَّطيفة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

21. نصب خبر (ما) النّافية العاملة عمل (ليس):[1]

نصب العربُ خبر (ما) النّافية العاملة عملَ (ليسَ) **حملاً** على نصب

---

[1]. يُنظر: الزَّمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24.

المفعول به نحو (ما المدينةُ كبيرةً، وما الوردةُ متفتِّحةً...) بالرَّغم من اختلاف الأبواب النّحويّة بينهما، فالمفعولُ به بابُه النّحويّ الأصلُ الجملةُ الفعليّة ذاتُ الفعل المتعدِّي، ومكانُه الأصلُ بعد الفاعل نحو (رسمَ الفنّانُ لوحةً متميِّزةً، ويُنقِذُ السَّبّاحُ الغريقَ...) ووظيفتُه النّحويّة السِّياقيّة أن يقع عليه فعل الفاعل، فالفعلُ (رسمَ) في الجملة السّابقة وقع من الفاعل (الفنّانُ) على المفعول به (لوحةً) وهو فضلة في جملته؛ إذ يُمكن الاستغناء عنه، ويُمكن أن تقوم الجملةُ بدونه، فيجوز (رَسَم الفَنَّانُ...) بينما خبرُ (ما) النّافية العاملة عملَ (ليس) النّاقصة، موقعُه في الجملة الاسميّة بعد اسم (ما) النّافية، وهو عمدةٌ في جملته، وعنصر أساس فيها، ولا تقوم بدونه نحو (ما أنا متأخِّراً، وما أنتَ قادماً...) فلا يجوز (ما أنا...، وما أنتَ...) بإسقاط الخبر؛ لأنّ معنى الجملة قائم عليه، وهو مسنَد إلى الاسم، وخبر عنه، فالخبر (متأخِّراً) في الجملة السّابقة مسنَد إلى الاسم (أنا) وخبر عنه، فهو الحدث بذاته، وهكذا...

وبالرّغم من هذه الاختلافات اللّغويّة، النّحويّة، والسِّياقيّة، والتّركيبيّة بينهما **حمل** العربُ نصبَه على نصب المفعول به. والّذي جوَّزه، وسوَّغَه، وحسَّنه وجودُ خصائصَ نَحويّة، أُخرَى، مشتركة بينهما، وهي أنّ (ما) النّافية محمولة في عملها في الجملة الاسميّة على عمل الفعل النّاقص فيها، والفعلُ النّاقصُ عَملَ في الجملة الاسميّة **حملاً** على عمل الفعل التّامّ، المتصرِّف، المعلوم، المتعدّي إلى مفعول به واحد نحو (أسقطَ الهواءُ أوراقَ الأشجار، ويُضمِّدُ الطَّبيبُ الجروحَ...) ولمّا كان خبرُ الفعل النّاقص **محمولاً** في نصبه على نصب المفعول به لخصائص مشتركة بينهما وضّحتُها في موضع سابق في هذا الكتاب، فلا أُعيد ذكرها، وكانت (ما) النّافيَة **محمولة** في عملها في الجملة

الاسميّة على عمل فعل ناقص، هو (ليسَ) جاز أن **يُحمَل** خبرُها في نصبه على المفعول به في نصبه. وبذلك لم تقف الاختلافات اللُّغويّة عائقاً أمام هذا **الحمل** النّحويّ.

22. نصب خبر (إنْ) و(لا) و(لاتَ) النّافيات:[1]

ذكرنا في موضع سابق في هذا الكتاب أنّ هذه الأحرف النّافية إلى جانب (ما) النّافية أعملها العربُ في الجملة الاسميّة عملَ (ليسَ) النّاقصة، فرفعوا بها الاسمَ، ونصبوا بها الخبر نحو (المطرُ غزيرٌ: إنِ المطرُ غزيراً، والرَّجلُ مريضٌ: لا الرَّجلُ مريضاً، والوقتُ وقتُ وداعٍ: لاتَ وقتَ وَداعٍ...).

و**حملَ** العربُ نصبَ خبرها على نصب المفعول به بالرَّغم من الاختلافات في الخصائص النّحويّة والسِّياقيّة الّتي ذكرتها في نصب خبر (ما) النّافية العاملة عملَ (ليسَ) النّاقصة، فلا أُعيدها هنا. وظنّي أنّ سبباً آخر جوَّز هذا الحملَ، وحسَّنَه، وهو اشتراكُ هذه الأحرف مع (ما) النّافية العاملة عمل (ليسَ) في العمل والمعنى، فهي تعمل في الجملة الاسميّة، فترفع، وتنصب، وتنفي مضمونَها أي تنفي اتِّصاف اسمها بخبرها، فلمّا اشتركت مع (ما) النّافية في هاتين الخصيصتين اللُّغويّتين، وكانت (ما) محمولةً على (ليس) في العمل في طرفي الجملة الاسميّة، وكان خبرُ (ما) النّافية في نصبه محمولاً في جانب من جوانبه على المفعول به في نصبه، كان مُستَحسَناً، ومُستساغاً أنْ يُحمَل خبرُ هذه الأحرف النّافية على المفعول به في نصبه، فكأنّ خبر (ما) النّافية غدا وسيطاً لغويّاً في تجويز هذا **الحمل** النّحويّ. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم

---

[1]. يُنظر: الزّمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24.

آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

23. نصب اسم (لا) النّافية للجنس:[1]

ذكرتُ في موضع سابق من هذا الكتاب أنّ (لا) النّافية للجنس محمولة في عملها في الجملة الاسميّة على عمل (إنَّ) فيها نحو (الصَّوتُ قويٌّ: لا صوتَ قويٌّ، والنّافذةُ مفتوحةٌ: لا نافذةَ مفتوحةٌ...).

وحمل العربُ نصب اسم (لا) النّافية للجنس على نصب المفعول به متجاوزين كلَّ الاختلافات النّحويّة بينهما. فالمفعولُ به بابُه النّحويّ الأصلُ الجملةُ الفعليّة ذاتُ الفعل المتعدِّي، ومكانُه الأصلُ بعد الفاعل نحو (أصلحَ المهندسُ الجِهازَ، ويَفتَحُ ماهرٌ العُلبةَ...) ووظيفتُه النّحويّة السِّياقيّة أن يقع عليه فعل الفاعل، فالفعل (أصلحَ) في الجملة السّابقة وقع من الفاعل (المهندسُ) على المفعول به (الجهازَ) وهو فضلة في جملته؛ إذ يُمكن الاستغناء عنه، ويُمكن أن تقوم الجملةُ بدونه، فيجوز (أصلحَ المهندسُ...) بينما اسمُ (لا) النّافية للجنس بابُه النّحويُّ الجملةُ الاسميّة، وموضعُه الأصلُ بعد (لا) النّافية، وهو في الأصل مبتدأ مرفوع تحوَّل إلى اسم منصوب بدخول (لا) النّافية للجنس على جملته الّتي هو فيها، وهو عُمدة فيها، لا تقوم بدونه، وهو مسنَد إليه خبر(لا) النّافية للجنس، ومُخبَر عنه به نحو (لا رجلَ جَبانٌ بيننا) فالاسم (رجلَ) أُسنِد إليه الخبر (جَبانٌ) وهو عمدة في هذه الجملة، فلا يجوز (لا... جَبانٌ بيننا) وهكذا...

والّذي جوَّز هذا **الحمل** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وحسَّنَه، وسَوَّغه

---

[1]. يُنظر: الزمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24.

وجودُ مسوِّغات لغويّة أخرى جمعتهما في بعض الخصائص اللُّغويّة، وهي أنّ (لا) النّافيَة للجنس **محمولة** في عملها في الجملة الاسمية على عمل الحرف المشبَّه بالفعل (إنَّ) فيها. ولمّا كانت (إنَّ) **محمولةً** في عملها في الجملة الاسميّة على عمل الفعل التّامّ، المعلوم، المتعدِّي إلى مفعول به واحد تقدَّم على فاعله نحو (كسرَ الكأسَ عِمادٌ، ويُذيعُ الخبرَ فِراسٌ...) جاز **حملُ** اسم (لا) النّافية للجنس في نصبه على نصب المفعول به. وبهذا أثبت العربيُّ الفصيحُ واضعُ اللُّغة أن لا قيمةَ للاختلافات النّحويّة بين العناصر النّحويّة **لحمل** أحدها على الآخر في حكم نَحويّ ما إذا اقتضت الحاجةُ إلى ذلك بغية الوصولِ إلى نظامٍ لغويٍّ تَنضبِط به اللُّغة، فلا تدخلها فوضَى ولا شائبة، وما على متعلِّم هذه اللُّغة إلّا أن يُدرِك هذه الأسرار، والقوانين اللَّطيفة الدَّقيقة؛ لِتغدو طَوعَ لِسانه يُقلِّبُها، ويتعملَّها عن فَهم ودِراية. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

24. عدمُ الاقتصار على أحد المفعولين:[1]

استعمل العربُ في لغتهم أفعالاً معيَّنة سَمّاها اللُّغويّون أفعال القلوب، وهي قسمان، أفعالُ الظّنّ، وهي: ظنَّ، حسِبَ، زَعَم، حَجَا، خالَ، عَدَّ، هَبْ، وأفعالُ اليقين، وهي: رأى القلبيّة، عَلِمَ، دَرَى، أَلْفَى، تَعلَّمْ، وأفعال التّحويل، وهي: صَيَّرَ، جَعلَ، ورَدَّ... ونَصبوا بهذه الأفعال مفعولين، أصلُهما مبتدأ وخبر أي قصروا استعمالَها وتعديتها إلى طرفي الجملة الاسميّة، فجعلوا المبتدأ مفعولاً به أوّل لها، وجعلوا الخبر مفعولاً به ثانياً لها نحو (المسافةُ بعيدةٌ: ظنَّ أحمدُ

---

[1]. يُنظر: الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ص: 71، وحسّان، تمّام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1994م، ص: 132.

المسافةَ بعيدةً، والعقلُ كَنزٌ: يرى محمّدٌ العقلَ كنزاً، والماءُ جليدٌ: صيَّرَ البردُ الماءَ جَليداً...).

ومنع العربُ الاقتصارَ على أحد مفعولي هذه الأفعال **حملاً** على عدم جواز الاقتصار على أحد رُكني الجملة الاسميّة أي منعوا تشكيل الجملة بذكر أحد المفعولين، والاستغناء عن المفعول الآخر **حملاً** على عدم جواز تشكيل الجملة الاسميّة بالمبتدأ فقط أو بالخبر فقط، فلا يجوز مثلاً (ظنَّ أحمدُ المسافةَ... ويرى محمَّدٌ العقلَ... وصَيَّرَ البردُ الماءَ...) بحذف المفعول به الثّاني اكتفاءً بذكر المفعول به الأوّل، ولا يجوز كذلك (ظنَّ أحمدُ...بعيدةً، ويرى محمّدٌ...كنزاً، وصَيَّرَ البردُ...جليداً) بحذف المفعول به الأوّل اكتفاءً بالمفعول به الثّاني، وذلكَ، مثلاً، **حملاً** على عدم جواز (المسافةُ...، والعقلُ.....، والماءُ...) بذكر المبتدأ دون الخبر، وعدم جواز (... بعيدةٌ، و... كنزٌ، و... جليدٌ) بحذف المبتدأ، والاكتفاء بالخبر، وهكذا...

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ، وسَوّغه، وحسَّنه أنّ مفعولي هذه الأفعال مبتدأ وخبر في الأصل قبل دخول هذه الأفعال عليهما، فهما فرعان على المبتدأ والخبر، **فحملوا** في هذا الحكم النَّحويّ الفَرعَ على الأصل. فصحيحٌ أنّ دخول هذه الأفعال على الجملة الاسميّة أفقدها اسميّتها، وسلبَ عنصريها الرَّفعَ بنصبهما، وأدخل إلى الجملة علاقات نحويّة جديدة إلّا أنّه لم يمنع هذا **الحملَ** الّذي أحاجَ إليه النِّظامُ اللُّغويّ. فمفعولا هذه الأفعال متلازمان في الاستعمال النّحويّ التَّركيبيّ مثلما المبتدأ والخبر متلازمان في الاستعمال النّحويّ، التَّركيبيّ. وهذا من باب **حمل** الفرع على الأصل في حكم من أحكامه النّحويّة.

25. نصب المفعول المطلَق:[1]

المفعول المطلَق مصدر استعمله العربُ بعد فعله لأغراض معنويّة كتوكيد عامله أو بيان هيئته أو الدّلالة على عدده أو النِّيابة عنه نحو (قرأتُ الكتابَ قِراءةً، وقرأتُ الكتابَ قراءةً متأنّيةً، وقرأتُ الكتابَ قِراءتينِ، وقِراءةً الكتابَ...).

ونصبه العربُ **حملاً** على نصب المفعول به تشبيهاً له به. والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ اشتراكُهما في خصائص لغويّة متعدِّدة، منها أنّ كليهما موقعُه الأصلُ في الجملة الفعلية بعد الفعل والفاعل نحو (أخذَ أحمدُ الكتابَ أخذاً، ويَسحبُ الحصانُ العربةَ سَحباً قويّاً...) وأنّ كليهما معمولٌ للفعل السّابق لهما، فالمفعولُ به (الكتابَ) في الجملة السّابقة معمول للفعل (أخذَ) وكذلك المفعول المطلَق (أخذاً) معمول للفعل (أخذَ) وأنّ كليهما يجوز أن ينوب عن الفاعل المحذوف لبناء فعله للمجهول نحو (صنعَ النَّجارُ باباً: صُنِعَ بابٌ) فالمفعول به (باباً) ناب عن الفاعل المحذوف (النَّجارُ) ونحو (سارَ أحمدُ سَيراً سريعاً: سِيرَ سَيرٌ سَريعٌ) فالمفعول المطلَق (سَيرٌ) ناب عن الفاعل المحذوف (أحمدُ) وأنَّ كليهما فَضلة في جملته ليس عنصراً أساسيّاً فيها؛ لأنّها يُمكن أن تقوم بدونه نحو (صنعَ النَّجارُ باباً: صنع النّجّارُ...) ونحو (سارَ أحمدُ سريعاً...).

ولم تقف الاختلافات النّحويّة بينهما أمام هذا **الحمل** النّحويّ، فالمفعول به معمولٌ يقع عليه فعل الفاعل، ولا يتضمَّن معنى الحدث، ولا ينوب عن فعله العامل فيه، فتختلفُ وظيفتُه النّحويّة عن وظيفة المفعول المطلق الّذي يؤدِّي

---

[1]. يُنظَر: الزمخشري، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24، وابن الخشَّاب، المُرتَجل في شرح الجمل، ص: 315.

في السِّياق معاني التّوكيد، وبيان الهيئة، والدَّلالة على العدد، والنِّيابة عن فعله، فكلٌّ هذه الخصائص اللغويّة المشتركة بينهما جوَّزت، وحسَّنت، وسوَّغت **حملَ** المفعول المطلَق في نصبه على المفعول به في نصبه. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

26. امتناع تثنية المفعول المطلَق المؤكِّد:[1]

ذكرت في قاعدة سابقة أنّ المفعول المطلَق مصدر، منصوب، معمول لفعل من لفظه وجذره يأتي بعده في السِّياق النّحويّ لتأدية معنى التّوكيد أو بيان هيئة الفعل أو بيان عدد مرَّات وقوع الفعل من الفاعل أو النِّيابة عن فعله.

ومنع العربُ تثنيَة المفعول المطلَق إذا استُعمِل في السِّياق النّحويّ لغرض توكيد فعله العامل فيه **حملاً** على منع تثنية الفعل، فلا يجوز (أقدَمَ الشُّجاعُ إقدَامَين، ويَهطلُ المطرُ هطولَينِ...) في (أقدمَ الشُّجاعُ إقداماً، ويهطلُ المطرُ هُطولاً...) لأنّ المصدر أدّى معنى توكيد فعله (أقدَمَ) في الجملة الأولى، وتوكيد فعله (يهطل) في الجملة الثّانية.

ولم يمنع الاختلاف في الخصائص اللُّغويّة النّحويّة والصّرفيّة بينهما هذا **الحملَ** النّحويّ، فالمحمولُ عليه فعل يقوم به فاعلٌ، ومكانُه الأصلُ في أوّل الجملة الفعليّة، ويَردُ مبنيّاً نحو (بنى العُمّالُ القصرَ، وانتبهْ إلى أخيكَ...) ومعرَباً نحو (يَلحقُ المتأخِّرُ بالقافلةِ، ولم يستأذنْ أخوكَ قبلَ الخروجِ...) بينما المفعول المطلَق اسمٌ، مكانُه الأصلُ بعد عامله، ولا يردُ إلّا معرَباً منصوباً نحو (بنى العُمّالُ القصرَ بناءً، وانتبهْ إلى أخيكَ انتباهاً، ويلحقُ المتأخِّرُ بالقافلة

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 562/1.

التحاقاً، ولم يستأذنْ أخوكَ قبلَ الخروج استئذاناً...).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسّنه، وسوّغه، وشجَّع عليه اشتراكُهما في بعض الخصائص اللُّغويّة، منها أنّهما من جذر لغويّ واحد نحو (بنى العُمّالُ القصرَ بناءً، وانتبهْ إلى أخيكَ انتباهاً...) فالفعل (بَنَى) والمفعول المطلَق (بناءً) من جذر لغويّ واحد هو (بَنيَ) وكذلك الفعل (انتبه) والمفعول المطلَق (انتباهاً) من جذر لغويّ واحد هو (نَبَه) وأنّ الأوّل عاملٌ في الآخر، والثّاني معمولٌ له أي تُوجَد بينهما في السِّياق علاقة نَحويّة، هي علاقة العامل والمعمول، فالفعل عامل في المفعول المطلَق، والمفعولُ المطلَق معمول للفعل، وأنَّ كليهما يدلُّ على الحدث نحو (يلحقُ المتأخِّرُ بالقافلة التحاقاً...) فالفعلُ (يلحقُ) والمفعولُ المطلَق (التحاقاً) يدلُّ كلاهما على حدث الالتحاق الواقع من الفاعل (المتأخِّرُ) فلمَّا اشتركا في هذه الخصائص اللُّغويّة، جاز **حملُ** المفعول المطلَق المؤكِّد في منع تثنيتِه على الفعل في منع تثنيته، فلا يجوز (شرَح المُحاضِرُ الموضوعَ شَرْحَينِ...) في (شَرَحَ المحاضِرُ الموضوعَ شَرْحاً) **حملاً** على عدم جواز تثنية الفعل (شَرَحَ) فلا يجوز (شَرَحَانِ المُحاضِرُ المحاضَرةَ شَرْحاً...) وهكذا... وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

27. امتناع جمع المفعول المطلَق المؤكِّد:[1]

تحدَّثتُ في القاعدة السَّابقة عن منع العرب في كلامهم المستعمَل تثنية المفعول المطلَق **حملاً** على منع تثنية الفعل، وكذلك منعوا جمعَه **حملاً** على

[1]. يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 562/1.

منع جمع الفعل، فلم يُجيزوا مثلاً (اقتصرَ الأمرُ عليَّ اقتصاراتٍ، وحذَّرْتُكَ تَحذيراتٍ...) في (اقتصرَ الأمرُ عليَّ اقتصاراً، وحذَّرْتُكَ تَحذيراً...) **حملاً** على عدم جواز (اقتصرونَ الأمرُ عليَّ اقتصاراً، وحذَّرتُكونَ تَحذيراً...).

والّذي شَجَّعهم على هذا الحمل بالرَّغم من اختلاف بابيهما الصَّرفيّ والنّحويّ ما ذكرتُه في منع تثنية المفعول المطلَق المؤكِّد **حملاً** على منع تثنية الفعل، فلا أُكرِّرُها هنا، وأُضيف إليها أنّ المفعول المطلَق المؤكِّد لفعله العامل بمنزلة تكرير هذا الفعل، وهذا ما جعله في بعض خصائصه السِّياقيّة التّركيبيّة قريباً إلى فعله العامل فيه، وشبيهاً به. ولمّا كان واقعُه اللُّغويّ كذلك، لم يجد العربُ تحرُّجاً في **حمله** في هذا الحكم النَّحويّ على فعله العامل فيه، متجاوزينَ كلَّ الاختلافات النَّحويّة والصّرفيّة بينهما؛ لأنَّ غرضَهم بناءُ منظومة لغويّة، سليمة، قائمة على قواعدَ مقنِعة تُسعِفُ المتكلِّم، والمُعلِّمَ، والمُتعلِّمَ في فَهم هذه اللُّغة، والتَّعامل معها تعاملاً منتظَماً، فدلُّوا مرَّة أُخرى على مرونة هذه اللّغة، وسعتها، وكلِّيّتها، وعلى وجوب النَّظر إليها نَظرةً كلّيّة. ولمّا جاء اللُّغويُّ إلى هذه اللُّغة يجمعُها، ويُقعِّدُها، استعانَ بنباهته ودرايته، فاكتشفَ هذه العلاقات الدَّقيقة، اللَّطيفة، فأشار إليها، فغدت هذه الأحكام النَّحويّة والصَّرفيّة القائمةُ على الحمل معينة له، وللمتعلِّم، وللمعلِّم، وللباحث، وللمُطَّلع في التّعامل مع هذه اللّغة.

28. منع حذف عامل المفعول المطلَق المؤكِّد:[1]

حملَ العربُ منع حذف عامل المفعول المطلق المؤكِّد على منع حذف

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 563/1.

التَّوكيد، فلم يُجيزوا مثلاً (.... أحمدُ الكتابَ قراءةً، و... المُسلمون انتصاراً) بحذف الفعلين (قرأ، وانتصر) **حملاً** على عدم جواز (قرأ أحمدُ... نفسَه، وسافرَ ... خالدٌ إلى إزميرَ) بحذف المؤكَّد (الكتابَ) في الجملة الأولى، وحذف المؤكَّد (خالدٌ) في الجملة الثَّانية؛ لأنَّ الأصلَ في الجملتين السّابقتين (قرأَ أحمدُ الكتابَ نفسَه، وسافرَ خالدٌ خالدٌ إلى إزميرَ).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسَّنه، وجوَّزه، وشَجَّع عليه اشتراكُهما في خصيصة نحويّة، سياقيّة، تركيبيّة، هي أداءُ معنى التّوكيد. ونحن نلاحظُ اختلاف الخصائص النّحويّة بين المحمول عليه التّوكيدِ، والمحمولِ، وهو الفعل العاملُ في المفعول المطلَق. فالمحمولُ، وهو الفعلُ العامل في المفعول المطلَق، عنصر نحويٌّ، بابُه الصَّرفيّ الفعلُ، ويرد ماضياً، ومضارعاً، وأمراً، وهو عاملٌ نحو (افتحِ الكتابَ فتحاً، وسارَ أحمدُ صباحاً سَيراً) ويكون معمولاً إذا كان مضارعاً منصوباً أو مجزوماً نحو (لنْ أجلسَ معكَ اليومَ، ولمْ أرَ خالداً في الجامعة...) بينما المؤكَّدُ يأتي في كلِّ الأبواب الصَّرفيّة، فيكون فعلاً نحو (قرأَ قرأ أحمدُ بسرعة...) ويكون اسماً نحو (قرأَ أحمدُ أحمدُ بسرعةٍ...) ويكون حرفَ معنى نحو (أجاب أحمدُ: نَعَم، نَعمْ...) ويكون جملةً نحو (قال محمَّدٌ: أشرقتِ الشَّمسُ، أشرقتِ الشَّمسُ...) وبابُه النّحويّ التَّوابعُ؛ لأن التّوكيدَ يتبعه في بعض الأحكام النّحويّة في التّذكير، والتأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع، والحالة الإعرابيّة.

وكلُّ هذه الاختلافات الصَّرفيّة والنّحويّة بينهما لم تمنع العربَ من **حملِ** الأوّل على الثّاني في منع حذفه حين اشتركا في خصيصة سياقيّة، هي أداء معنى التّوكيد، وفي هذا دلالة أُخرى على أنَّ العربيّ لا يَهتمُّ في ظاهرة الحمل

اللُّغويّة بكثرة الاختلافات اللُّغويّة بين المحمول والمحمول عليه بل يبحث عن مُسوّغٍ، ولو كان واحداً، لإنفاذ هذا **الحمل**؛ لأنّ غايتَه إقامةُ منظومة لغويّة سليمة. ولمّا كان هذا **الحملُ** جارياً في إطار هذه المنظومة اللُّغويّة، لم يجد حرجاً في الإكثار من هذه الظّاهرة مادامت في البيت اللُّغويّ الواحد، وضمن عناصر هذا النِّظام اللُّغويّ. فلمَّا كانت وظيفة التّوكيد النّحويّة في باب التّوابع تقويةَ المؤكَّد، منعوا حذفَ المؤكَّد؛ لأنّ حذفَه يتنافَى مع وظيفة التَّوكيد، فلم يُجيزوا مثلاً (حرَّرَ ... البطلُ الأسرى، وحضرَ.... ذاتُه) في (حرَّرَ البطلُ البطلُ الأَسرى، وحضرَ الرَّئيسُ ذاتُه) ولمّا كانت وظيفةُ المفعول المطلَق الوارد في السِّياق النّحويّ تقوية الحدث المؤدَّى بفعله العامل فيه، وتوكيدَه، منعوا حذف عامله؛ لتعارُض حذفه مع وظيفة توكيده، **فحملوا** هذا المنعَ على منع حذف المؤكَّد في باب التَّوابع. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

29. نصب المفعول لأجله:[1]

المفعول لأجله عنصر نحويٌّ أوجده العربُ في لغتهم؛ ليُبيِّنوا به سبب وقوع الفعل، وجعلوه مصدراً نحو (وقفَ الجنودُ احتراماً للقائدِ، وأُسافرُ طلباً للعلمِ...) ونصبَه العربُ **حملاً** على نصب المفعول به، فشبَّهوه به.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النَّحويّ، وحسَّنه، وسَوَّغه اشتراكُهما في بعض الخصائص اللُّغويّة، النَّحويّة، السِّياقيّة، فكلاهما، مكانُه الأصلُ في الجملة الفعليّة بعد الفعل والفاعل نحو (فتحَ محمّدٌ الصُّندوقَ، وتُحضِّرُ الأمُّ المائدةَ...)

---

[1]. يُنظر: الزمخشري، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24.

ونحو (اهدأْ احتراماً لنا، وجئتُكَ طمعاً في جائزتك...) وكلاهما فضلة في جملته يجوز الاستغناءُ عنه؛ لأنّه ليس عُمدةً فيها، فيجوز نحو (فتحَ محمَّد...، وتُحضِّرُ الأمُّ...) بدون ذكر المفعول به، ويجوز (اهدأْ...، وجئتُكَ...) بدون ذكر المفعول لأجله، وأنّ كليهما معمول للفعل الموجود في الجملة نحو (فتحَ أحمدُ الصُّندوقَ رغبةً بمعرفة محتواه...) فالمفعول به (الصُّندوقَ) معمول للفعل (فتحَ) وكذلك المفعول لأجله (رغبةً) معمول للفعل (فَتَح).

ولم تَحُلِ الاختلافاتُ اللّغويّة، النّحويّة، السِّياقيّة بينهما أمام هذا **الحمل،** فالمفعولُ به وظيفتُه النّحويّة وقوعُ فعل الفاعل عليه بينما المفعولُ لأجله وظيفتُه النّحويّة بيانُ سبب وقوع فعله من الفاعل نحو (أكرمَ الأبُ ولدَه تشجيعاً له...) فالمفعول به (ولدَ) وقع عليه فعل الإكرام الواقع من الفاعل (الأبُ) بينما المفعول لأجله (تَشجيعاً) بيَّن سبب وقوع هذا الفعل من الفاعل، وكذلك المفعولُ لأجله يُشارك فعلَه العامل فيه في الفاعل والزَّمن بينما لا نَجد هذا الخصيصة اللغويّة في المفعول به. فالمفعولُ لأجله (تَشجيعاً) في الجملة السّابقة وقع من الفاعل (الأبُ) في نفس زمن وقوع فعله (أكرَمَ) فالفاعلُ (الأبُ) قام بالإكرام والتَّشجيع في آن واحد، ويُضاف إلى ذلك أنّ المفعول لأجله (تشجيعاً) وقع على المفعول به (ولدَ) أيضاً. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

30. نصب المفعول فيه:[1]

المفعول فيه عنصر نحويّ استعمله العربُ في لغتهم؛ للدّلالة به على مكان

---

[1]. يُنظر: الزمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24.

وقوع الحدث نحو (انتظرَ أحمدُ أباه أمامَ المدرسة، وتقفُ السَّيّارةُ خلفَ الشَّاحنة...) أو للدَّلالة على زمن وقوع الحدث (أَخرجُ من البيت صباحاً، وانطلقَ الطّائرُ الآنَ...).

ونصبَه العربُ **حملاً** على نصب المفعول به تشبيهاً له به على سبيل التّقريب. ولم يمنع اختلاف الخصائص النّحويّة، واللغويّة، والتّركيبيّة بينهما هذا **الحمل**. فوظيفةُ المفعول به وقوع الحدث عليه من الفاعل بينما وظيفة المفعول فيه بيان مكان وقوع الحدث أو زمانه، والمفعولُ به يأتي في الكلام بعد الفعل المتعدِّي، ويمتنع إتيانُه واستعمالُه بعد الفعل اللازم؛ لعدم الحاجة إليه نحو (أنشدَ المُنشدُ قصيدةً...) ولا يجوز (نام أحمدُ فراشاً...) لأنّ (نام) فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به بينما الظرفُ سواءٌ أكان مكاناً أم زماناً يأتي بعد الفعل المتعدِّي نحو (أزاحَ العاملُ الثَّلجَ مساءً عن الطَّريق... ووضع أحمدُ الكتابَ فوقَ الطّاولة...) وبعد الفعل اللازم نحو (نامَ الشَّريدُ فوقَ الرَّصيف ليلاً...).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النَّحويّ، وحسَّنه، وأباحَه اشتراكُهما في خصائص لغويّة، نحويّة، سياقيّة، تركيبيّة، عِدَّة، منها أنّ موقعَهما الأصلَ في الجملة الفعليّة بعد الفعل والفاعل، وأن كليهما فضلة في الجملة؛ إذ يُمكن الاستغناء عنهما؛ لأنّ الجملة يُمكن أن تقوم بدونهما؛ لأنّهما ليسا عمدة فيها نحو (أكلَ أحمدُ الطَّعامَ صباحاً...) فيجوز (أكلَ أحمدُ الطَّعامَ...) ويجوز (أكلَ أحمدُ صباحاً...) وأنّ كليهما في الأصل معمولٌ للفعل نحو (مسحَ الخادمُ الطَّاولةَ ظهراً...) فالمفعول به (الطّاولةَ) معمول للفعل (مسح) وكذلك الظَّرف (ظهراً) معمول للفعل (مسح).

فلمّا اشتركا في هذه الخصائص اللّغويّة، تشابها في هذه الجهات النّحويّة، السِّياقيّة، وتقاربا، فحسُن أن **يُحمَل** أحدُهما على الآخر في بعض أحكامه النّحويّة لإقامة النّظام اللُّغويّ الّذي يتشكَّل من هذه العناصر اللُّغويّة. فالعربيُّ لا يتعامل مع هذه العناصر تعاملاً منعزلاً بل يتناولها ضمن المنظومة اللُّغويّة تناولاً كاملاً، فهو، وإنْ أفرزها إلى أبواب نحويّة متنوِّعة، يتعامل معها تعاملاً كلِّيّاً.

31. تعدِّي الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزّمان:[1]

ذكرتُ في موضع سابق من هذا الكتاب أنّ الظَّرفَ يأتي بعد الفعل اللّازم نحو (رحلتِ القافلةُ فجراً، وانتهى اللِّقاءُ عصراً...) ويأتي بعد الفعل المتعدِّي نحو (جمعَ أبي أوراقَ عمله صباحاً، وحرَّكَ السَّائقُ العربةَ قبلَ قليل).

واستعملَ العربُ في كلامهم ظرف الزّمان بعد كلِّ الأفعال اللّازمة بمعنى عدَّوا الفعل اللّازم إلى كلّ ظروف الزّمان بينما منعوا تعدية الفعل اللّازم إلى جميع ظروف المكان، **فحملوا** تعدية الفعل اللّازم إلى جميع ظروف الزّمان على الفعل اللّازم نفسه الّذي يتعدّى إلى المفعول المُطلَق.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ وجود خصائص لغويّة، نحويّة، مشترَكة بينهما، وهي أنّ الفعل يتضمَّن معنى الزّمان، وهذا الزّمانُ يكون ماضياً نحو (شربتُ الدّواءَ....) أو حاضراً نحو (أنظرُ إلى اللّوحة المرسومة....) أو مستقبلاً نحو (سأُعِينُ محمّداً في الوصول إلى هدفه...) وكذلك ظرفُ الزّمان يتضمَّن معنى الزّمان الماضي نحو (أمسِ، والبارحة...)

---

[1]. ينظَر، الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 178.

أو الزّمن الحاضر نحو (الآنَ، والسّاعةَ، وحاليّاً، وفوراً...) أو الزَّمن المستقبل نحو (غداً، ولاحقاً، وأبداً...) وأنّ الفعل يتضمّن معنى مصدره. ولمّا كان الفعلُ اللّازمُ يجوز أن يتعدَّى إلى كلِّ مصدر، فينصبه مفعولاً مطلَقاً له نحو (حضر أخي حضوراً، ونِمتُ اليومَ نوماً عميقاً، ويهطلُ المطرُ هطولاً...) جاز أن يتعدَّى إلى كلِّ ظروف الزّمان نحو (حضر أخي البارحةَ، وينامُ أحمدُ الآنَ، وسيهطلُ المطرُ بعد ساعتين...) وهكذا... وهذا من باب **حمل** الفعل على نفسه في حكم من أحكامه النّحويّة.

ومنعوا تعدِّي الفعل اللازم إلى جميع ظروف المكان **حملاً** على الفعل الّذي لا يتضمَّن معنى المكان، فالأفعالُ المستعمَلة في اللُّغة العربيّة يتضمَّن جميعُها الدَّلالة على الزّمان بينما لا يتضمَّن جميعُها الدَّلالةَ على المكان كالفعل (ضربَ) الّذي دلَّ على حدث الضَّرب في الزّمن الماضي دون أن يدلَّ على مكانه، وكالفعل (ينظر) الدّالّ على حدث النَّظر في الزَّمن الحاضر دون الدَّلالة على مكانه، وكالفعل (استمِعْ) الدَّالّ على حدث الاستماع في الزَّمن المستقبل دون الدَّلالة على مكانه... فدلالةُ الفعل على الزَّمن لا تَحتاج إلى وضعه في جملة؛ لأنّ صيغته الصَّرفيّة تدلُّ على ذلك، وهذا ما رأيناه في الأمثلة السّابقة، وكذلك دلالةُ الظَّرف على زمن معيَّن لا تَحتاجُ إلى وضعه في جملة؛ لأنّ صيغته الصَّرفيّة، وأصلَ وضعه اللُّغويّ يدلّان على ذلك، فإذا سمعنا مثلاً ظرفَ الزّمان (البارحةَ) عرفنا أنّه يدلُّ على الزّمن الماضي، وإذا سمعنا ظرف الزّمان (الآنَ) عرفنا أنّه يدلّ على الزّمن الحاضر، وإذا سمعنا الظَّرف (غداً) عرفنا أنّه يدلّ على الزَّمن المستقبَل، وهكذا...

32. جواز الإعراب والبناء في ظرف الزّمان المضاف إلى الفعل الماضي:[1]

استعمل العربُ في كلامهم عناصر نحويّة؛ للدّلالة على زمن وقوع الحدث من الفاعل، سمَّوها ظروف زمان نحو (أكرمتُكَ قبلَ أسبوعٍ، وأنتظرُكَ منذُ الصَّباحِ، وسألتقي بالرَّئيس غداً...) وجعلوا هذه الظُّروفَ معرَبة في الأصل نحو (قبل، وبعد، والظّهر، والعصر...) وورد بعضُها مبنيّاً نحو (منذُ، ومُذْ، وإذْ، وإذا...) واستعملوها مضافةً نحو (سافرَ خالي يومَ الخميسِ، وألتقيكَ بعدَ الانصراف من العملِ، وخرجَ الطُّلّابُ من المحاضرة حينَ جاءَ وقتُ الانصراف...) وغيرَ مضافة نحو (أراكَ اليومَ، وانتظرني ساعةً...).

وأجازَ العربُ في ظرف الزّمان المضاف إلى الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي البناءَ والإعراب نحو (سافرَ أحمدُ حينَ طلعتِ الشَّمسُ، وغادرَ محمّدٌ ساعةَ أَذِنَ له أبوه...) فظرفا الزّمان (حينَ، وساعةَ) في الجملتين السّابقتين يجوز أن يكونا منصوبين مباشرة، فيُقال في إعراب كلٍّ منهما: ظرف زمان منصوب... ويجوز أن يكونا مبنيَّين، فيُقال في إعراب كلٍّ منهما: ظرف زمان مبنيّ على الفتح في محلّ نصب... وهكذا... فهما معرَبان على الأصل في إعراب الظُّروف، فالظُّروف معرَبة؛ لأنّها أسماء، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ، وهما مبنيّان في هذا الموضع النّحويّ والاستعمال السِّياقيّ **حملاً** على بناء الفعل الماضي الّذي أُضيفا إلى جملته.

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 180/1، وابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ص: 506.

وأمضى العربُ هذا **الحملَ** بالرَّغم من اختلاف الباب الصَّرفي بينهما، فظرفُ الزّمان، بابُه الصَّرفيّ الاسمُ، والفعلُ الماضي، بابُه الصّرفيّ الفعلُ، واختلافِ الوظيفة النحويّة لهما، فالفعلُ دلالتُه وقوعُ الحدث من فاعل في زمن معيَّن بينما ظرفُ الزَّمان، وظيفتُه النّحويّة السِّياقيّة الدّلالةُ على زمن وقوع الحدث من الفاعل، والفعلُ عاملٌ ينصب الفاعل، والمفاعيل، والتَّمييز، والحال... بينما الظَّرفُ معمولٌ يَعمل فيه الفعلُ.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويَّ له على الفعل، وحسَّنه، وشجَّع عليه اشتراكُهما في خصيصة لغويّة دلاليّة، هي الدَّلالة على الزَّمن، فكلُّ فعلٍ لا بُدّ أن يدلَّ على زمن ماض أو حاضر أو مستقبَل نحو (ذهبَ، يذهبُ، اذهبْ، وسألَ، يسألُ، اسألْ...) وكذلك كلُّ ظرف زمان لا بُدَّ أن يدلَّ على زمن معيَّن نحو (البارحةَ، وأمسِ...) ظرفان يدلّان على الزّمن الماضي، ونحو (الآنَ، وحاليّاً...) ظرفان يدلّان على الزّمن الحاضر، ونحو (غداً، وأبداً...) ظرفان يدلّان على الزّمن المستقبَل... ولمّا اشتركا في هذه الخصيصة المعنويّة الدَّلاليّة، حُمِل ظرفُ الزّمان على الفعل الماضي في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ في هذا الموضع النّحويّ. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

33. بناء ظرف الزّمان (الآنَ):[1]

(الآنَ) عنصر نحويّ استعملَه العربُ في كلامهم؛ للدّلالة على وقوع الحدث من الفاعل في الزّمن الحاضر نحو (نخرجُ من البيتِ الآنَ، وأُصلحُ

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 180.

البابَ المكسورَ الآنَ...) وهو من الظُّروف الجامدة أي لا يُستعمَل في الكلام في غير معنى الظَّرف، فلا يتقلَّب في المواقع الإعرابيّة.

وبناهُ العربُ **حملاً** له على اسم الإشارة (هذا) مع اختلاف بابهما النّحويّ. والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نَحويّ على عنصر نحويّ آخر ليس معه في الباب النّحويّ اشتراكُه معه في المعنى والدَّلالة، فمعنى الظَّرف (الآنَ) هو (هذا) فإذا قيل: (حضرتُ إلى الجامعة الآنَ...) كان بمعنى (حضرتُ إلى الجامعة في هذا الوقت...) فلمّا شارك اسمَ الإشارة في معناه، **حُمِل** عليه في البناء؛ لأنّ أسماء الإشارة مبنيّة **حملاً** على حرف الإشارة الّذي لم يستعمله العربُ في كلامهم.

وثمّة سببٌ آخر لبنائه، وهو **حملُه** على عنصر نَحويّ آخر، وهو **حملُه** على حرف المعنى، وحرفُ المعنى الأصلُ فيه البناءُ، وهو لا يُعرَب أبداً، فلمّا **حُمِل** ظرفُ الزَّمان (الآنَ) على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة، وهو البناء، جَمَد مثله على صيغة صرفيّة واحدة، وهذا الجمودُ نتجَ عنه **حملٌ** نَحويٌّ في أحكام نَحويّة أُخرى، وهي أنّهم منعوا تثنيته، وجمعه، وتصغيره **حملاً** على امتناع تثنية حرف المعنى، وجمعه، وتصغيره، فلا يجوز أن نقول في تثنيته (الآنانَ، والآنَيْنِ) ولا في جمعه (الآناتُ) ... وهكذا... ونكون مرَّة أُخرى أمام **حملٍ** نحويّ تجاوز الأبواب النَّحويّة، ولم يعترف بها حدوداً صارمة تقف عائقاً أمامه بغية تسوية المنظومة النَّحويّة، فتارةً **يُحمَل** الظَّرفُ (الآنَ) في عِلّة بنائه على علَّة بناء اسم الإشارة؛ لاشتراكه معه في خصيصة لغويّة واحدة، وتارةً **يُحمَل** في هذا الحكم النَّحويّ على حرف المعنى، فيُبنَى مثله ثُمَّ يَنتجُ عن هذا **الحمل حملٌ** في أحكام نَحويّة أُخرى. وهذا **الحملُ** النَّحويّ لظرف الزَّمان (الآنَ)

على عناصر نحويّة أُخرى ليست من بابه النَّحويّ لا يُخرجُه عن بابه النَّحويّ، ولا يُفقده وظيفته النَّحويّة، السِّياقيّة، الأساس الّتي وُجِد في اللّغة لتأديتها، وهو الدَّلالة على زمن وقوع الحدث من الفاعل، فيجمعُ إلى خصائصه النَّحويّة الأصل خصائص نَحويّة أخرى دخلته مِمّا **حُمِل** عليه.

34. بناء (مُنْذُ، ومُذْ):[1]

(مُنْذُ، ومُذْ) عنصران نحويّان يُستعمَلان في السّياق النّحويّ ظرفي زمان إذا أُضيفا إلى جملة نحو (ما نزلَ المطرُ منذُ أشرقتِ الشَّمسُ، وما عرفْتُ الحقيقةَ مُذْ أظهرتَها...) ويُستعملان حرفي جرّ يجرّان الزّمن نحو (ما نزل المطرُ منذُ أسبوعٍ، وما أكلتُ شيئاً مُذْ ساعةٍ...).

وإذا كانا ظرفاً، بناهما العربُ، وأبعدوا عنهما الإعراب الّذي هو أصلٌ في الأسماء، وحملوهما في هذا الحكم النّحويّ على حرف المعنى (مِنْ) الجارّة، وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ، هو اسمٌ، على عنصر نحويّ آخر، هو حرفُ معنى، وجودُ شبهٍ لغويّ للعنصر المحمول، وهو (مُنذُ، ومُذْ) بالعنصر المحمول عليه، وهو حرف المعنى والجرّ (مِنْ). وبَيانُ ذلكَ أنّ (مُنْذُ، ومُذْ) تتضمّنان معنى (مِنْ) الجارّة، فمعنى (ما أكلتُ منذُ حلَّ النّهارُ، وما أجبتَ مُذْ بدأَ الدّرسُ...) هو (ما أكلتُ من هذا الوقت إلى الآن، وما أجبتَ مُذْ ذلك الوقت إلى الآن...) ويُضاف إلى ذلك أنّهما يفتقران إلى جملة الإضافة؛ ليُعرَف المقصود بهما، فإذا قيل: (ما أكلْتُ منذُ... وما

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 271–272.

أَجبْتَ مُذْ...) دون ذكر جملة الإضافة بعدهما، لم يُعرَف المقصودُ بهما، فإذا ذُكِرت جملةُ الإضافة، وقِيل: (ما أكلتُ منذُ حلَّ النّهارُ، وما أجبْتَ مُذْ بدأَ الدَّرسُ...) اتّضحَ المقصود بهما، وكذلك حرفُ المعنى (مِن) الجارّة لا يُعرَف المقصود بها دون ذكر الاسم المجرور بعدها، فهي تفتقرُ، وتحتاجُ إليه؛ لِيتّضح المقصود بمعناها، فإذا قيل: (خرجْتُ من... وانطلقَ المتسابقون من...) دون ذكر الاسم المجرو بعد (مِن) بقي مقصودُها غامضاً، وإذا قيل: (خرجْتُ من الجامعة، وانطلقَ المتسابقون من أمامِ المسجد...) اتّضح معناها، وهكذا... ولمّا كانت (مُنذُ، ومُذْ) تُشبِهان حرفَ المعنى (مِنْ) الجارّة في هاتين الخصيصتين اللُّغويّتين، **حُملتا** عليها في حكم من أحكامها النّحويّة، وهو البناء. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

35. إضافة (حيثُ) إلى الفعل:[1]

(حَيْثُ) في كلام العرب عنصر لُغويّ أوجده العربُ في لغتهم؛ للدَّلالة على مكان الحدث نحو (أجلسُ حيثُ يَجلسُ أصدقائي، ووقفَ محمَّدٌ حيثُ طُلِبَ إليه...) فدلّت (حَيْثُ) في الجملة الأولى على مكان الجلوس، وفي الجملة الثّانية على مكان الوقوف. وألزمَها العربُ الإضافةَ إلى الجملة نحو (أعرفُ حيثُ نزلَ المطرُ، ورافِقْني حيثُ تُصادفُني...).

وأجاز العربُ إضافتَها إلى الجملة الفعليّة **حملاً** على جواز إضافة ظرف الزَّمان (حِينَ) إلى الجملة الفعليّة نحو (استيقظتُ حينَ أذَّنَ المؤذِّنُ، وأُقبِلُ عليكَ حينَ تَطلُع الشَّمسُ...).

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 147، والسّامرائيّ، فاضل صالح، النّحو العربيّ أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 1435هـ-2014م، ص: 166/2.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النَّحويّ في هذا الحكم النَّحويّ لعنصر نَحويّ على عنصر نحويّ آخر بالرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة السِّياقيّة لهما، اشتراكُهما في بعض الميزات النّحويّة، منها اشتراكُهما في الباب النّحويّ، فكلاهما من باب الظَّرفية، وكلاهما وعاء للفعل، فـ (حينَ) وعاء زمنيّ للحدث، و(حيث) وعاء مكانيٌّ له، فلمّا كان وضعُهما اللُّغويّ كذلك، اكتفى العربُ بهذا المُسوّغِ اللُّغويّ **لحمل** ظرف المكان (حيثُ) في إضافته إلى الجملة الفعليّة على ظرف الزَّمان (حِينَ) في إضافته إلى الجملة الفعليّة، فجاز في كلام العرب مثلاً (أَقِمْ مسكنكَ حيثُ وجدتَ أشجاراً) بإضافة ظرف المكان (حيثُ) إلى الجملة الفعليّة (وجدْتَ أشجاراً) مثلما جاز مثلاً (أقمتُ مسكَني حينَ وجدْتُ أشجاراً) بإضافة ظرف الزّمان (حينَ) إلى الجملة الفعليّة (وجَدْتُ أشجاراً) وهكذا...

وثمّةَ مُسوّغٌ نحويٌّ آخر لهذا **الحمل**، وهو أنَّ كليهما ظرفٌ مُبهَم لا يتحدَّد معناه والمقصودُ به إلّا بإضافته، فإذا قلتَ: (قدمتُ حينَ...) دون إضافة ظرف الزّمان (حينَ) لم يُعرَف زمن القُدوم، وإذا قلتَ: (نِمتُ حيثُ...) دون إضافة ظرف المكان (حَيثُ) لم يُعرَف مكانُ النَّوم، ولكن إذا قلتَ: (قدِمْتُ حينَ طلعتِ الشَّمسُ) بإضافة (حينَ) عُرِف زمانُ القُدوم، وهو وقتُ طُلوع الشَّمس، وإذا قلت: (نِمتُ حيثُ شعرتُ بالأمنِ) بإضافة ظرف المكان (حَيثُ) عُرف مكانُ النّوم، وهكذا... وهذا من باب **حمل** الاسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

36. نصب المفعول معه:[1]

المفعول معه عنصر نحويٌّ استعملَه العربُ في كلامهم بعد واو سَمّوها واوَ المعيّة؛ للدّلالة على أنّ ما قبلَها صاحَبَ ما بعدَها، وهذا هو معنى المعيّة. فالمعيّةُ تعني مصاحبة شيء لشيء نحو (سارَ أحمدُ والحائطَ، وخرجتُ من البيت وغروبَ الشَّمسِ...) بمعنى (سارَ أحمدُ مع الحائطِ، وخرجتُ من البيتِ مع غروب الشَّمسِ...).

وهذه الواوُ غيرُ الواوِ العاطفة، فالمعطوفُ بعد الواو العاطفة له قُدرةُ القِيام بالفعل مع ما قبلَها نحو (سارَ أحمدُ ومحمَّدٌ، وخرجَ أبي وأخي من البيت..) بينما الاسمُ الّذي بعد واو المعيّة ليست له القُدرة على القيام بالفعل الّذي يقع من اسمٍ فاعلٍ يأتي قبلها نحو(مشى خالدٌ والبحرَ) فالبحرُ في هذه الجملة مفعول معه، وليس اسماً معطوفاً؛ لأنّه لا يمتلكُ القُدرة على المشي الّذي وقع من (خالدٌ) ونحو (خرج عليٌّ من البيتِ وغروبَ الشَّمسِ) فـ (غروبَ الشَّمسِ) الواقع بعد واو المعيّة لا يمتلكُ القُدرة على إيقاع فعل الخروج من البيت الّذي وقع من الفاعل (عليٌّ) فإذا شارك الاسمُ الّذي بعد الواو الاسمَ الّذي قبلها في إيقاع الفعل، كانت الواو عاطفة نحو (قرأ أحمدُ وخالدٌ، وتناثرت الأوراقُ والكتُب في كلِّ مكان...) وإذا لم يقم الاسمُ الّذي بعدها بإيقاع الفعل مع الاسم الّذي قبلها، كانت الواوُ للمعيّة، وكان الاسمُ المنصوب بعدَها مفعولاً معه لا معطوفاً نحو (سارَ حُسينٌ والجبلَ) ففعلُ السَّير في هذه الجملة وقع من الفاعل (حُسينٌ)

---

[1]. يُنظر: الزمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، ص: 24.

ولم يقع من الجبل الواقع بعد الواو؛ ولذلك الواوُ لمعنى المعيّة، و(الجبلَ) مفعولٌ معَه، وهكذا...

وحملَ العربُ المفعول معه في نصبه على المفعول به في نصبه على سبيل التَّقريب والتَّشبيه.

والّذي حسَّن هذا **الحملَ**، وجوَّزه، وشجَّع عليه اشتراكُه مع المفعول به في خصائص نحويّة، سياقيّة، متعدِّدة، منها أنّ كليهما فَضلة في الجملة التّي هو فيها؛ لأنّ الجملة يُمكن أن تقوم بدونهما، فيجوز (أكلَ أحمدُ) بحذف المفعول به، ويجوز (أكلَ أحمدُ الطَّعامَ) بذكر المفعول به، ويجوز (سارَ أحمدُ) بحذف المفعول معه، ويجوز (سارَ أحمدُ والجبلَ) بذكر المفعول معه، وأنّ كليهما معمول لا عامل، فالمفعول به معمول لفعل أو لِما يُشبِه الفعل من مصدر أو مشتقٍ نحو (خاطتْ أمّي ثوباً، وقدِمَ أحمدُ حاملاً كتابَه الجديدَ...) والمفعول معه معمولٌ لفعل يسبقه نحو (سارَ أحمدُ والنَّهرَ...) وأنَّ كليهما موقعُه الأصلُ في الجملة بعد الفعل والفاعل، وهذا ما رأيناه في كلِ الأمثلة الّتي أوردتُها في هذا القاعدة، وأنّ كليهما بابُه المفعوليّة. فكلٌّ هذه الخصائص النَّحويّة كانت مُسوّغةً لهذا **الحمل** النَّحويّ في هذا الحكم النَّحويّ بالرَّغم من وجود اختلاف بينهما في خصائص نحويّة أخرى، منها أنَّ المفعول به يأتي متأخِّراً عن فعله، ومتقدِّماً عليه نحو (فتحَ محمَّدٌ البابَ، والبابَ فتحَ محمّدٌ...) ويأتي معرفة ونكرة (رأيتُ البيتَ من بعيد، ورأيتُ بيتاً من بعيد...) بينما يأتي المفعول معه معرفة فحسب نحو (انطلقَ أخي والحديقةَ...) وأنَّ المفعول به يُستعمَل غير مقيَّد بحرف معنى يسبقه بينما المفعولُ معه مقيَّدٌ ورودُه في السِّياق بعد حرف معنى، سُمِّي واوَ المعيّة، وأنَّ المفعول به يُمكن أن يُجرَّ بحرف جرٍ زائد نحو (هل

قرأتَ من كتابٍ؟ وما هدَمْتُ من بيتٍ...) بينما المفعولُ معه لا يُجَرُّ بحرف جرٍّ لا أصليٍّ، ولا زائد، ولا شبيهٍ بالزَّائد؛ لأنّه لازمَ واو المعيّة في وروده بعدها مباشرة، وواوُ المعيّة حرف معنى، وحرف الجرِّ حرفُ معنى، وحرفُ المعنى لا يدخلُ على حرف معنى سواءٌ أكان من بابه أم من باب آخر. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

37. نصب التَّمييز:[1]

التّمييزُ عنصر نحويٌّ أوجده العربُ في لغتهم المتداوَلة لأداء غرض التّفسير والتَّوضيح لمعنى مُبهَم يردُ قبلَه. فهو يفسِّر اسماً، مفرَداً، غامضاً، وهذا الاسمُ يكون عدداً، أو مساحةً، أو وزناً، أو قياساً، أو كيلاً... نحو (اشتريتُ عشرينَ بيتاً، وزِنْ لي كيلو عسلاً، واجلبْ لأخيكَ لِتراً حليباً، وقُصَّ لي متراً قماشاً...) أو يُفسِّر جملةً غامضةً تأتي قبله نحو (امتلأَ البيتُ ضيوفاً، وطابَ محمّدٌ خُلُقاً...).

واستعملَه العرب منصوباً، و**حملوه** في نصبه على المفعول به في نصبه بالرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة بينهما، فالمفعولُ به وظيفتُه النّحويّة في السِّياق الذي يرد فيه أن يقع عليه فعل فاعل تلك الجملة نحو (حضَّرت أُمّي الطَّعامَ...) فالمفعول به (الطَّعامَ) وقع عليه فعل التّحضير الواقع من الفاعل (أُمِّي) والتَّمييزُ وظيفتُه النَّحويّة التَّفسيرُ والتّوضيح لاسم غامض يُسمَّى مُميَّزاً نحو (شربْتُ لتراً حليباً، وزنْ لي كيلو سُكَّراً...) فالتّمييز (حليباً) وضَّح المقصود

---

[1]. يُنظر: الزمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 24، وابن الخشَّاب، المرتَجل في شرح الجُمل، ص: 158، والسّامرّائيّ، فاضل صالح، الجملة العربيّة والمعنى، ط1، دار الفكر، 1428هـ-2007م، ص: 186.

بالاسم الغامض (لِتراً) والتّمييز (سُكَّراً) وضَّح المقصود بالاسم الغامض (كيلو) أو لجملة غامضة تُسمَّى مُميَّزة نحو (زرعَ أحمدُ الأرضَ قمحاً، وتدفَّقت الورودُ عِطراً...) فالتّمييز (قمحاً) وضّح في الجملة الأولى المقصود بزراعة الأرض، والتَّمييزُ(عطراً) في الجملة الثّانية وضّح المقصود بتدفُّق الورود، وهكذا... والمفعولُ به يأتي في السِّياق النّحويّ بعد فعله نحو (أصلحتُ الأمرَ...) ويأتي متقدِّماً عليه نحو (الأمرَ أصلحتُ...) بينما التَّمييزُ موقعُه بعد مُميَّزه، فلا يجوز أن يتقدَّم عليه، ولا على عامله، فاستعمالُه مقصورٌ على موقعه السِّياقيّ الأصل، وهو بعد فعله ومُميَّزه نحو (عددْتُ لكَ ثلاثينَ حسنةً، وأرسلتُ إليكَ مترَينِ حريراً، وتفجَّرَ النّبعُ ماءً...) ولا يجوز (عدَدْتُ لكَ حسنةً ثلاثين، وتفجَّرَ ماءً النَّبعُ...) بتقديم التّمييز على مُميَّزه، ولا يجوز كذلك (حسنةً عدَدْتُ لكَ ثلاثين، وماءً تفجَّرَ النَّبعُ...) بتقديم التّمييز على عامله، ومن الاختلافات الاستعماليّة بينهما أنّ المفعول به يأتي معرفة ونكرة نحو (مسحتُ الطّاولةَ، ومسحتُ طاولةً...) بينما التّمييزُ لا يأتي إلّا نكرة نحو (وزَّعتُ على النّاجحينَ سبعينَ هديّةً، وملأتُ الأطباقَ طعاماً...) ولا يجوز (وزَّعتُ على النّاجحينَ سبعينَ الهديّةَ، وملأتُ الأطباقَ الطَّعامَ...) والمفعولُ به يأتي اسماً معرَباً كما ورد في الأمثلة السّابقة، ويأتي اسماً مبنياً نحو (رأيتُ هذا الرّجلَ في السُّوقِ، وكمْ فقيراً ساعدْتَ؟...) ويأتي اسماً ظاهراً كما ورد في الأمثلة السّابقة، ويأتي جملة نحو (قال المُتَّهَمُ: أنا بريءٌ مِمّا نُسِب إليّ...) بينما التَّمييزُ لا يرد إلّا اسماً معرَباً، ولا يرد إلّا مفرَداً، فلا يأتي مبنيّاً، ولا جملة، ولا يأتي مثنّى، ولا جمعاً.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسّنه، وسوَّغه، وشجّع العربَ عليه اشتراكُ المحمولِ التّمييزِ مع المحمولِ عليه المفعولِ به في بعض الخصائص النّحويّة السِّياقيّة، فكلاهما فَضلة في جملته؛ لأنّها يُمكن أن تقوم بدونه، فيجوز (رأى أحمدُ النُّجومَ في السّماء...) بذكر المفعول به، ويجوز (رأى أحمدُ في السّماء...) بحذف المفعول به، ويجوز في التّمييز (زُرتُ عشرينَ صديقاً...) بذكر التّمييز مع مُميَّزه، ويجوز (زُرتُ...) بحذف التّمييز مع مُميَّزه، وكلاهما معمولٌ لا عامل، فالمفعول به معمول لفعل تامٍّ متعدٍّ نحو (يُراقبُ الشَّاعرُ النُّجومَ، ونسجَ النّسَّاجُ ثوباً من القُطنِ...) فالمفعولُ به (النُّجومَ) في الجملة الأولى معمول للفعل التّامّ المتعدِّي (يُراقبُ) والمفعولُ به (ثوباً) في الجملة الثّانية معمول للفعل التّامّ المتعدّي (نسجَ) والتّمييزُ معمولٌ للمُميَّز نحو (استقبلْتُ اليومَ أربعينَ صديقاً، وأهديتُ أخي كيلوينِ عسلاً...) فالتّمييزُ (صديقاً) في الجملة الأولى معمول لمُميَّزه (أربعينَ) والتّمييز (عسلاً) في الجملة الثّانية معمولٌ لمُميَّزه (كيلوين) ولمّا كان الوضعُ اللُّغويّ لهما في المنظومة اللُّغويّة العربيّة بهذا الشّكل، لم يتردَّد العربيُّ في **حمل** التّمييز في نصبه على المفعول به في نصبه.

وبالتّدقيق في هذا **الحمل** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ على آخر نلاحظ مرَّةً أُخرى أنّ العربيَّ ديدنُه إقامةُ نظامه اللُّغويّ بناءً على علاقات نحويّة يتجاوز فيها حدود الأبواب النَّحويّة إن اقتضت المصلحةُ اللُّغويّة ذلك، فهو يُريد تقنينَ هذه المنظومة، وبناءَها على أُسس سليمة، وإن كان هذا البناءُ قد تشكَّل على لسانه سليقة وفِطرةً دون قصد، ولكنّ هذا **الحملَ** دلَّ على وعيٍ لُغويٍّ فِطريٍّ أَسعفَ العربيَّ الأوَّل، واضعَ اللُّغة في ابتكار علاقات نحويّة يُوطِّد

بها لُغته، وجاء من بعده النَّحويُّ جامعُ هذه اللُّغة، ومُقعِّدُها، فاكتشف هذه القواعد والأحكامَ اللَّطيفة، فأشارَ إليها، ولم يُنكرها، فكانت هذه الإشاراتُ اللُّغويّة السَّريعة منارةً أضاءت الطَّريق اللُّغويّ للمتعاملين مع هذه اللُّغة البديعة. وهذا من باب **حمل** الاسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

38. التّمييز نكرة فحسب:[1]

ذكرتُ في القاعدة السّابقة أنّ التَّمييز استعملَه العربُ في كلامهم نكرةً فحسب، ومنعوا تعريفه، فلا يجوز (عندي عشرونَ الكتابَ، وجالستُ أحدَ عشرَ العالِمَ، وملأتُ الزُّجاجةَ العِطرَ...) بتعريف التّمييز بل الصَّحيح في الجمل السَّابقة هو (عندي عشرون كِتاباً، وجالَسْتُ أحدَ عشرَ عالماً، وملأتُ الزُّجاجةَ عطراً...) بتنكير التّمييز، وهكذا...

و**حملَ** العربُ وجوب تنكير التّمييز في الاستعمال اللُّغويّ العربيّ على وجوب تنكير الحال في الاستعمال اللُّغويّ العربيّ، **فحملوه** في هذا الحكم النّحويّ على عنصر نَحويّ آخر ليس من بابه، ووظيفتُه النَّحويّة في السِّياق النَّحويّ غيرُ وظيفتِه.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ**، وحسَّنه، وسوَّغه، وشجَّع العربَ عليه وجود خصائص لغويّة، سياقيّة، ووظيفيّة مشترَكة بينهما، فصحيح أنّ التّمييزَ خالفَ الحال في بعض الخصائص اللُّغويّة ولكنّه وافقه، وشَابَهَه في خصائص لغويّة أُخرى، وهي أنّ كليهما معمول لا عامل، وأنَّ كليهما فضلة في جملته الّتي يرد فيها، ويُمكن أن تقوم من دونه فيجوز (أقبلَ أحمدُ راكضاً، ورسمتُ أُمّي

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 199.

مبتسمةً...) بذكر الحال، ويجوز أن تقوم الجملتان السَّابقتان بدون الحال نحو (أقبلَ أحمدُ، ورسمتُ أمّي...) ويجوز (أهداني أبي خمسينَ كتاباً، وعَجَّتِ السَّماءُ نجوماً...) بذكر التَّمييز، ويجوز (أهداني أبي، وعَجَّت السَّماءُ...) بدون ذكر التّمييز، وأنَّ التَّمييزَ شارك الحال في أداء وظيفة التَّوضيح، فالحالُ تردُ في السِّياق لبيان المقصود بهيئة صاحب الحال، فتُزيل عن صاحبها الغموض نحو (شربْتُ الحليبَ فاتراً، وقدِمَ الجريحُ متألِّماً...) فالحالُ (فاتراً) بيَّنت هيئة صاحب الحال (الحليبَ) ولولاها، لَمَا عُرِفت هيئتُه حين شُرِب، والحالُ (متألِّماً) بيَّنت هيئة صاحب الحال (الجريحُ) ولولاها، لما عُرفت هيئتُه حين قَدِم، وهكذا... وكذلك التَّمييزُ يردُ في السِّياق؛ لِيزيلَ الغموضَ الّذي يكتنفُ مُميَّزَه نحو (أمتلكُ عشرينَ سيّارةً، وحسُنَ محمّدٌ وَجهاً...) فالتّمييز (سيّارةً) في الجملة الأولى بيّن المقصود بمُميَّزه العدد (عشرينَ) ولولاهُ، لَما عُرف المقصود به، والتّمييزُ (وجهاً) في الجملة الثّانية بيّن المقصود بمُميَّزه الجملة (حسُنَ محمّدٌ) ولولاه، ما عُرِف الشَّيءُ الّذي حسُن به محمّدٌ، وهكذا... وأنَّ التّمييز لا يُستَعمَل في السِّياق النّحويّ إلّا مصحوباً بعنصر نَحويّ آخر، هو مُميَّزُه؛ إذ لا يجوز أن يرِد دون تمييزه، فهما من العناصر النّحويّة المتلازمة في الكلام العربيّ، فلا يتركُ أحدُهما الآخر نحو (أقبلَ عشرونَ فارساً، وقرأتُ خمسَ عشرةَ روايةً...) فلا يجوز في الجملتين السّابقتين الاستغناءُ عن المُميَّز، فلا يجوز (أقبلَ... فارساً، وقرأتُ...روايةً) بحذف المُميَّز، وكذلك الحالُ عنصر نَحويٌّ لازمَ في الاستعمال اللُّغويّ عنصراً نحويّاً آخر، هو صاحبُ الحال نحو (رأيتُ أحمدَ واثقاً بنفسه، ومضتِ الأيّامُ مسرعةً...) فلا يجوز في الجملتين السَّابقتين (رأيتُ... واثقاً بنفسه، ومضت... مسرعةً) بحذف صاحب الحال، وهكذا... وأنّ التَّمييزَ

موقعُه الأصلُ في السِّياق النّحويّ بعد مصاحبه المُميَّزِ، فلا يجوز أن يتقدَّم عليه نحو (ألقيتُ في الحفلِ سبعةَ عشرَ بيتاً، واشتريْتُ كيلوينِ عسلاً...) وكذلك الحالُ موقعُها الأصلُ في السِّياق النّحويّ بعد صاحبها نحو (عرفتُ عُمرَ عادلاً، وانتظرَ أحمدُ النّتيجةَ صابراً...) فلمّا شارك التّمييزُ الحالَ في هذه الخصائص اللّغويّة، **حمِل** عليها في هذا الحُكم النّحويّ، وهو استعمالُه في الكلام نكرة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

39. امتناع تقديم التّمييز:[1]

ذكرت أنّ التّمييز عنصر نحويّ لازَمَ استعمالُه في الكلام العربيّ عنصراً نحويّاً آخر، هو المُميَّز، وذكرتُ أنّ المُميَّز يكون اسماً نحو (سمعتُ منكَ ثلاثاً وعشرينَ نصيحةً، وزِنْتُ للمُشتري كيلوينِ مِلحاً، وأهديتُ أخي مترينِ حريراً...) ويكون جملة نحو (شعَّ البيتُ نوراً، وفاحتِ الحديقةُ عِطراً...) وذكرتُ أنّ التّمييزَ موقعُه النّحويّ في السِّياق بعد المميَّز دائماً، وهذا ما نراه في الأمثلة السّابقة، فالتّمييز (نصيحةً) موقعُه وترتيبُه بعد مُميَّزه العدد (ثلاثاً وعشرينَ) والتّمييز (مِلحاً) موقعُه وترتيبُه بعد مُميَّزِه الوزن (كِيلوين) والتَّمييزُ (حريراً) موقعُه وترتيبُه بعد مُميّزه القِياس (مِترَينِ) والتّمييزُ (نوراً) موقعُه وترتيبُه بعد مُميَّزه الجملة (شَعَّ البيتُ) والتّمييزُ (عِطراً) موقعُه وترتيبُه بعد مُميَّزه الجملة (فاحتِ الحديقةُ) ولا يجوز أن يتقدَّم على مُميَّزه البتَّةَ، فلا يجوز مثلاً في الجمل السَّابقة (سمعتُ منكَ نصيحةً ثلاثاً وعشرينَ، وزِنْتُ للمُشتري مِلحاً كيلوينِ،

---

[1]. يُنظر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 392.

وأهديتُ أخي حريراً مترينِ، ونوراً شعَّ البيتُ، وعِطراً فاحتِ الحديقةُ...) بتقديم التّمييز على مُميَّزه.

و**حملَ** العربُ منعَ تقديم التّمييز على مُميّزِه على منع تقديمِ الموضِّح على المُوضَّح، ومنعوا تقديم الموضِّح على الموضَّح؛ لمعارضته الغرض النّحويّ الّذي جيء به من أجله في الكلام، ويُمكنُنا أن نقول في هذا **الحمل** النَّحويّ: منع العربُ تقديم التّمييز على مُميَّزه **حملاً** على منع تقديم البدل على المُبدَل منه بالرّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما، فالبدلُ، بابُه النّحويّ التّوابعُ.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ للتّمييز في هذا الحكم النّحويّ على البدل اشتراكُه معه في بعض الخصائص النّحويّة، منها اشتراكُه معه في أداء وظيفة التّوضيح، فالتّمييزُ توضيح لمُميّزه، وتفسيرٌ للمقصود به، وإزالةٌ للغموض الّذي يكتنفه، وهذا ما رأيناه في الأمثلة الّتي أوردتُها سابقاً، وكذلك البدلُ توضيحٌ للمُبدَل منه، وتفسيرٌ له، وإزالةٌ للغموض الّذي يكتنفه نحو (جاءَ أخوكَ محمّدٌ، وساعدتُ الطّالبَ خالداً...) فالبدلُ (محمّدٌ) في الجملة الأولى توضيح للمبدَل منه (أخوكَ) وتفسير له، وتوضيح للمقصود به، وتحديدٌ له، ولولاه، ما عُرِف اسمُ الأخ القادم، وظلّت الجملة في الظّنّ، والتّخمين، والعُموم، والبدلُ (خالداً) في الجملة الثّانية وضّح المقصود بالمُبدَل منه (الطَّالبَ) وفسَّره، وحدَّده، وبيّنَ المقصود به، ولولاه، ظلَّ معنى المُبدَل منه غامضاً، عامّاً، غيرَ محدَّد. وممّا شابهَ فيه التَّمييزُ البدلَ أنّه لا يُستَعمل في الكلام العربيّ إلّا مصحوباً بعنصر نحويّ آخر يأتي في السِّياق بعده، فهو دائماً مصحوبٌ بالمُميَّز، وكذلك البدلُ لا يُستعمَل إلّا مصحوباً بعنصر نحويّ آخر، هو المُبدَل منه نحو (الخليفةُ عُمَرُ عادلٌ، وعرفتُ القائدَ أحمدَ شُجاعاً...) والعربُ لم يُجيزوا تقديم البدل على

المُبدَل منه؛ لأنّ تقديمه عليه ينتفي مع وظيفته النّحويّة، وهي توضيحُ المقصود بالمبدَل منه، فلا يجوز مثلاً (عُمرُ الخليفةُ عادلٌ، وعرفتُ أحمدَ القائدَ شُجاعاً...) بتقديم البدل على المُبدَل منه في (الخليفةُ عُمَرُ عادلٌ، وعرفتُ القائدَ أحمدَ شُجاعاً...) فلمّا اجتمع التَّمييزُ مع البدل في هذه الخصائص النّحويّة الاستعماليّة، صار قريباً إليه، وشبيهاً به بعضَ الشّيء؛ ولذلك لم يجد العربيّ حرجاً في **حمله** عليه في هذا الحكم النَّحويّ مع الانتباه إلى أنَّ هذا **الحملَ** لا يعني بالضَّرورة أن **يُحمَل** التَّمييزُ على البدل في كلِّ أحكامه النَّحويّة؛ لأنّ ذلك يؤدِّي إلى اضطراب المنظومة النَّحويّة، وإدخالها في فوضى لا يُمكن ضبطُها والتّحكُّم بها لاحقاً، فيُكتفَى في هذا الخصوص بما ورد عن العرب الأوائل الفِصاح الّذين تشكّلت هذه اللُّغةُ على ألسنتهم تشكُّلاً فِطريّاً مضبوطاً، فقاسوا، و**حملوا** بناءً على وعي لُغويّ فِطريٍّ لغرض ضبط اللُّغة، وتسوية نظامها. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

40. عملُ المُميَّز:[1]

ذكرتُ أنّ المُميَّز عنصرٌ نَحويّ يكتنفُه الغُموضُ، فيحتاجُ إلى عنصر نَحويّ آخر يُزيل عنه غموضَه، ويُوضِّحه، وهذا العنصر النَّحويّ سَمّاه العربُ تَمييزاً، وجعلوه اسماً وجملة، وإذا كان اسماً، جعلوه عدداً أو وزناً أو مساحةً أو قِياساً أو كَيلاً نحو (شاركَ في المسابقةِ خمسةٌ وعشرونَ شاعراً، وتحملُ الشَّاحنةُ طُنّاً حديداً، وبعتُكَ هكتاراً أرضاً، وأكرمْنِي بمترٍ حريراً، وعندي عُلبةٌ سَمناً...) وجعلوا التّمييزَ نكرة منصوباً، ونصبوا التَّمييز بمُميَّزه أي جعلوا المُميَّزَ عاملاً في

---

[1]. يُنظَر: الزَّجّاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، ص: 135.

التّمييز، ناصباً له مع أنّه ليس فعلاً، ولا مصدراً، ولا مشتقّاً من الفعل، فالنّاصب للتّمييز (شاعراً) هو مُميَّزه العددُ (خمسةٌ وعشرون) والنّاصب للتّمييز (حديداً) هو مُميَّزُه الوزنُ (طُنّاً) وهكذا الأمر...

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وحسَّنه، وأَساغَه، وحملَ العربَ الأوائل عليه شَبهُ التَّمييز بالفعل في بعض الخصائص اللّغويّة النّحويّة، فالفعلُ لا يُضاف، ولا يُضاف إليه أي لا يُجيزُ العربُ استعمال الفعل في كلامهم مضافاً، ولا مضافاً إليه، وكذلك لا يُجيزون استعمال المُميَّز مضافاً إلى التّمييز. والّذي يمنع احتمالَ إضافة المُميَّز إلى تَمييزه إمكانُ تقدير التّنوين في آخره، فلمّا شاركَ الفعلَ في هذه الخصيصة النّحويّة، شُبِّه به في هذا الجانب اللُّغويّ الاستعماليّ، **فحُمِل** عليه في هذا الحكم النّحويّ، فنُصِب به تمييزُه، ويُضاف إلى ذلك إلى أنّ التّمييزَ محمول في نصبه على المفعول به في نصبه، ولمّا كان الفعلُ التّامّ المتعدِّي ينصبُ المفعولَ به، وكان التَّمييزُ منصوباً **حملاً** على المفعول به، لم يكن حرجٌ لغويّ في أن يُحمَل المُميَّز على الفعل في العمل. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

41. نصب الحال:[1]

الحالُ عنصر نحويٌّ، فَضلة في الجملة الّتي يرد فيها، واستعمله العربُ في لغتهم؛ لغرض توضيح هيئة عنصر نحويّ آخر يردُ في السِّياق قبلَ الحال،

---

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، 315، والفاكهيّ، عبدالله بن أحمد، شرح الحدود في النّحو، تح: المتولّي أحمد رمضان الدّميريّ، دار التّضامن، القاهرة، 1408هـ-1988م، ص: 224.

سَمَّوه صاحب الحال، وألزموه التَّعريفَ بينما جعلوا التّنكيرَ أصلاً في استعمال الحال نحو (استلمتُ الكتابَ جديداً، وقدِم أحمدُ سعيداً، ونظرتُ إلى الشّمس مشرقةً...).

واستعملوا الحال في كلامهم منصوبةً، **وحملوها** في نصبها على نصب المفعول به بالرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة لكلٍّ منهما. فالمفعولُ به وظيفتُه النّحويّة في السِّياق أن يقع عليه الحدثُ الواقع من فاعل الفعل المتعدِّي نحو (عالجَ الطَّبيبُ المريضَ، ويَحرثُ الفلَّاحُ الأرضَ...) فالمفعولُ به (المريضَ) في الجملة الأولى وقع عليه الفعلُ المتعدِّي (عالَج) الّذي أحدثه الفاعلُ (الطَّبيبُ) والمفعولُ به (الأرضَ) وقع عليه الفعلُ (يَحرثُ) الّذي يقوم به الفاعلُ (الفلَّاحُ) بينما وظيفةُ الحال النّحويّة في السِّياق النّحوي الّذي ترد فيه بيانُ هيئة صاحب الحال الّذي يجبُ في الأصل أن يأتي قبلها نحو (حملتُ الطّائرَ جريحاً، وصرخَ المُصابُ متألِّماً...) فالحال (جريحاً) في الجملة الأولى بيّنت حال صاحبها المعرفة (الطَّائرَ) والحالُ (متألِّماً) في الجملة الثّانية بيَّنت حال صاحبها المعرفة (المُصابُ). ومن الاختلافات النّحويّة بينهما أنّ المفعول به يلزم وقوعُه في الجملة بعد الفعل المتعدِّي فقط، فلا يرد بعد الفعل اللّازم؛ لعدم الحاجة إليه نحو (جلسَ أحمدُ تحتَ الشّجرة، ويُسافرُ أبي غداً...) بينما تُستعمَل الحالُ بعد الفعل المتعدِّي نحو (اشترى أحمدُ الحقيبةَ سوداءَ، ويأكلُ خالدٌ التُّفاحةَ مغسولةً...) وتُستعمَل بعد الفعل اللّازم نحو (استلقى أحمدُ على الأرض مُتعَباً، وأمشي في الحديقة مُعجَباً بها...).

والّذي جوَّزَ **حملَها** في نصبها على المفعول به في نصبه وجودُ بعض الخصائص اللُّغويّة، السِّياقيّة، المشتركة بينهما، وهي أنّ كليهما فضلة في

الجملة الّتي يرد فيها، ويُمكن الاستغناء عنه نحو (قرأَ محمّدٌ الصَّحيفةَ، وسمعَ أبي النِّداءَ...) بذكر المفعول به، ويجوز (قرأَ محمّدٌ...، وسمعَ أبي...) بحذف المفعول به، ويجوز (عرفتُ الحقَّ واضحاً، وألتقي بأبي فرحاً...) بذكر الحال، ويجوز (عرفتُ الحقَّ... ، وألتقي بأبي...) بحذف الحال. ومن الخصائص النّحويّة المشتركة بينهما الّتي جوَّزت هذا **الحمل النّحويّ** في هذا الحكم النّحويّ أنّ كليهما معمول لا عامل، فالمفعولُ به معمولٌ لفعل تامٍّ متعدٍّ نحو (أصلحتُ الأمرَ، وحلَّ أخي المسألةَ...) أو لِمَا يُشبِه الفعل التّامّ المتعدِّي من مصدر أو اسم فعل أو مشتقٍّ نحو (حِفظُكَ السِّرَّ يُنجيكَ من المهالكِ، وهاكَ الكتابَ، والعارِفُ حدَّه مع النّاس نائلٌ احترامَهم...) وكذلك الحالُ معمولٌ لفعل أو ما يُشبِه الفعل نحو (أُستُرْ أخاكَ مُخطِئاً، واعطفْ على المحتمي بكَ لاجئاً...) فلمّا اجتمعت الحالُ مع المفعول به في بعض الخصائص النّحويّة، لم يجد العربُ مانعاً في **حملها** في نصبها عليه في نصبه؛ لأنّ غايته تسوية نظامه اللُّغويّ بناء على علاقات لغويّة سليمة، ولا حرج في رفع الحدود بين العناصر النّحويّة، و**حمل** أحدها على الآخر في حكم من الأحكام اللُّغويّة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

42. تنكير الحال:[1]

ذكرتُ في القاعدة السّابقة أنّ العرب استعملوا الحالَ في كلامهم عنصراً نحويّاً أَلزموه التّنكير، فهو في أصل الاستعمال نكرة نحو (أُهديتُ الهاتفَ ثميناً،

---

[1]. يُنظر: الورَّاق، علل النّحو، 371.

وتوقَّعْتُ الامتحانَ سهلاً...) وأجازوا تعريفه في مواضع نحويّة لا مجال لذكرها في هذا الموضع.

و**حملوا** تنكيرها على تنكير التَّمييز بالرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة السِّياقيّة لهما، فوظيفةُ التَّمييز توضيحُ غموض المُميَّز الّذي يكون اسماً نحو (اقرأْ عشرينَ كِتاباً، واشترِ لي كيلو عِنباً...) ويكون جملة نحو (امتلأت الحديقةُ عِطراً، وجفَّ البئرُ ماءً...) بينما وظيفةُ الحال بيانُ هيئة صاحب الحال نحو (عرفتُ محمّدَ صادقاً، ورافقني أحمدُ ماشياً...).

والّذي أجاز، وأتاح هذا **الحمل** النّحويّ في هذا الحكم النَّحويّ اشتراكُهما في بعض الخصائص النّحويّة السِّياقيّة، ولا سِيّما اشتراكُهما في أداء وظيفة التّوضيح والتّفسير بالرَّغم من اختلاف نوع الموضَّح لكلٍّ منهما، فالموضَّحُ بالتَّمييز يكونُ مقصوراً على كونه اسماً عدداً، أو وزناً، أو قِياساً، أو كَيلاً، أو مساحةً... ويُمكن أن يكون جملة بينما الموضَّحُ بالحال، المُفسَّر بها لا يكون إلّا اسماً، ولا يكون جملة، فلمّا اشتركت الحالُ مع التّمييز في هذه الوظيفة السِّياقيّة، تشجَّع العربيُّ على **حملها** عليه في استعمالها عنصراً نحويّاً نكرة، واستحسنَ هذا **الحملَ**، واستساغَه مستفيداً من مرونة لغته، وسعتها، واستيعابها ما يُمكّنُه من بناء نظامه اللُّغويّ على أُسس سليمة منطقيّة، فدلَّ بذلك على درايته اللغويّة، الفِطريّة، المرنة الّتي تسعى وراء التَّسهيل. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

43. نصب المنادَى:[1]

المنادَى عنصر نحويّ، استعمله العربُ في كلامهم بعد أدوات مخصوصة بالدُّخول عليه، سَمَّوها أحرف النِّداء، وهي (أَ، ويا، وأَيَا، وهَيَا، وأَيْ) نحو (يا أَحمدُ، أينَ منزلُكَ؟ وأَفاطمةُ، اطلبي شيئاً منّي، وأَيْ حسنُ، حان وقتُ رحيلنا...) وجعلوا المنادَى اسماً نحو (يا حُسينُ، ويا عليُّ، ويا خديجةُ، ويا عائشةُ...) وجعلوه عاقلاً؛ لأنّه يَسمع، ويعقل، ويَستجيبُ بالكلام لِمن يُناديه نحو (يا خولةُ، ويا فِراسُ، ويا سعيدُ...) ونادَوا غيرَ العاقل على سبيل المَجاز تشبيهاً له بالعاقل نحو (يا دِمشقُ، ويا بَحرُ، ويا سعادةَ الفقير...) ومنعوا نداء الفعل، وأحرف المعاني؛ لأنّها لا تُنادَى، فلا يجوز (يا كتبَ، ويا يُسافرُ، ويا نَعَم، ويا هلْ...).

واستعملوا المنادَى في كلامهم منصوباً، و**حملوه** في نصبه على المفعول به في نصبه بالرّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما، فالمفعولُ به، بابُه النّحويّ المفعوليّةُ، والمُنادَى، بابُه النِّداءُ، وبالرّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة السِّياقيّة لهما. فوظيفةُ المفعول به في السِّياق النّحويّ الّذي يرد فيه أن يقع عليه فعلُ الفاعل المتعدِّي نحو (أَلَّفَ الشَّاعرُ قصيدةً، ويَنسج الرَّاوي روايةً...) فالمفعول به (قصيدة) وقع عليه الفعل المتعدِّي (أَلَّفَ) الواقع من الفاعل (الشّاعرُ) والمفعول به (روايةً) وقع عليه الفعلُ المتعدِّي (يَنسجُ) الواقع من الفاعل

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 333/1، وابن الخشّاب، المرتَجل في شرح الجُمل، ص: 191–192، ومصطفى، إبراهيم، إحياء النَّحو، مؤسّسة هنداوي، القاهرة، 2014م، ص: 47–48، ومحمدعلي، باكير، العلل النّحويّة والصّرفيّة في اللغة العربيّة، ط1، دار صون جاغ، أنقرا، 2022م، ص: 132.

(الرّاوي) بينما وظيفةُ المُنادَى السِّياقيّة التَّنبُّه للمُنادِي الّذي يُناديه؛ ليسألَه، أو لِيُخبرَه، أو ليأمرَه، أو لِينهاهُ... نحو (يا أحمدُ، هل رأيتَ خالداً؟ ويا محمّدُ، نجحتَ، ويا فاطمةُ، لا تقتربي من هذا الجدار، ويا خديجةُ، اجلسي هنا...) وثمّةَ اختلاف آخرُ بينهما، وهو أنّ المفعولَ به فضلة في الجملة الّتي يرد فيها نحو (اسمعْ منِّي هذه النَّصائحَ، وشاهدَ أحمدُ المسرحيّةَ...) بذكر المفعول به، ويجوز (اسمعْ منّي، وشاهدَ أحمدُ...) بحذف المفعول به بينما النِّداءُ عنصر أساسيٌّ لا يجوز حذفُه نحو (يا يُوسُفُ، أَمسكْ بيدي، ويا زينبُ، عُوفِيتِ...) بذكر المنادَى، فلا يجوز (يا... أَمسكْ بيدي، ويا... عُوفِيْتِ) بحذف المُنادَى.

والّذي سَوّغ هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ على عنصر نحويّ آخر، وحسّنه، وجوّزه، وأباحَه، وشَجَّع عليه وجودُ خصيصة لغويّة مُشترَكة بينهما، وهي أنّ المفعولَ به منصوب بفعل تامّ متعدٍّ أو بما شُبِّه به من مصدر أو مشتقّ نحو (قشَّرتُ البُرتقالةَ، وإِمهالاً المخطِىءَ بعضَ الوقت، والكاتبُ هذه الجملةَ أحمدُ...) والمنادَى منصوب بحلاف النِّداء الّذي سبقه، ودخل عليه نحو (يا أحمدُ، هاكَ المالَ، وأيْ أمينةُ، نلتِ المكافأةَ...) فالمنادَى (أحمدُ) منصوب بحرف النِّداء (يا) فهو معمولٌ له، والمنادَى (أمينةُ) معمول لحرف النّداء (أيْ).

وأعملَ العربُ حرفَ النِّداء في المنادَى **حملاً** على الفعل التّامّ المتعدّي (أدعو أو أُنادي) نحو (يا أحمدُ، هاكَ الكتابَ) فحرف النّداء (يا) في هذه الجملة، مثلاً، نصب المنادَى (أحمدُ) **حملاً** على الفعل التّامّ المتعدّي (أدعو أو أنادي) في (أَدعو أحمدَ أو أُنادي أحمدَ...) مثلاً، وهكذا... ولمّا كان المفعولُ به معمولاً للفعل أو ما أشبهه، وكان المنادَى معمولاً لعامل عمِل فيه **حملاً** على

هذا الفعل؛ لأنّه ضُمِّن معناه، فضمَّن العربُ أداةَ النِّداء معنى الفعل (أدعو) لم يجد العربيُّ حرجاً لغويّاً أو مانعاً نحويّاً في **حمل** المُنادَى في نصبه على المفعول به في نصبه متجاوزاً كلَّ الاختلافات اللُّغويّة بينهما، مستفيداً من حيويّة المنظومة اللُّغويّة للُغته، ومن مرونتها، هادفاً إلى إقامة هذا النِّظام على علاقات لُغويّة منطقيّة، تحفظُها من الفوضى، وتضمنُ لها الاستمرار.

44. عمل حرف النِّداء:[1]

حرفُ النِّداء عنصر نحويٌّ، استعمله العربُ في كلامهم؛ لتنبيه المنادَى إلى كلام سيُلقى عليه لاحقاً بعد النِّداء مباشرة نحو (يا فراسُ، أغلقِ البابَ، وأَيْ عليُّ، عادت أمُّكَ إلى البيت...) ونصب العربُ المنادَى بحرف النِّداء، فجعلوا حرف النِّداء عاملاً، والمنادَى معمولاً منصوباً له نحو (يا فاطمةُ، أشعلي النّارَ، وأيْ أحمدُ، هل رأيتَ كتابي؟...) فحرف النِّداء (يا) عاملٌ نصب المنادَى (فاطمةُ) وحرفُ النِّداء (أيْ) عاملٌ نصب المنادَى (أحمدُ).

و**حمَل** العربُ حرف النِّداء في جعله عاملاً ينصب المنادَى على الفعل التامّ المتعدِّي الّذي ينصب المفعول به بالرّغم من اختلاف الباب الصّرفيّ لهما، فالفعلُ، بابُه الصَّرفيّ الفعليّةُ، وهو متصرِّف يتقلَّب في صِيغ الماضي، والمضارع، والأمر، ويُشتَقُّ منه نحو (كتب: يكتب: اكتبْ، وفتحَ: يَفتَح: افتَح...) بينما حرفُ النِّداء، بابُه الصّرفيُّ أحرفُ المعاني، وهو جامد، لا يتصرَّف، وبالرَّغم من اختلاف وظيفتهما النّحويّة السِّياقيّة، فالفعلُ عنصر نحويٌّ

---

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المرتَجل في شرح الجُمل، ص: 191–192.

يتضمّنُ حدثاً يقع من الفاعل في زمن معيَّن بينما حرفُ النِّداء عنصر نحويّ لا يتضمَّن حدثاً ولا زمناً.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ على عنصر نحويّ آخر شبَهُ حرف النِّداء بالفعل من جهة واحدة، وهي تضمُّنه معنى الفعل المضارع (أدعو) أو (أُنادي) والفعلُ المضارِع (أدعو) أو (أُنادي) فعلٌ تامٌّ متعدٍّ ينصب المفعول به نحو (أدعو محمّداً إلى بيتي، وأدعو النّاسَ إلى فعل الخير...) فإذا قيل: (يا أحمدُ، خذِ الإناءَ، ويا فاطمةُ، اقتربَ وقتُ الرّحيل...) كان بمعنى (أدعو أحمدَ أو أُنادي أحمدَ، خذِ الإناءَ، وأدعو فاطمةَ، أو أُنادي فاطمةَ، اقتربَ وقتُ الرَّحيل...) فلمّا كان حرف النِّداء يتضمَّن معنى الفعل التّامّ المتعدّي (أدعو) وجدَ العربُ هذا التَّضمينَ مسوِّغاً لغويّاً كافياً **لحمل** حرف النِّداء عليه في إعماله عملَ النَّصب، فأعملوه في المنادَى، فنصبوه به. وهكذا نرى مرَّةً أخرى أنّه لا قيمةَ لاختلاف الأبواب والوظائف النّحويّة في ظاهرة **الحمل** في الأحكام النّحويّة، فيكفي العربَ الأوائلَ الفِصاح أن يجدوا مشترَكاً لغويّاً واحداً بين المحمول والمحمول عليه؛ ليأخذوا من المحمول عليه حكماً من أحكامه النّحويّة الخاصّة به في أصل الوضع؛ ليُعطوه لعنصر نحويّ آخر، فيصيرُ هذا **الحملُ** النَّحويُّ مشترَكاً لغويّاً آخر بينهما، وهذا إن دلَّ على شيءٍ، فإنّما يدلُّ على سعة اللُّغة العربيّة، ومرونتها، وقُدرتها على استيعاب حاجة المتكلِّم العربيّ الّذي رغب في إقامة منظومة نحويّة منضبطة يَضبط بها لغته، وهذه المنظومةُ تشكَّلت في ذهنه عفوَ الخاطر، دون قصد ولا دَرسٍ لُغويّ ثُمّ سالت على لسانه، فتداولها تداولاً سماعيّاً مستساغاً من المتكلِّم والسّامع على حدٍّ سواء، وانتقل هذا التّداولُ السّماعيّ إلى حالة القياس في العهد الّذي انطلق

فيه اللغويّون يَجمعون هذه اللُّغة، ويصوغونها في قواعد لغويّة، معلَّلة، مكتشفين هذه الدَّقائق اللُّغويّة اللَّطيفة الّتي غدت مُيسِّرة ومقبولة لدى المعلِّم والمتعلِّم، ونكون مرَّة أخرى أمام حكمة العرب الأوائل، وذكائهم اللّغويّ الفِطريّ، وأمامَ نباهة اللُّغويّين العرب الّذين صاغوا لنا هذه اللُّغةَ الحكيمةَ في قواعد مضبوطة، ولم نكن ندري وضعَنا اللُّغويَّ الآن لولا ذلك العملُ اللُّغويّ الرَّائع الّذي قاموا به حتّى أوصلوا إلينا هذا العلم الّذي نحن مدينون به لهم.

45. بناء المنادَى المفرَد العلم:[1]

ذكرتُ أنّ العربَ استخدموا المنادَى عنصراً نحويّاً أوردوه بعد حرف النِّداء، ونصبوه به نحو (يا نزارُ، احملِ البابَ، ويا عزيزةُ، باتَ أخوكِ اللَّيلةَ عندنا...) وجعوا المنادَى خمسةَ أنواع، هي: المفرد العلَم نحو (يا أحمدُ، ويا زيادُ، ويا مصرُ...) والمضاف نحو (يا حاملَ الكتاب، ويا مديرةَ البيتِ...) والشَّبيهُ بالمضاف نحو (يا حاملاً قلماً، ويا نائماً في البيتِ، ويا عشرينَ طالباً...) والنّكرة المقصودة نحو (يا وفيُّ، ويا سريعةُ...) والنَّكرة غير المقصودة نحو (يا وفيّاً، ويا سريعةً...).

ونجدُ في الاستعمال اللُّغويّ النّحويّ أنّ العربَ بنوا المنادى المفردَ العلم نحو (يا أحمدُ، ويا دمشقُ، ويا بيروتُ، ويا بدرُ...) مع أنّه في الأصل منصوب، **فحملوا** بناءَه على بناء الضَّمير، والضَّميرُ مبنيّ دائماً نحو (هوَ، وأنتَ، ونحنُ...).

---

[1]. يُنظر: ابن السّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 333/1، والورَّاق، علل النّحو، ص: 334–335، وابن الخشَّاب، المرتجل في شرح الجمل، ص: 103،

وأجازوا هذا **الحملَ** النّحويّ بالرَّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة بينهما، فالضَّميرُ يتقلَّب في المواقع النّحويّة، فيردُ مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، ونائبَ فاعل، ومفعولاً به... نحو (أنا شُجاعٌ، والفائزُ أنا، وسافرتُ إلى إسطنبولَ، والفائزونَ أُكرِموا اليومَ، وحملني خالدٌ على كتفيه...) بينما المنادَى المفرد العلمُ يلزمُ في السِّياق النّحويّ أداء وظيفة المُنادَى فقط، فهو مقصور على هذا الاستعمال النّحويّ في التّركيب.

والّذي شَجّع العربَ على هذا **الحمل** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وجوَّزه، وحسَّنه شبَهُه بضمائر المخاطَبة في المعنى، فمعنى النِّداء هو الخطاب، فأنتَ حين تُنادي المنادَى تُخاطبُه، فمعنى (يا أحمدُ) هو (يا أنتَ) فلمّا أشبَه المنادَى المفردُ العلمُ ضمائرَ المخاطبة في معنى الخطاب، **حُمل** عليها في البناء، فأُخرج عن الإعراب. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

46. بناء المنادَى النّكرة المقصودة:[1]

المُنادَى النّكرة المقصودة عنصر نحويٌّ يَردُ نكرةً بعد أداة النِّداء؛ للدّلالة على مُنادَى مخصوصٍ بعينه دون أقرانه وأمثاله، فهو مُنادَى مُحدَّد نحو (يا رجلُ، أَقبِلْ عَلَيَّ، ويا ولدُ، لا تعبثْ بالكتب...) فالمقصود بالنِّداء في الجملتين السَّابقتين رجلٌ محدَّد، وولد محدَّد، وهو في الأصل منصوب؛ لأنّه منادَى، والمنادَى منصوب؛ لأنّه معمول لأداة النِّداء الّتي عملت فيه **حملاً** على الفعل

---

[1]. يُنظَر: الفَراهيديّ، الخَليل بن أحمد، كِتاب الجُمل في النَّحو، تح: د. فَخرالدِّين قَبَاوَة، ط1، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1405هـ-1985م، ص: 53، والورّاق، علل النَّحو، 335، وابن عقيل شرح ابن عقيل، ص: 264/2.

(أدعو) أو (أُنادي) ولكنّ العربَ غيَّروه عن وجهته الإعرابيّة الأصل، وبَنوه **حملاً** على المنادَى المفرَد العلم.

والّذي أجاز هذا **الحمل**، وسوَّغه، وحسَّنه، وشجَّع العربَ عليه شَبهُ المحمول المنادَى النّكرة المقصودة بالمحمول عليه المنادى المفرد العلم، فهما من باب نحويٍّ واحد، هو النِّداء، وكلاهُما محدَّد مقصود بالنِّداء، فإذا قلتَ منادياً: (يا أحمدُ، هاتِ الدَّفترَ، ويا فاطمةُ، هل عادَ أبوكِ من السَّفر؟...) قصدت بالنِّداء في الجملة الأولى شخصاً محدَّداً، معروفاً، اسمُه أحمدُ، وعَنيتَه، فأنت لم تُنادِ كلَّ شخص، اسمُه أحمدُ، وكذلك في الجملة الثّانية ناديتَ شخصاً معيّناً، قصدتَه بالنّداء، اسمُه فاطمة، ولم تُنادِ كلَّ فاطمة، وكذلك الأمرُ إذا قلتَ منادياً: (يا سائقُ، أينَ السّيّارةُ؟ ويا فارسُ، أعجبتْنا شجاعتُكَ...) فأنت تنادي في الجملة الأولى سائقاً محدَّداً، وإن لم تذكر اسمَه، وكذلك قصدت بندائكَ في الجملة الثّانية فارساً معيَّناً، وإن لم تذكر اسمه لسبب من الأسباب. فلمّا كان الأمرُ كذلك، لم يجد العربُ حرجاً في إخراج المنادَى النّكرة المقصودة من الإعراب إلى البناء، و**حملِه** على المنادَى المفرد العلم في هذا البناء؛ لأنّ الغايةَ من هذا **الحمل** النّحوي في هذا الحكم النَّحويّ بناء نظام لغويّ سليم تقوم عليه هذه **اللُّغة.**

ويُمكن أن يكونَ المنادَى النّكرة المقصودة **حُمِل** في بنائه على بناء ضمير المخاطَبة، والّذي سوّغ **حملَه** على ضمير المخاطَبة في هذا الحكم النَّحويّ بالرَّغم من اختلاف الباب النَّحويّ بينهما، شَبهُه بضمير المخاطَبة (أنتَ، أنتِ، تِ، كَ، كِ...) في المعنى، فإذا قلت منادياً: (يا شاعرُ، ويا ماشيةُ...) فكأنّكَ قلت: (يا أنتَ، ويا أنتِ...) وهكذا... فلمّا كانت الدَّلالة على معنى المخاطَبة

جامعاً مشتركاً بينهما، تشجَّع العربُ على **حمل** المنادَى النَّكرة المقصودة في بنائه على ضمير المخاطَبة في بنائه دون أن يكون اختلاف الباب النّحويّ بينهما مانعاً أمامَ هذا **الحمل** النّحويّ مادامت الغايةُ خِدمةَ النّظام اللُّغويّ. ولم نلحظ كذلك أنّ اللُّغويَّ العربيَّ الّذي جمعَ هذه اللُّغةَ، وقعَّدها استنكرَ هذا **الحمل** أو ردَّه بل على العكس من ذلك وجدناه أعملَ فكرَه، وبذلَ جهده؛ لاكتشاف هذه الدَّقائق والحقائق اللُّغوية اللَّطيفة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

47. نداء لفظ الجلالة (الله) مباشرة:[1]

منع العربُ نداءَ الاسم المعرَّف بـ (ال) نداء مباشَراً، فلا يجوز مثلاً (يا الفارسُ، ويا الرَّاكضةُ...) وأوجبوا أن يكون بين أداة النِّداء والاسم المعرَّف بـ (ال) حين ندائه وسيط لغويٌّ آخر، وجعلوا هذا الوسيط (أيُّ) إذا كان الاسمُ المعرَّف بـ (ال) مذكَّراً نحو (يا أيُّها الفارسُ، ويا أيُّها الصَّادقُ...) و(أَيَّةُ) إذا كان المُنادَى مؤنَّثاً نحو (يا أَيَّتُها النّشيطةُ، ويا أيَّتُها المؤمِنةُ...) وسببُ منع ندائه مباشرةً أنّهم لم يرغبوا بإدخال تعريف على تعريف، فالنِّداءُ تعريفٌ للاسم الّذي دخل عليه، و(ال) تعريف للاسم الّذي دخلت عليه، فأرادوا الفصلَ بين التّعريفَين بعنصر لغويّ آخر.

ولكنَّهم خالفوا هذا الأصلَ وهذه القاعدةَ النَّحويّة في نداء لفظ الجلالة (اللهُ) فأجازوا نداءه مباشرة دون وسيط لغويّ آخر مع أنّه مبدوء بـ (ال) التّعريف،

---

[1]. يُنظَر: الورّاق، علل النّحو، ص: 342، 348، والزَّمخشريّ، المفصَّل في علم العربيّة، ص: 54، وابن الخشّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 195.

فقالوا في ندائه: (يا اللهُ) ولا يجوز استخدام الوسيط اللُّغويّ في ندائه، فلا يجوز (يا أَيّها اللهُ).

وأجازوا نداءَه مباشرة، واستساغوه، واستحسنوه **حملاً** له على أسماء الأعلام، فاسمُ العلم في اللُّغة ما سُمِّي به شيءٌ معيَّن، وهذا الشَّيءُ يكون ملَكاً نحو (جبريلُ، ومِيكائيلُ...) وإنساناً نحو (أحمد، ومحمّد، وعُمر، وفاطمة، وخديجة...) وحَيواناً نحو (دَاحِس: اسمٌ لحصان، ورَعْد: اسمٌ لِقِطٍّ...) ومكاناً نحو(دِمشق: اسمٌ لمدينة، أُحُد: اسمٌ لجبل، وبَدر: اسمٌ لِبئر...) وكذلك لفظُ الجلالة (اللهُ) يدلّ على محدَّد، معيَّن، معروف. فلمّا أشبَه لفظُ الجلالة أسماءَ العلم في هذه الخصيصة اللُّغويّة، صارت هذه الميزة اللُّغويّة مُسوِّغاً كافياً دفعت العربَ إلى حمل لفظ الجلالة في ندائه مباشرة دون وسيط لغويّ بالرَّغم من دخول (ال) التّعريف عليه، على أسماء العلم الّتي تُنادَى مباشرة دون وسيط لغويّ، فجاز في ندائه مباشرة (يا اللهُ) مثلما جاز ذلك في (يا محمّد، ويا خالدُ، ويا فاطمةُ...) علماً أنَّ (ال) الدّاخلة على لفظ الجلالة (اللهُ) ليست لتعريفه بل هي فيه زائدةٌ لازمة. فأصلُ لفظ (الله) هو (إِلَاهُ) فحُذِفت الهمزة من أوَّله سماعاً لا قياساً، وعُوِّضت بـ (ال) التَّعريف، فصار (اللهُ) وهكذا نرى أنّ العربَ أعملوا بصيرتهم اللُّغويّة مرّة أُخرى، فاستفادوا من مرونة لغتهم لإجراء **حملٍ** نحويّ آخر أتوا به خدمةً لإقامة نظامهم اللُّغويّ. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

48. فَتحُ لام الاستغاثة:[1]

الاستغاثةُ في اللُّغة العربيّة نداءٌ أوجده العرب في لغتهم بغرض طلب النَّجدة والمساعدة، وأقاموه على خمسة عناصر نحويّة، هي أداة النِّداء، ولامُ الجرِّ الدّاخلة على المستغاثِ به، والمستغاثُ به، ولامُ الجرِّ الدّاخلة على المستغاث له، والمستغاث له نحو (يا لَخالِدٍ لِلضُّعفاء، ويا لَمُحمَّدٍ لِلخائفينَ من الظُّلمِ...) فأنت في الجملة الأولى تستغيث بخالد، وتطلب إليه النّجدةَ والمساعدةَ للضّعفاء، وتستغيث في الجملة الثّانية بمُحمّدٍ، وتطلبه إليه النَّجدةَ والمساعدةَ للخائفين من الظُّلم، وهكذا...

وفَتحَ العربُ لامَ الجرِّ الدّاخلة على المستغاث به نحو (يا لَخالِدٍ، ويا لَمُحمَّدٍ...) بالرَّغم من أنَّ حقَّها الكَسرُ **حملاً** على فتح لام الجرّ الدّاخلة على ضمير المخاطَبة كافِ الخطاب نحو (لَكَ).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ للعنصر النّحويّ نفسه اشتراكُ مجرورَيْهِ في الدَّلالة على معنى الخطاب، فالعربُ في هذا **الحمل** النّحويّ لم يحملوا عنصراً نحويّاً على عنصر نحويّ آخر بل **حملوا** العنصرَ النَّحويّ على نفسه. فلمّا كانت الاستغاثةُ نداء، وكان النِّداء خِطاباً، وكانت كافُ الخطاب تؤدِّي وظيفة الدَّلالة على الخطاب أيضاً، تشابها في الخصيصة النّحويّة، السِّياقيّة، المعنويّة. ولمّا التقيا، وتشابها في هذه الميزة النّحويّة، لم يَجد العربُ حرجاً في فتح لام الجرّ الدّاخلة على المستغاث به **حملاً** على فتحها حينَ الدُّخول على ضمير المخاطَبة كافِ الخطاب، وهكذا نرى أنَّ العنصر

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النَّحو، ص: 351/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 283/2.

النَّحويّ الّذي دخلت عليه لامُ الجرّ هو الّذي سوَّغ هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النَّحويّ، فقولُك منادياً، مستغيثاً: (يا لَخالدٍ، ولَفاطمةَ...) هو بمعنى قولكَ: (يا لكَ، ويا لكِ...) وهكذا... وهذا من باب **حمل** الشَّيء على نفسه في حكم من أحكامه النّحويّة.

49. منعُ عطفِ الاسم على الفعل وبالعكس:[1]

العَطفُ نوعٌ من الكلام أوجده العربُ في كلامهم، وجعلوا له عناصر نحويّة خاصّة به، وهي (الواو، أو، ثُمَّ، الفاء، حتّى، بل، أم، لكنْ، لا) وبَنوا هذا النّوعَ من الكلام على ثلاثة عناصر نحويّة، هي المعطوفُ عليه، وجعلوا مكانَه السِّياقيّ قبل حرف العطفِ، وحرفُ العطف، وجعلوا مكانَه السِّياقيّ في التّركيب وسيطاً بين المتعاطِفين، والمعطوفُ، وجعلوا مكانَه في السّياق النّحويّ بعد حرف العطف مباشرة نحو (قابلتُ اليومَ أحمدَ ومحمّداً في الجامعة، وفحصَ الطّبيبُ المريضَ ثُمَّ وصفَ له دواءً...) وجعلوه من باب التّوابع؛ لأنّ المعطوفَ يتبعُ المعطوفَ عليه في الحالة الإعرابيّة في الرَّفع، والنّصب، والجرِّ، والجزم نحو (هذا عُمرُ وعُثمانُ، وأكلتُ عنباً وتيناً، وكتبتُ على الدّفترِ والسّبُّورةِ، والمريضُ لم يأكلْ ويشربْ...).

وذهبوا إلى أنَّ الأصلَ في استخدام هذا النَّوع من هذا الكلام أن يُعطَف الاسمُ على الاسم نحو (قرأتُ قصيدةً وروايةً، ولك عندي هاتفٌ أو ساعةٌ...) وأن يُعطَف الفعلُ على الفعل نحو (أحمدُ استيقظَ، ونهضَ من فراشه...).

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 150/2.

ومنعوا في الأصل عطفَ الفعل على الاسم، فلا يجوز مثلاً (محمَّدٌ وذهَبَ إلى الجامعة) بعطف الفعل الماضي (ذهبَ) على الاسم (محمّدٌ) ولا يجوز مثلاً (أحمدُ أو يشربُ اللَّبنَ في الصَّباح) بعطف الفعل المضارع (يَشربُ) على الاسم (أحمدُ) ومنعوا كذلك عطف الاسم على الفعل، فلا يجوز مثلاً (ذهبَ ومحمّدٌ إلى الجامعة) بعطف الاسم (محمَّدٌ) على الفعل الماضي (ذَهَب) ولا يجوز مثلاً (يشربُ ثُمَّ أحمدُ اللَّبنَ في الصَّباح) بعطف الاسم (أحمدُ) على الفعل المضارع (يَشربُ).

و**حملوا** هذا المنع على التَّثنية بالرَّغم من اختلاف الباب النَّحويّ بين العطف والتّثنية.

والّذي أجاز هذا **الحمل** النّحويّ، وسوّغه، وجعل العرب يستحسنونه أنّ العطف عند العرب نظيرُ التّثنية. وإيضاحُ ذلك أنّ التَّثنية عمليّة صرفيّة خاصّة بالاسم، وتكون بين اسمين متماثلين في اللّفظ نحو (كتاب وكِتاب= كتابان، وحديقة وحديقة= حديقتان...) وهكذا... بمعنى أنّنا لو فكَّكنا الاسمَ المثنَّى، وجدنا أنفسنا أمام اسمين متعاطفين. ولمّا كانت التَّثنيةُ خاصّة بالأسماء، وكانت تقوم بين اسمين متماثلين في اللَّفظ، متعاطِفَين في الأصل لولا التَّثنية، ولمّا منعَ العربُ تثنية اسم مع فعل، فلم يُجيزوا مثلاً تثنية الاسم (أحمد) مع الفعل الماضي (كتبَ) أو مع الفعل المضارع (يقرأ) أو مع فعل الأمر (حاولْ) ولم يُجيزوا مثلاً تثنية الفعل الماضي (فَهِمَ) مع الاسم (خالد) أو تثنية الفعل المضارع (يَسمع) مع الاسم (عُمر) أو تثنية فعل الأمر (اجلِسْ) مع الاسم (الكِتاب)... منعوا عطفَ الفعل على الاسم، وكذلك منعوا عطفَ الاسم على الفعل، **فحملوا** هذا المنعَ النَّحويّ في باب العطف على المنع الصَّرفيّ في باب

التَّثنية؛ والمُسوِّغُ اللُّغويُّ عندَهم أنَّ العطفَ نظيرُ التَّثنية، ولا حرجَ، إن دعت الحاجةُ اللُّغويّة، في **حمل** النَّظير على النَّظير في حكم من الأحكام اللُّغويّة.

ونحنُ نَجدُ في هذه القاعدة نوعاً جديداً من **الحملِ،** وهو **حَملُ** حكمٍ نَحويٍّ، وهو امتناعُ عطف الفعل على الاسم، وامتناعُ عطف الاسم على الفعل، على حُكمٍ صرفيٍّ، وهو امتناعُ تثنية الفعل مع الاسم، وامتناعُ تثنية الاسم مع الفعل، فتحرَّكَ العربُ مرَّةً أُخرى بحسب مصلحة النِّظام اللُّغويّ، فلم يجتمع الفعلُ مع الاسم، ولا الاسمُ مع الفعل في العطف **حملاً** على امتناع اجتماعهما في التَّثنية.

50. العطفُ بـ (حَتَّى):[1]

تُعَدُّ (حتَّى) من العناصر النَّحويّة الّتي استعملها العربُ في باب العطف، ولكنَّهم لم يعطفوا بها مُطلَقاً، وقيَّدوا عطفَها بشروط، منها أن يكون معطوفُها اسماً ظاهراً نحو (قرأتُ الكتابَ حتَّى فهرسَه، ونظَّفْتُ الغُرفةَ حتَّى البابَ...) ولم يُجيزوا أن يكون المعطوفُ بها ضميراً أو فعلاً، فلا يجوز مثلاً **(**قرأتُ الكتابَ حتّاهُ**)** بعطف الضّمير هاء الغائب على الاسم الظّاهر (الكتاب) ولا يجوز مثلاً **(**نظَّفتُ الغُرفةَ حتَّى سكنتُها**)** بعطف الفعل (سكَن) على الفعل (نظَّفَ).

وحمل العربُ هذا الحكمَ النّحويّ في استعمال (حتَّى) العاطفة على الحكم النّحويّ في استعمال (حَتّى) الجارّة.

والّذي سوَّغ هذا **الحملَ** النّحويّ، وحسَّنه، وشجَّع العربَ عليه أنّ (حتَّى) العاطفة منقولة عن (حتَّى) الجارّة أي إنّ الأصل اللُّغويّ في إيجاد العرب

---

[1]. يُنظَر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 236/2.

(حتَّى) في لغتهم استعمالُها في باب الجرِ، ولمّا أوجدوها في باب الجرّ، جعلوا مجرورها اسماً ظاهراً فقط نحو (فهمتُ القصيدةَ حتَّى آخرِها، وسار أحمدُ من بيتهِ حتّى الجامعةِ...) ومنعوا أن يكون مجرورُها ضميراً، فلم يُجيزوا مثلاً (أتحدَّثُ معكَ حتّاكَ، وجلسَ أخي بجانبي حَتّاهُ...).

ثُمّ ظهر للعرب أن يتوسّعوا في استعمال (حتَّى) فاستعملوها في باب العطف لمعنى مغايِر، فلمّا نقلُوها من باب الجرّ إلى باب العطف، **حملوا** شروطَ استعمالَها في باب العطف على شروط استعمالها في باب الجرّ. فاستعمالُها في باب الجرِ أصلٌ، واستعمالُها في باب العطف فَرعٌ، **فحملوا** الفَرعَ في الحكم النّحويّ على الأصل. ونقلُها من باب الجرّ إلى باب العطف لا يعني إلغاءَ استعمالها في باب الجرّ، ويُمكننا استعمالُ مصطلح (إعارة) بدل مصطلح (منقولة) أي أُعيرت من باب الجرّ لباب العطف؛ لتؤدِّي معنى لغويّاً جديداً، وتقوم بوظيفة نحويّة جديدة، فإذا كانت جارَّة، لم يَقع الفعلُ على مجرورها أي على الاسم الّذي بعدها، وإذا كانت عاطفة، وقع الفعلُ على المعطوف بها أي على الاسم الواقع بعدَها. وإيضاحُ ذلك أنّنا إذا قُلنا: (نظَّفتُ الغُرفةَ حتّى البابِ، وقرأتُ الكتابَ حتّى فَهرسِه...) باستعمال (حتّى) جارّة، كان المعنى أنّ التّنظيفَ لم يقع على الباب، وهو مجرور (حتّى) والاسمُ الواقعُ بعدَها، وأنَّ القراءةَ لم تقع على الفهرس، وهو مجرورُ (حتّى) والاسمُ الواقعُ بعدها... وإذا قلنا: (نظَّفتُ الغُرفةَ حتّى البابَ، وقرأتُ الكتابَ حتّى فَهرسَه...) باستعمال (حتّى) عاطفةً، كان المعنى أنّ التّنظيفَ وقع على الباب أيضاً، وهو الاسمُ المعطوف بـ (حتّى) والواقع بعدها، وأنّ القراءةَ وقعت على الفهرس أيضاً، وهو الاسمُ المعطوف بـ (حتّى) والواقعُ بعدَها. وهذا من باب **حمل** الشَّيء على نفسه

في حكم من أحكامه النّحويّة، ومن باب **حمل** الفرع على الأصل في حكم من أحكامه النّحويّة.

وهكذا نلاحظُ أنّ العربَ لم يدَّخروا أيَّ جهدٍ في فتح الأبواب اللُّغويَّة بعضِها على بعض بغرض تبادل الأحكام النَّحويّة، وتقارضِها، واستعارتِها، و**حملِ** عنصر على عنصر نحويٍّ آخر في حكم من الأحكام النَّحويّة، واستعمالِ اللَّفظ النّحويّ الواحد في أكثر من باب نَحويٍّ من باب السَّعة في استعمال اللُّغة بغرض بناء النِّظام اللُّغويّ الّذي يُعينُ على تأدية المعاني المتنوِّعة بألفاظ متماثلة.

51. تمييز العدد المفرد (مئة):[1]

العدد المفرد في كلام العرب ما كان بين الواحد والعشرة، ومئة، وألف، ومليون، ومليار. وجعل العربُ للعدد معدوداً، وهذا المعدودُ يختلفُ حكمُه النّحويّ بحسب نوع العدد، فاستعمل العربُ معدودَ العدد المفرَد من ثلاثة إلى عشرة بعده، وجعلوه جمعاً، وأضافوا إليه عدده، فالعددُ المفرَد مضاف، ومعدودُه في السِّياق النّحويّ مضاف إليه أي إنّ العلاقة النّحويّة، السِّياقيّة، التّركيبيّة بينهما هي علاقة إضافة نحو (ثلاثةُ كُتب، وخمسُ نجماتٍ، وتِسعة أقلام، وسبعُ غرف ...) فهذا هو القياس في كلام العرب في معدود العدد المفرَد.

ولكنّهم خالفوا هذا القياس في معدود العدد المفرَد (مئة) فجاؤوا به مفرَداً، ولم يأتوا به في استعمالهم اللُّغويّ جمعاً على الأصل في معدود العدد المفرَد

[1]. يُنظر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 493، 513.

نحو (مئةُ غرفةٍ، ومئةُ كِتابٍ، ومئةُ سيفٍ...) وكان القياسُ أن يقولوا: (مئةُ غُرَفٍ، ومئةُ كُتُبٍ، ومئةُ سُيوفٍ...).

ولكنّهم عدلوا عن هذا الأصل **حملاً** لمعدود العدد (مئة) على معدود ألفاظ العقود، وألفاظُ العقود هي (عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستّون، سبعون، ثمانون، تِسعون...) فاستعملَ العربُ معدودَها مفرداً، فقالوا: (عشرونَ طالباً، وثلاثون فارساً، وأربعونَ كتاباً...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** في هذا الحكم النّحويّ أنّ لفظَ العقود يتألَّف من عشر سنوات، فكلُّ عشر سنوات تُسمَّى عَقداً، ولمّا كان العددُ (مئة) يأتي بعد العدد (تِسعون) فهو تمامٌ له، عامَلوه في مسألة معدوده معاملة ألفاظ العقود، **فحملوا** معدودَه في إيراده مفرداً على معدود ألفاظ العقود في إيراده مفرداً. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

52. بناءُ العدد المركَّب:[1]

العددُ المركَّب نوعٌ من العدد ركَّبه العربُ من عدد مفرد من الواحد إلى التّسعة مع العدد عشرة نحو (أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ، وستّةَ عشرَ، وسبعةَ عشرَ، وثمانية عشر، وتِسعةَ عشرَ) وبنوه على فتح الجزأين بالرَّغم من أنَّ الأصلَ في العدد الإعرابُ لا البناء؛ لأنّه اسمٌ، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

و**حملَ** العربُ العددَ المركَّبَ في بنائه على حرف العطفِ الواوِ، فواوُ العطف حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ أبداً، وما **حُمِل**

---

[1]. يُنظر: الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ص: 308، 319، والورَّاق، علل النّحو، ص: 494.

عليه، أخذَ حكمَه في البناء أيضاً. وإيضاحُ ذلك أنّ العددَ المركَّب على معنى الواو العاطفة، فأصلُ (أحدَ عشرَ، واثنا عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ...) هو (أحدَ وعشرَ، واثنا وعشرَ، وثلاثةَ وعشَرَ، وأربعةَ وعشَرَ...) وهكذا... فلمّا أُزيلت الواوُ العاطفة من بينهما، صارا اسماً واحداً، فذهبت الواوُ في اللّفظ والكِتابة، وبقي معناها متضمَّناً في العدد المركَّب. ولمَّا كان الأمرُ كذلك، أخرجَ العربُ العددَ المركَّب من حالة الإعراب إلى حالة البناء، **وحملوا** بناءَه على بناء الواو العاطفة بالرَّغم من اختلاف الباب النَّحويّ بينهما. فالواوُ حرفٌ بينما العددُ المركَّب اسمٌ، والواوُ العاطفةُ تردُ في السِّياق النّحويّ التَّركيبيّ؛ لأداء وظيفة العطف بين الأسماء نحو (قرأَ خالدٌ قصّةً وقصيدةً...) وبين الأفعال نحو (اشترى ودَهنَ البابَ أحمدُ...) ولكن لمّا وجدَ العربُ وجهاً نحويّاً مشترَكاً بين العدد المركّب والواو العاطفة، اكتفوا به مسوّغاً لغويّاً مكَّنهم من هذا **الحمل** النَّحويّ لعنصر نَحويّ على عنصر نحويٍّ آخر. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

53. إعراب العدد المركَّب (اثنا عشر):[1]

وضّحتُ في القاعدة السّابقة بناء العدد المركَّب **حملاً** على بناء الواو العاطفة. ولكنَّ العربَ استثنوا من هذا البناء العددَ المركّب (اثنا عشر، واثنتا عشرة) فأعربوا جزأه الأول إعراب المثنّى، وبَنوا جزأَه الثّاني، **فحملوه** في إعرابه على المثنَّى في إعرابه.

---

[1]. يُنظر: الفارسيّ، المسائل الحلبيّات، ص: 308، 319، وابن الصَّبَّان، محمّد، حاشية الصَّبّان على شرح الأَشمونيّ، تح: طه عبدالرَّؤوف سَعد، المكتبة التَّوفيقيّة، بلا تاريخ، ص: 97/4.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وحسَّنه، وأساغَه أنّ العربَ عَدُّوا العدد (عشرَ) المركَّب مع العدد (اثنان، واثنتان) بمنزلة نون المثنَّى، ولم يعدُّوه اسماً آخر ضُمَّ إليه العددُ (اثنان، واثنتان) بعكس الأعداد المركَّبة الأُخرى الّتي عدُّوها اسماً ضُمَّ إلى اسم آخر. فلمّا كان الواقع اللُّغويُّ للعدد (اثنا عشر، واثنتا عشرةَ) على هذا الشّكل أي هو عددٌ مركَّبٌ في ظاهره، ولكنّه في الحقيقة اللُّغويّة هو اسمٌ مثنَّى فحسب، أعربوا جزأه الأوّل بعلامات إعراب المثنَّى، فجعلوا الألفَ علامةَ رفعٍ له نحو (نجح اثنا عشر طالباً، واثنتا عشرةَ طالبةً...) وجعلوا الياءَ علامة نصب وجرٍّ له نحو (أهديتُ أخي اثني عشرَ كتاباً مع اثنتي عشرةَ روايةً...) وبَنوا جزأه الثّاني، وهو العدد (عشر) **حملاً** على نون المثنَّى، فنونُ المثنَّى حرفٌ، والحرفُ مبنيّ دائماً.

والّذي سوَّغ لهم هذا **الحملَ** النَّحويَّ أنّهم عدُّوا العدد (عشر، عشرة) في العدد (اثنا عشرَ، واثنتا عشرةَ) بمنزلة نون المثنّى، ولمّا كان الأمرُ كذلك، **حملوه** عليها في البناء، **فحملوا** الاسمَ على الحرف.

ولم يمنع اختلافُ الطَّبيعةِ اللّغويّة بينهما هذا **الحمل** مادامت الغايةُ منه إقامةَ النّظام اللُّغويّ، وبناءَه على منطق مقنِع. وبهذا نلاحظُ مرَّةً أخرى أنّ اختلاف الأبواب والوظائف النّحويّة لم يُشكِّل أيَّ عائق أمام ظاهرة **الحمل** في الأحكام النّحويّة والصّرفيّة في اللُّغة العربيّة.

54. منعُ إضافة الفعل:[1]

معروفٌ في اللُّغة العربيّة أنّ الفعلَ عنصر نَحويٌّ أوجده العربُ في لغتهم؛ للدّلالة به على حدث وقع في الماضي نحو (أمطرتِ السّماءُ، وهطلَ الثّلجُ البارحةَ...) أو حدثٍ يقعُ في الحاضر نحو (يقرأُ أحمدُ الجريدةَ، ويسألُ عُمرُ ابنَه عن غيابه...) أو حدثٍ سيقع في المستقبل نحو (أغلقِ البابَ، ورافقي الحُكماءَ...) فهو تامٌّ نحو (كتب، وسبح، واستعملَ...) وناقص نحو (كان، وليس، وكادَ، وعسى...) ومتصرِّف يتقلَّب في الصِّيغ الفعليّة الثَّلاث: الماضي، والحاضر، والأمر نحو (كتبَ: يكتبُ: اكتبْ، وانتفعَ: يَنتفِعُ: انتفِعْ...) ويأتي منه المصدر، ويُشتَقُّ منه نحو (قرأ: قِراءة: قارئ: مقروء: قَرَّاء: مَقرَأ، وهدَّمَ: تَهديم: مُهدِّم: مُهدَّم...) وجامد لا يتقلَّب في الصِّيغ الفعليّة الثّلاث، وليس له مصدر، ولا يُشتَقُّ منه نحو (ليس، وكادَ، ونِعْمَ، وبِئسَ...) ومعلوم فاعلُه نحو (فتحَ القائدُ القلعةَ، ويُنقِذُ سليمٌ المظلومينَ...) ومجهولٌ فاعلُه نحو (فُتِحَتِ القلعةُ، ويُنقَذُ المظلومون...) وجعله العربُ عمدةً في الجملة الفعليّة، وجعلوا ترتيبَه السِّياقيّ في أوّلها نحو (أصلَحَ العاملُ السّيّارةَ، ويبدأُ الشِّتاءُ بعدَ أيّامٍ، وأكملي عملَك بمهارة...).

ومنع العربُ إضافةَ الفعل إلى عنصر نَحويّ آخر، وألزموهُ هذا الاستعمالَ النَّحويّ، و**حملوه** في هذا الحكم النّحويّ في منع إضافته على الجملة الّتي منعوا إضافتها.

---

[1]. يُنظر: الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، ص: 120.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وسوَّغه، وجعل العربَ يستحسنونَه، وشجّعهم على الإقبال عليه شبَهُ الفعل بالجملة في خصيصة من خصائصها اللُّغويّة. وإيضاحُ ذلك أنّ الجملة في اللُّغة العربيّة تتألَّف من عناصر أساسيّة، لا بُدّ منها، فإذا كانت اسميّة، فلا بُدَّ من المبتدأ والخبر نحو (البابُ مُغلَق، والحصانُ سريعٌ...) أو لا بُدَّ من الحرف المشبَّه بالفعل مع اسمه وخبره نحو (إنَّ اللهَ رحيمٌ، ولعلَّ الشِّتاءَ ماطرٌ...) وإذا كانت فعليّة، فلا بُدَّ من الفعل المعلوم والفاعل نحو (حضرَ أحمدُ إلى الدّرس، وغابَ حسنٌ...) أو من الفعل المجهول ونائب الفاعل نحو (فُتِحتِ المدينةُ البارحةَ، ويُدفَعُ ثمنُ البضاعةِ لاحقاً...) أو من الفعل النّاقص مع اسمه وخبره نحو (كان اللهُ رحيماً، وليسَ الظُّلمُ دائماً...) ولمّا كان الفعلُ في الاستعمال اللُّغويّ لا ينفصلُ عن فاعله، ويُلازمُه، ولا يُمكنه أن يقومَ بدونه، وكان مع فاعله جملة بمنزلة المبتدأ والخبر، صار وحدَه شبيهاً بالجملة، ولمّا كان العربُ لا يُضيفون الجملةَ في كلامهم إلى كلمة أخرى، **حملوا** عليها في هذا الحكم الفعلَ الّذي أشبهَها في خصيصة من خصائصها اللُّغويّة.

55. بناءُ الضّمير:[1]

الضّمائرُ في كلام العرب عناصر لغويّة أوجدوها؛ لتحلَّ محلَّ الأسماء اختصاراً، وتجنُّباً لتكرار الأسماء، وجعلوها للمتكلِّم نحو (أنا، ونحنُ، وياء

---

[1]. يُنظر: ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 50/1، وابن الخشّاب، المرتَجل في شرح الجمل، ص: 286، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 31/1، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، 210/2، واللّبديّ، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1405هـ-1985م، ص: 172.

المتكلِّم...) وللمخاطَب نحو (أنتَ، وأنتِ، والتَّاءُ المتحرِّكة، وكاف الخطاب...) وللغائب نحو (هو، وهيَ، وهاء الغائب...) وجعلوها في باب الأسماء، ولكنَّهم بَنَوها، ولم يُعربوها بالرَّغم من أنّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ.

و**حملها** العربُ في بنائها على حرف المعنى في بنائه، فحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ دائماً.

والّذي جوَّزَ هذا **الحملَ** النَّحويّ في هذا الحكم النَّحويَّ وجودُ خصائص لغويّة جعلت الضّمائرَ تُشبهُ حروفَ المعاني، منها أنَّ حرف المعنى لا يدلُّ على معنى قائم في ذاته، فمعناه لا يتوضَّح إلّا بإيراده مع كلمة أخرى تكون فعلاً نحو (لم يذهب، ولن أُسافرَ، وقد شرَحَ...) أو اسماً نحو (إلى الجمعةِ، وإنَّ الحقَّ واضحٌ، وأكرمْ أباكَ ثُمَّ صديقَكَ...) فحرفُ المعنى الجازم (لم) توضّح معناه بالفعل (ذهبَ) وحرفُ المعنى النّاصب (لنْ) توضّح معناه بالفعل (أُسافرَ) وحرفُ المعنى المُهمَل (قدَ) توضّح معناه بالفعل (شرحَ) وحرفُ المعنى الجارّ (إلى) توضَّح معناه بالاسم المجرور (الجامعة) وحرفُ المعنى (إنَّ) توضّح معناه باسمه (الحقَّ) وخبره (واضحٌ) وحرفُ المعنى (ثُمَّ) توضَّح معناه بالمعطوف عليه (أباكَ) والمعطوف (صديقَكَ) وهكذا... وكذلك الضّميرُ لا يُعرَف المقصودُ به غالباً إلّا إذا تقدَّمه اسمٌ سبقه يكونُ الضّميرُ في السّياق بدلاً من هذا الاسم نحو (محمّدٌ هو الّذي أكرمني، وخديجةُ هي مَن أرشدَتني...) فالضميرُ (هو) في الجملة الأولى عُرِف المقصود به بالاسم (مُحمّدٌ) والضَّميرُ (هِيَ) في الجملة الثّانية عُرِف المقصودُ به بالاسم (خديجةُ) وهكذا... وقد يُحدِّدُ المقامُ المقصودَ به نحو (أنتَ قرأتَ القصيدةَ، وأنا شرحتُها...) فالمقام حدَّد المقصود بضمير الخطاب (أنتَ) لأنّك أشرتَ إلى شخصٍ تحدِّثه، وكذلك حدَّد

المقصودَ بضمير المتكلِّم (أنا) الّذي قصدتَ به نفسكَ؛ لأنّكَ أشرتَ إلى نفسكَ، وهكذا...

ويُضاف إلى ذلك أنّ الضَّميرَ أشبَه حرفَ المعنى في وضعه اللُّغويّ أي في عدد الأحرف الّتي يتألَّف منها، فالضّميرُ التّاءُ المتحرِّكة (تُ، تَ، تِ) تتألّف من حرف واحد، فأشبهت حرفَ المعنى تاءَ التأنيث السّاكنة (تْ) الّتي تتألّف من حرف واحد أيضاً، والضّميرُ كافُ الخطاب (كَ، كِ) في نحو (أدعوكَ، وأسألكِ...) يتألّفُ من حرف واحد، فأشبهَ حرفَ المعنى كافَ الخطاب الّتي تتألّف من حرفٍ واحدٍ أيضاً (كَ) في نحو (ذلكَ، وهناكَ) والضّميرُ (هُوَ) يتألَّف من حرفين، فأشبَهَ حرفَ المعنى (أوْ) العاطفة الّتي تتألّف من حرفين أيضاً، والضَّميرُ (أنتَ) يتألَّفُ من ثلاثةِ أحرف، فأشبَهَ حرفَ المعنى (على) الّذي يتأَلف من ثلاثة أحرف أيضاً، وهكذا الأمرُ في كلِّ الضّمائر.

وكذلك أشبَهت الضّمائرُ حروف المعاني في الجمود، وعدم التّصرُّف بمعنى أنّها لازمت في الاستعمال اللُّغويّ صيغة صرفيّة واحدة ثبتت عليها. فلمَّا لاحظَ العربُ الأوائلُ الفِصاحُ أنَّ الضَّمائرَ تُشبِه أحرفَ المعاني في بعض جوانبها اللّغويّة، النّحويّة، والصّرفيّة، أخرجوها من الإعراب، وبَنوها، و**حملوها** في هذا البناء على أحرف المعاني، **فحملوا** في هذا الحكم النّحويّ الاسمَ على الحرف دون اعتبار لاختلاف الأبواب والوظائف النّحويّة بينهما. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

56. جواز إتيان ضميرَي الرَّفع والنَّصب منفصلين:[1]

جعل العربُ الضّمائرَ في كلامهم بحسب استعمالها الإعرابيّ في السّياق النّحويّ التّركيبيّ ثلاثةَ أقسامٍ، هي: ضمائرُ الرَّفع (أنا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ، التاءُ المتحرِّكة، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المؤنَّثة المخاطبة، نون النسوة، نا الدّالة على الفاعلين) وضمائرُ النَّصب (إيّايَ، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكُما، إيّاكُم، إيّاكُنَّ، إيّاهُ، إيّاها، إيّاهُما، إيّاهم، إيّاهُنَّ، ياءُ المتكلِّم، كاف الخطاب، هاء الغائب، نا الدَّالة على المفعولين) وضمائرُ الجرّ (ياءُ المتكلِّم، كاف الخطاب، هاء الغائب، نا الدَّالة على المفعولين).

واستعملوا ضمائر الرَّفع منفصلةً ومتّصلة بينما استعملوا ضمائرَ الجرّ متَّصلة فقط، فأجازوا أن يأتي ضميرُ الرَّفع منفصلاً في اللّفظ والكتابة، مستقلّاً، غير متَّصلٍ بكلمة أخرى نحو (أنا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هنَّ) وأجازوا أن يأتي متّصلاً بكلمة أخرى في الكتابة واللّفظ نحو (التّاءُ المتحرِّكة، ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المؤنَّثة المخاطبة، نون النسوة، نا الدّالة على الفاعلين) نحو (كتبْتُ، وأسرِعا، واجلسوا هنا، وأنتِ تسألين كثيراً، والزمْنَ الهدوءَ، وعُدْنا إلى منازلنا).

والّذي دفعهم إلى إجازة إيرادها منفصلة في الاستعمال اللّفظيّ والكتابيّ أنّهم **حملوها** على الاسم المرفوع. فلمّا كان الاسمُ المرفوعُ سواءٌ أكان مبتدأً أم خبراً أم فاعلاً أم نائبَ فاعلٍ أم معمولاً مرفوعاً لفعل ناقص أو لحرف مشبَّه بالفعل يأتي

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 343–344.

في الاستعمال اللُّغويّ منفصلاً عن عامله نحو (أحمدُ صادقٌ، وسمعَ محمّدٌ النِّداءَ، وأُصلِحَ الخطأُ، وكانَ الوضعُ صعباً عليَّ، وإنَّ المسألةَ بسيطةٌ...) وكان ضميرُ الرَّفع يُستعمَل في الكلام العربيّ بدلاً من الاسم الظَّاهر المرفوع نحو (أنتَ صادقٌ، وعرفْنا الحقيقةَ، واسألوا أهلَ العلمِ...) **حملَه** العربُ عليه في جواز استعماله منفصلاً في اللَّفظ والكتابة.

والَّذي سوَّغ لهم هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ وجود خصائص لغويّة جعلت الضَّميرَ يُشبه الاسمَ الظّاهرَ المرفوع، منها أنّ كليهما من باب صرفيّ واحد، هو بابُ الاسميّة، وأنَّ وظيفتَهما النَّحويّة السِّياقيّة واحدة. فكلاهما يردُ في الجملة العربيّة مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، ونائبَ فاعل، ومعمولاً مرفوعاً للفعل النَّاقص، ومعمولاً مرفوعاً للحرف المشبَّه بالفعل. فلمّا كان الواقعُ اللُّغويُّ بينهما متقارِباً، سهُل، واستُحسِن، وساغ، وجاز **حملُ** ضمير الرَّفع في هذا الحكم النّحويّ على الاسم الظّاهر المرفوع.

وكذلك أجاز العربُ في كلامهم أن يُستعمَل ضميرُ النَّصب منفصلاً في اللّفظ والكتابة، مستقلّاً بذاته، غير متّصل بكلمة أخرى نحو (إيّاكَ ناديتُ، وإيّانا قصدَ الوالدُ بكلامه، وإيّاكِ أحببْتُ...) واستعملوه متّصلاً بكلمة أخرى تكون فعلاً نحو (ساعدَني أحمدُ في شرح القصيدة، وعلّمتُكَ فعلَ الخيرِ...) أو حرفاً مشبّهاً بالفعل نحو (إنّكَ على حقٍّ فيما تقول، ولعلّني أعطيكَ بعضَ المال...).

وحملوه في إيراده منفصلاً في اللفظ والكتابة على الاسم الظّاهر المنصوب الّذي يرد في الكلام مفعولاً به، وظرفاً، ومفعولاً مطلقاً، ومفعولاً لأجله، وحالاً، وتمييزاً... نحو (فهمتُ قصدَكَ، وأقابلُكَ يومَ الجمعة، واقتحمْتُ القلعةَ اقتحاماً قويّاً...).

والّذي جوّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ وجودُ بعض الخصائص اللُّغويّة الّتي امتاز بها ضميرُ النّصب، وهذه الخصائصُ جعلته شبيهاً بالاسم الظّاهر المنصوب الّذي يردُ في التّركيب منفصلاً عن عامله بكلمة أُخرى تكون حاجزاً بينهما نحو (أخذَ أحمدُ الكتابَ، وكان الأمرُ سهلاً...) فالمفعولُ به (الكتابَ) لم يرد في الجملة مباشرةً بعد عامله (أخذَ) والخبرُ المنصوب (سهلاً) لم يرد في الجملة مباشرة بعد عامله (كان). ومن هذه الخصائص أنّ كليهما من باب صرفيّ واحد، هو بابُ الاسميّة، وأنّ كليهما يؤدِّي في السِّياق النّحويّ التَركيبيّ الوظيفةَ النّحويّة ذاتَها مع الانتباه إلى أنّ ضميرَ النّصب لا يردُ في كلِّ المواقع المنصوبة الّتي يردُ فيها الاسمُ الظّاهرُ، فهو يرد مفعولاً به نحو (علَّمتُكَ كيفَ تصدُقُ، وأعطيتَني مئةَ كتاب...) واسماً للحرف المشبَّه بالفعل نحو (إنّهُ طويلٌ جدّاً، وكأنّكَ عرفتَ أسلوبي في الكلام...) فأشبه الاسمَ الظّاهرَ المنصوب في أداء هاتين الوظيفتين النّحويَّتين، ولكنَّه لا يرد حالاً، ولا تمييزاً، ولا مستثنى، ولا ظرفاً، ولا مفعولاً لأجله...

فلمّا كان الوضعُ اللّغويّ لكلٍّ من المحمول عليه، وهو الاسمُ الظّاهرُ المنصوب الّذي يرد في السِّياق النّحويّ منفصلاً عن عامله في اللّفظ والكتابة، ولا يجوز البتّةَ أن يتَّصل به لا في اللّفظ ولا في الكتابة نحو (زرتُ القلعةَ، واستراحَ العاملُ ساعةً، وسارَ أحمدُ سيراً...) فالأسماءُ المنصوبة (القلعةَ، وساعةً، وسَيراً) في الجمل السّابقة لا يجوز أن تتَّصلَ بالعامل فيها لا لفظاً ولا كتابةً، وللمحمولِ، وهو ضميرُ النّصب، متشابهاً، ومتقارباً في هذه الخصائص اللُّغويّة، **حمل** العربيُّ الفصيحُ ضميرَ النّصب على الاسم الظّاهر المنصوب في إيراده منفصلاً، ساعياً وراء إقامة نظام لغويّ قويم يقوم على علاقات لغويّة

منطقيّة. وهذا النِّظامُ أكسبَ لغتَه مرونةً، وسعةً، وسهولة، وأظهرَ مرونةَ العربيّ ذاتِه، وأوضَحَ منطقَه الّذي سار على هدْيِه في بناء نظام لغته. وهذا من باب **حمل** الضّمير على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

57. منعُ استعمال ضمير الجرّ منفصلاً:[1]

ذكرتُ في القاعدة السّابقة أنّ العربَ وضعوا في لغتهم للجرّ أربعة ضمائر، هي (ياءُ المتكلّمِ، وكافُ الخطاب، ونا الدّالّة على الفاعلين، وهاء الغائب) وألزموها تأديةَ وظيفتين نحويّتين لاغير، وهي الإضافة إذا اتّصلت بالاسم الظّاهر نحو (هذا كتابي، وذاكَ قلمكَ...) والانجرارُ بحرف الجرّ إذا اتّصلت بحرف الجرّ نحو (لكَ عندي هديّتانِ، ورأيتُ عليهِ آثارَ التَّعبِ، وأخذتَ منِّي حقيبتي...) وألزموا ضميرَ الجرِّ في الاستعمال اللُّغويّ، النّحويّ، التَّركيبيّ الاتِّصالَ في اللّفظ والكتابة بكلمة أخرى تكون اسماً نحو (عملكَ، ومنزلي، ورأسُهُ، ومصيرُنا...) أو حرفَ جرّ نحو (لي، ومنكَ، وعنهُ، وإلينا...).

ومنعوا استعمالَه منفصلاً، **وحملوه** في هذا المنع في هذا الحكم النّحويّ في الاستعمال اللُّغويّ على الاسم الظّاهر المجرور. وبيانُ ذلك أنَّ الاسمَ المجرورَ في كلام العرب سواءٌ أكان مضافاً إليه أم مجروراً بحرف الجرّ لا يُستعمَل منفصلاً عن عامله أي لا يجوز الفصلُ بكلمة أخرى بينه وبينَ عامله. فالعاملُ في المضاف إليه هو الاسمُ المضاف نحو (هذا قبرُ الشَّهيدِ، وتعلَّمتُ قولَ الحقِّ...) فالمضاف (قبرُ) في الجملة الأولى عَمِل في المضاف إليه (الشَّهيدِ) وجرَّه، والمضافُ (قولَ) في الجملة الثّانية عَمِل في المضاف إليه (الحقِّ) وجرَّه،

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، 343-344.

ولا يجوز الفصلُ بينهما بكلمة أُخرى لا في اللَّفظ ولا في الكتابة، فلا يجوز مثلاً في الجملتين السّابقتين (هذا قبرُ عرفتُ الشَّهيدِ، وتعلَّمتُ قولَ اليومَ الحقِّ...).

ولا يجوز تقديمُ المضاف إليه على عامله المضاف، فلا يجوز مثلاً في الجملتين السّابقتين (هذا الشّهيدِ قبرُ، وتعلّمْتُ الحقِّ قولَ...) وكذلك الاسمُ المجرورُ لا يُستعمَل في كلام العرب منفصلاً عن عامله حرفِ الجرّ بل يأتي في السِّياق ملازماً له، بعده مباشرةِ نحو (جلستُ على الأرضِ، وقابلْتُ صديقي في الجامعة...) ولا يجوز الفصلُ بينهما بكلمة أُخرى، فلا يجوز مثلاً في الجملتين السّابقتين (جلستُ على صباحاً الأرضِ، وقابلْتُ صديقي في مقابلةً الجامعةِ...) ولا يجوز تقديمُه على عامله حرف الجرّ، فلا يجوز مثلاً في الجملتين السّابقتين (جلستُ الأرضِ على، وقابلْتُ صديقي الجامعةِ في...).

ولمّا كان ضميرُ الجرّ يأتي في السِّياق النّحويّ التّركيبيّ؛ ليؤدِّي هاتين الوظيفتين النّحويّتين اللّتين يؤدِّيهما الاسمُ الظَّاهرُ المجرورُ، صارَ شبيهاً به، ومقارباً له في هذه الخصيصة اللُّغويّة. ويُضاف إلى ذلك أنّه يُشاركه في الباب الصّرفيّ، وهو أنّ كليهما من باب الاسميّة، فضميرُ الجرّ اسمٌ، والاسمُ الظّاهرُ المجرورُ اسمٌ.

فلمّا رأى العربيّ الفصيح واضعُ اللّغة في عهدها الأوّل هذه المشترَكات اللّغويّة بين هذين العنصرين النّحويَّين، لم يتردَّد في أن **يحملَ** أحدَهما على الآخر في حكم من أحكامه النّحويّة، وبذلك صار **حملُ** ضمير الجرّ على الاسم الظّاهر المجرور في استعماله متّصلاً في اللّفظ والكتابة بعامله سواءٌ أكان اسماً مضافاً نحو (يَدي، وأَمرُك، وحِسابُنا، ونجاحُه...) أم حرف جرّ نحو (منِّي، عليكَ، لنا، إليهِ...) مستساغاً، ومُستحسَناً، ومقبولاً، وطبيعياً دفعت إليه الحاجةُ

اللُّغويّة دفعاً فِطريّاً سليماً. وهذا من باب **حمل** الضّمير على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

58. فتحُ ياء المتكلِّم:[1]

ياءُ المتكلِّم عنصر نحويٌّ استعملَه العربُ في كلامهم ضميراً يؤدِّي أربعَ وظائفَ نحويّة بحسب الكلمة الّتي يتَّصل بها. فإذا اتّصلت بالفعل، التّامّ، المعلوم، المتصرِّف، أدّت وظيفة المفعول به نحو (أَعطاني أبي كتاباً، ويُعلِّمُني أخي الحقائقَ...) وإذا اتّصلت بالحرف المشبّه بالفعل، كانت اسماً له نحو (إنّي على عَجَل من أمري، وكأنّي أَعرفُكَ من قبلُ...) وإذا اتّصلت بالاسم، أدّت وظيفةَ الإضافةِ نحو (أوَيتُ إلى منزلي، وعرفْتُ عاقبتي...) وإذا اتّصلت بحرف الجرّ، أدّت وظيفة الاسم المجرور نحو (اسمعْ منّي هذه النَّصائحَ، وأرسلْ إليَّ ما طلبتُ...).

واستعملَها العربُ ساكنةً نحو (أعطانيْ، وكتابيْ، وليْ...) مستثقلين الحركةَ عليها، ومنهم مَن فتَحها نحو (أعطانيَ، وكتابيَ، وليَ...).

فالّذين فتحوها، وأبعدوا عنها التَّسكينَ، **حملوها** في هذا الحكم الصَّرفيّ على كاف الخطاب الّتي تكون للمفرَد المذكَّر نحو (أعطاكَ، وكتابُكَ، ولكَ...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ في هذا الحكم الصَّرفيّ لعنصر نحويٍّ على عنصر نحويّ آخر، وحسَّنه، وجوَّزه، وجعله مستساغاً وجودُ خصائص لغويّة مشترَكة بين العنصر النّحويّ المحمولِ، وهو ياءُ المتكلِّم، وبين العنصر النّحويّ المحمولِ عليه، وهو كافُ الخطاب، ومن هذه الخصائص أنّ كليهما

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النّحو، ص: 116/2.

من باب نحويّ واحد، هو باب الضّمائر، فياءُ المتكلِّم ضمير، وكافُ الخطاب ضمير، وأنّ كليهما يؤدِّي في السِّياق النّحويّ التَّركيبيّ الوظائفَ النّحويّةَ ذاتَها، وهي وظيفةُ المفعوليّة حين الاتِّصال بالفعل التّامّ، المعلوم، المتصرِّف نحو (أهداني أبي معطفاً، وأكرمَكَ بكتابٍ...) ووظيفةُ الاسميّة للحرف المشبَّه بالفعل حينَ الاتِّصال بالحرف المشبَّه بالفعل نحو (إنِّي قادمٌ نحوكَ، وكأنّكَ مريضٌ...) ووظيفةُ الإضافة حين الاتِّصال بالاسم نحو (وقفْتُ في مكاني أنتظرُ خروجَكَ من القاعة...) ووظيفةُ الانجرار بحرف الجرّ حين الاتِّصال بحرف الجرّ نحو (هذه السَّيّارةُ لي، وذلكَ الهاتفُ لكَ...).

وكافُ الخطاب في كلام العرب إذا كانت للمفرَد المذكَّر المُخاطَب، كانت مفتوحةً نحو (سألتكَ، ويدُكَ، وعليكَ...) ولمّا كانت ياءُ المتكلِّم بصفتها عنصراً نحوياً ضميراً تُشبِه كافَ الخطاب في هذه الخصائص اللُّغويّة، تشجَّع العربيّ الفصيحُ على **حملها** على كاف الخطاب في هذا الحكم الصَّرفيّ، ففَتحها. وهذا من باب **حمل** الضّمير على الضّمير في حكم من أحكامه النّحويّة.

59. بناءُ أسماء الإشارة:[1]

أسماءُ الإشارة عناصر لغويّة أوجدها العربُ في كلامهم للإشارة بها إلى شيء معيّن، وما أُشيرَ إليه بها يردُ بعدها، ويُسمَّى مشاراً إليه، وأسماءُ الإشارة هي (ذا، ذهِ، تِي، تِهِ، ذانِ، ذَينِ، تانِ، تَيْنِ، أُولاءِ، هُنا، ثَمَّ) فيُقالُ في الإشارة: (ذا أحمدُ، وذِهِ فاطمةُ، وتِي جبالٌ، وذانِ حصانانِ... وهنا الجامعةُ...).

---

[1]. يُنظر: ابن الخَشّاب، المُرتَجل في شرح الجُمل، ص: 103، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 32/1، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 33، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 211/2.

وألزم العربُ آخرَها البناءَ على حركةٍ واحدة لا تُفارقُها أيّاً كان موقعُها الإعرابيُّ في الجملة نحو (ذا أخي، وعرفتُ ذا الأمرَ، وتحدَّثتُ مع ذا الرَّجلِ...) ولم يُعربوها على الأصل في الأسماء؛ لأنّها أسماء، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

و**حملوها في** هذا الحكم النَّحويّ، وهو البناءُ، على حرف المعنى، وهو حرفُ الإشارة الّذي لم ينطقوا به، ولم يستعملوه في كلامهم، ولم يضعوا له لفظاً يُعرَف به، وحرفُ المعنى في كلام العرب حكمُه البناءُ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ**، وسوّغه، وشجّع عليه أنّ أسماء الإشارة أشبهت حرفَ الإشارة غيرَ المنطوق به في خصيصتين لغويَّتين، الأولى معنويّة، والثّانية لفظية، فأمّا المعنويّة، فإنّ أسماءَ الإشارة أشبهت حرف الإشارة في الدَّلالة على معنى الإشارة، وأمّا اللّفظية، فأسماءُ الإشارة جمدت على صيغة صرفيّة واحدة مثلما جمدَ حرفُ المعنى على صيغة صرفيّة واحدة. فلمّا كان الواقعُ اللغويّ للمحمولِ أسماء الإشارة، والمحمولِ عليهِ حرفِ الإشارة متقارباً ومتشابهاً، لم يجد العربُ حرجاً في **حملها** عليه في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناء. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

60. بناء الأسماء الموصولة:[1]

الأسماء الموصولة عناصر نحويّة أوجدها العربُ في كلامهم؛ للدّلالة بها على معانٍ نحويّة مُعيَّنة، وهي (الّذي، الّتي، اللّذانِ، اللَّذيْنِ، اللّتانِ، اللَّتَينِ، اللّاتي، اللّائي، اللّواتي، الّذينَ، مَنْ، ما) وألزموها جملةَ الصِّلة الّتي تأتي بعدَ الاسم الموصول، وتتضمّن ضميراً يعودُ على الاسم الموصول، ويربطُها به، سمّوه عائداً، وجعلوا وظيفةَ جملة الصِّلة توضيحَ المعنى المقصود بالاسم الموصول نحو (أكرمتُ الّذي جاءني، وهذه الفتاةُ الّتي ساعدتني، واستقبلْتُ الّذينَ دعوتُهم...) فلولا جملةُ الصّلة (جاءني) ما عُرِف المقصود بالاسم الموصول (الّذي) ولولا جملةُ الصّلة (ساعدتني) ما عُرِف المقصود بالاسم الموصول (الّتي) ولولا جملةُ الصِّلة (دعوتُهم) ما عُرِف المقصود بالاسم الموصول (الّذينَ) وهكذا...

وبنَى العربُ الاسمَ الموصول، ولم يُعربوه بالرَّغم من أنّه اسمٌ، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ، فألزموا آخره حركةً واحدة أيّاً كانَ موقعُه الإعرابيُّ في الجملة نحو (فهِمَ المُحاضرةَ الّذي انتبهَ إلى الشَّرح، وأخرجْتُ الّذي لم ينتبهْ إلى الشَّرح، وانتبهْ إلى الّذي ينصحُكَ...).

و**حملَ** العربُ الاسمَ الموصول في بنائه على حرف المعنى في بنائه بالرَّغم من اختلاف الباب الصّرفيّ بينهما. فالاسمُ الموصول، بابُه الصّرفيّ الأسماءُ، وحرفُ المعنى، بابُه الصَّرفيُّ الحروفُ.

---

[1]. يُنظَر: ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 50/1، وابن الخَشّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 100-101، 286، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 379، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 211/2.

والّذي أجازَ هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويٍّ على عنصر نحويّ آخر ليس من بابه الصّرفيّ خصيصتان لغويّتان مشتركتان بينهما، الأولى معنويّة، والثّانية لفظيّة. فأمّا الخصيصة اللّغويّة المعنويّة، فالاسمُ الموصولُ يحتاجُ إلى جملة الصِّلة، ويفتقرُ إليها؛ لِيُعرَف المقصود به، وهذا ما أوضحتُه في الأمثلة السّابقة، فلا قيمة معنويّة، ولا فائدة نحويّة سياقيّة للاسم الموصول دون جملة الصِّلة، وكذلك حرفُ المعنى يحتاجُ إلى الكلمة الّتي بعده، ويفتقرُ إليها؛ ليُعرَف المقصود به، فلا قيمة معنويّة، ولا فائدةَ نحويّة سياقيّة له من دون الكلمة الّتي يدخل عليها، وتأتي بعده. فحروفُ الجرِّ مثلاً حروفُ معانٍ تفتقرُ إلى الاسم المجرور، وتحتاجُ إليه لمعرفة معناها ودلالتها نحو (نظرتُ إلى...، وكتبتُ على...) فلا قيمة معنويّة لحرفي الجرّ (إلى، وعلى) في الجملتين السَّابقتين؛ لعدم وجود اسم مجرور بعدهما، فإذا ذُكِر الاسمُ المجرورُ بعدهما نحو (نظرْتُ إلى البحرِ، وكتبتُ على الدَّفترِ...) ظهرت قيمتُهما المعنويّة، وعُرِف المقصودُ بهما، وهو دلالةُ (إلى) على معنى الغاية، ودلالةُ (على) على معنى الاستعلاء، وكذلك أحرفُ الجزم أحرفُ معانٍ لا يُعرَف المقصود بها دون ذكر الفعل المضارع الّذي تدخل عليه، فهي تحتاجُ إلى الفعل المضارع، وتفتقر إليه؛ لتحديد قيمتها النّحويّة السِّياقيّه نحو (لم... حسنٌ اليومَ، ولا... على أحدٍ....) فلا قيمة نحويّة معنويّة في الجملتين السّابقتين لحرفي الجزم (لم، ولا) لعدم ذكر الفعل المضارع بعدهما، ولكن إذا ذُكِر نحو (لم يأكلْ حسنٌ اليومَ، ولا تكذبْ على أحدٍ...) عُرِف المقصود بهما، وهو نفي أكل حسن في الجملة الأولى، والنّهيُ عن الكذب في الجملة الثّانية، وهكذا... والخصيصةُ اللّغويّة المشترَكة بينهما الّتي سوّغت هذا **الحملَ** النّحوي،

وأجازته، وأنفذته، هي خصيصة صرفيّة، وهي جمودُ الأسماء الموصولة، وعدمُ تصرّفها، ولزومها لفظاً واحداً، وكذلك حروفُ المعاني جامدة على صيغة صرفيّة واحدة.

فلمّا لاحظ العربيُّ الفصيحُ ملاحظةً لغويّة، فِطريّةً، سليمة هذا التّقارُب والتّشابُه اللُّغويَّين بينهما، اكتفى بهما **لحمل** الأسماء الموصولة في حكم بنائها على حروف المعاني في بنائها دون اعتبار للاختلافات اللّغويّة الأُخرى بينهما كاختلاف الباب الصَّرفيّ مثلاً. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النَّحويّة.

61. زيادةُ الفاء في خبر الاسم الموصول:[1]

إذا وقع الاسمُ الموصول في الاستعمال اللُّغويّ مبتدأً، وكان خبرُه جملةً فعليّة نحو (الّذي بنى المسجدَ فقدَّرْنا عملَه، والّتي أعملتْ عقلَها، فقد نجحتْ...) أو شِبهَ جملة نحو (الّذي بنى المسجد، ففي الجنّة، والّتي أعملتْ عقلَها، فبيْننا...) أجاز العربُ دخول الفاء الزائدة في خبره، وهذا ما لاحظناه في الجمل السّابقة، فالفاءُ الدّاخلة على الأخبار (فقدّرْنا عملَه، وفقد نجحت، وففي الدّار، وفبيْننا) زائدة.

و**حملَ** العربُ زيادتها في هذا الموضع على وجوب زيادتها في جواب الشَّرط نحو (مَنْ بنى المسجدَ، فقد قدَّرْنا عملَه، وإنْ أعملتْ فاطمةُ عقلَها، فقدْ نجحتْ، ومَن بنى المسجدِ، ففي الجنّة، وإنْ أعملتْ فاطمةُ عقلَها، فبيْنَنا...).

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 272/2.

والّذي سوّغ هذا **الحملَ** في هذا الحكم النّحويّ بالرّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما، واختلاف الوظيفة النّحويّة السِّياقيّة التّركيبيّة للمحمول، وهو خبر الاسمُ الموصول، والمحمولِ عليه جوابِ الشَّرط، وجودُ خصيصة لغويّة مشترَكة بينهما، وهو الدّلالة على العموم، والافتقارُ. فالاسمُ الموصولُ، معناهُ العموم، وهو يفتقرُ إلى جملة الصِّلة؛ لإتمام معناه، وكذلك اسمُ الشَّرط يدلُّ على العموم، ويفتقرُ إلى جملتي الشَّرط والجواب؛ لمعرفة المقصود به، وهو لا يرد في الاستعمال اللّغويّ من دونهما، فلا يُمكننا أن نستعملَ أداةَ الشّرط من دون فعل الشَّرط وجوابه، فهو ملازم لهما، وهما ملازمان له، وكذلك الاسمُ الموصولُ ملازِم لجملة الصِّلة، وهي ملازمة له. ولمّا كان الواقعُ اللغويّ لهما كذلك، **حملَ** العربُ خبر الاسم الموصول المبتدأ إذا كان جملة فعلية أو شبهَ جملة على جواب الشَّرط في جواز زيادة الفاء في خبره. وهذا من باب **حمل** اسم مبنيّ على اسم مبنيّ آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

62. منعُ تقديم جملة الصِّلة:[1]

جعلَ العربُ الوظيفةَ النّحويّة لجملة الصِّلة توضيحَ المقصود بالاسم الموصول الّذي تليه، وجعلوا ترتيبَها النّحويّ السِّياقيّ في التّركيب الّذي تردُ فيه بعد الاسم الموصول مباشرة نحو (عَزفتُ على الآلةِ الّتي تدرَّبْتُ عليها، وجلس أحمدُ على الكرسيّ الّذي وُضِعَ له، والّذينَ تعاونوا معنا قابلناهم بالإحسان...) وجعل العربُ الاسمَ الموصول مع صلته متلازمين في الاستعمال النّحويّ التّركيبيّ، فلا يجوز أن يردَ أحدُهما في السِّياق دون الآخر، فلا يجوز في

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 303.

الجمل السّابقة (عزَفْتُ على الآلة... تدرَّبْتُ عليها، وجلسَ أحمدُ على الكرسيِّ... وُضِعَ له، و... تعاونوا معنا قابلْناهُم بالإحسان...) بحذف الاسم الموصول وإبقاء جملة الصِّلة، ولا يجوز فيها كذلك أيضاً (عزفتُ على الآلة الّتي...، وجلسَ أحمدُ على الكرسيّ الّذي...، والّذين... قابلناهم بالإحسان...) بذكر الاسم الموصول وحذف جملة الصّلة، فجعلوهما في الاستعمال النّحويّ بمنزلة الكلمة الواحدة.

ومنع العربُ تقديم جملة الصِّلة أو تقديم أيّ عنصر ينتمي إليها على الاسم الموصول، فلا يجوز في الجمل السّابقة (عَزفتُ على الآلةِ تدرَّبْتُ عليها الّتي...، وعزفتُ على الآلة عليها الّتي تدرَّبْتُ، وجلس أحمدُ على الكرسيّ وُضِعَ له الّذي...، وجلس أحمدُ على الكرسيّ له الّذي وُضِعَ...، وتعاونوا معنا الّذينَ قابلناهم بالإحسان، ومعنا الّذينَ تعاونوا قابلناهم بالإحسان...) بتقديم جملة الصِّلة أو بتقديم عنصر نحويّ ينتمي إليها، على الاسم الموصول.

و**حملَ** العربُ الاسمَ الموصولَ في هذا الحكم النّحويّ، وهو منع تقديم صلته أو جزءٍ منها عليه، على منع تقديم أحرف الكلمة الواحدة بعضِها على بعض، فلا يجوز في كلمة (كتاب) مثلاً أن تتقدَّمُ أحرفُ هذه الكلمة بعضها على بعض، ولا يجوز في كلمة (في) مثلاً أن يتقدَّم أحد حرفيه على الآخر، ولا يجوز في كلمة (ابتسَمَ) مثلاً أن تتقدَّمَ أحرفُها على بعض؛ لأنّ جزءَ الكلمة، وهو الحرفُ الّذي تتألّف منه، في كلام العرب لا يتقدّمُ عليها. فحفاظُ الأحرف على ترتيبها المكانيّ في بنية الكلمة ضروريٌّ؛ للحفاظ على معناها الّذي وُضِعت في اللُّغة من أجله. ولمّا كان الاسمُ الموصولُ مع صلته بمنزلة الكلمة

الواحدة، **حُمِلَ** عليها في هذا الحكم النّحويّ، وهو منعُ تقديم صلته أو جزء منها عليه، وهذا **حملٌ** نحويٌّ بناءَ على حكمٍ صرفيّ.

63. بناء أسماء الاستفهام:[1]

أسماء الاستفهام عناصر نحويّة أوجدها العربُ في كلامهم للاستفسار، والاستعلام، والاستخبار من المخاطَب المسؤول عن خبر أو شيء لا يعرفُه المتكلِّم السّائل نحو (منْ أنت؟ وماذا فعلتَ البارحة؟ ومتى تُغادرُ المدينةَ؟ وكم عمرُكِ؟...) وأسماءُ الاستفهام الّتي استعملها العربُ في لغتهم هي (مَنْ، ومَنْذَا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وأنَّى، وكيفَ، وأيّ، وكمْ).

وجعلها العربُ مبنيّة، فألزموا آخرها حركةً واحدة، ولم يُعربوها بالرَّغم من أنّها أسماء، والأصلُ في الأسماء في اللغة العربيّة الإعرابُ.

و**حملوها** في بنائها على حرف المعنى، وحرفُ المعنى في كلامهم مبنيّ دائماً، **فحملوها** في هذا الحكم النّحويّ على همزة الاستفهام، وهمزةُ الاستفهام حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب، حكمُه البناءُ دائماً، **فحملوها** في البناء على همزة الاستفهام، ولم يفعلوا العكسَ أي **لم يحملوا** همزةَ الاستفهام عليها؛ لأنّ همزة الاستفهام أمُّ الباب، وجُعِلت همزةُ الاستفهام أُمَّ الباب في أداء معنى الاستفهام؛ لأنّ الأصلَ في الاستفهام أن يكون بحرف المعنى.

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 230، وابن الخشَّاب، المرتَجَل في شرح الجمل، ص: 100-101، 315-316، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 1/31-32، والأنباريّ، أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدِّين، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأَدِلّة، تح: سعيد الأَفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريّة، 1377هـ-1957م، ص: 40.

والّذي أجاز لهم هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعناصر نَحويّة متعدِّدة، هي أسماء الاستفهام، على عنصر نحويّ آخر، هو همزة الاستفهام، اتِّسامُها بخصيصتين لغويّتين، الأولى معنويّة، والثّانية لفظية، مِمّا جعلها شبيهة بحرف الاستفهام، وقريبةً إليه. فأمّا الخصيصة اللُّغويّة المعنويّة، فأسماءُ الاستفهام تؤدِّي في اللغة العربيّة معنى الاستفهام، وكذلك همزةُ الاستفهام، وظيفتُها النّحويّة في السّياق والاستعمال تأديةُ معنى الاستفهام، وأمّا الخصيصةُ اللّغويّة اللَّفظيّة، فأسماءُ الاستفهام لزمت في الاستعمال صيغة صرفيّة واحدة، فهي جامدة، لا تتصرَّف، وكذلك همزةُ الاستفهام لزمت صيغةً صرفيّة واحدة؛ فهي جامدة على شكل لفظيّ واحد، فلا تقبل أيَّة زيادة في لفظها أو أيَّ حذفٍ منها. فلمّا كان هذا هو الواقعُ اللُّغويُّ للمحمول أسماءِ الاستفهام، وللمحمولِ عليه همزةِ الاستفهام، لم يجد العربيُّ الفصيحُ أيَّ حرج لغويٍّ أو مانع آخر يمنعُه من **حملها** عليها في هذا الحكم النّحويّ.

ونلاحظُ أنّ الّذي سوَّغ هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الباب النّحويّ سببان، أحدهما نحويٌّ، وهو الشَّبهُ المعنويّ بين المحمولِ والمحمولِ عليه، وهو تأديةُ معنى الاستفهام، وكونُهما من باب نحويٍّ واحد من حيثُ الوظيفةُ النّحويّةُ، والسَّببُ الثّاني صرفيٌّ، وهو الجمودُ على صيغة صرفيّة واحدة في الاستعمال، ولا عبرةَ للاختلاف في الباب الصّرفيّ بينهما، فصحيحٌ أنّ أسماء الاستفهام وهمزةَ الاستفهام تتّفقُ في نقطة تأدية الوظيفة النّحويّة، ولكنّها تختلفُ في الباب الصّرفيّ، فأسماءُ الاستفهامُ، بابُها الصّرفيّ الأسماءُ بينما همزةُ الاستفهامُ، بابُها الصّرفيّ حروفُ المعاني. ولمّا كانت الغايةُ من هذا **الحمل** النَّحويّ خدمةَ اللُّغة،

ونظامَها النَّحويّ، لم يأبَه العربيُّ الفصيحُ بهذا الاختلاف. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النَّحويّة.

64. نصب تمييز (كم) الاستفهاميّة:[1]

ذكرتُ في قاعدة سابقة في هذا الكتاب أنّ (كم) الاستفهاميّة محمولةٌ في بنائها كغيرها من أسماء الاستفهام على همزة الاستفهام. و(كم) الاستفهاميّة عنصر نحويٌّ أوجده العربُ في لغتهم للسُّؤال به عن عدد يرغبُ السَّائلُ بمعرفته، وجعلوها مُبهَمة، وهذا ما جعلها تحتاجُ إلى عنصر نحويّ آخر، يُفسِّرها، ويُوضّحها، ويُزيلُ غموضَها، ويُبيِّن المقصود بها نحو (كم بيتاً في هذا الحيّ؟ وكم سفينةً عبرتْ من المضيق اليومَ؟...) والجوابُ عليها يكونُ عدداً نحو (خمسونَ بيتاً، وسبع وستّون سفينةً...) مثلاً، ولولا التّمييزُ (بيتاً) في الجملة الأولى، والتّمييزُ (سفينةً) في الجملة الثّانية، ما عُرِف المقصودُ بها.

وجعل العربُ تمييزَها منصوباً في اللّفظ والإعراب، **فحملوه** في النَّصب على نصب تمييز الأعداد المركَّبة من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ) نحو (ألَّفْتُ سبعَ عشرةَ قصيدةً، وأنفقَ أبي تسعةَ عشرَ ديناراً...).

والّذي سوَّغ هذا **الحملَ**، وجوَّزه، وجعل العربَ يستحسنونه، ويُقبلون عليه وجودُ بعض الميزات والنّواحي اللُّغويّة الّتي جعلت (كم) الاستفهاميّة شبيهةً بالعدد المركَّب، وقريبةً إليه. ومن ذلك دلالتُها على العدد، وجمودُها على صيغة صرفيّة، واحدة فهي لا تتصرَّف، ولا تقبل أيَّ تغيير في بنيتها الصَّرفيّة بالزِّيادة، أو الحذف، أو الإدغام، أو غيرها... فهي لا تُشتَقُّ من غيرها، ولا يُشتَقُّ منها،

---

[1]. يُنظر: الوراق، علل النّحو، ص: 404، والأنباري، أسرار العربيّة، ص: 215.

وكذلك الأعدادُ المركَّبة جامدةٌ، لا تقبل أيّ تغيير في بنيتها الصَّرفيّة، فلا يزادُ فيها شيء، ولا يُحذَف منها شيء، ولا تُشتقُّ من كلمة أُخرى، ولا تُشتَقّ منها كلمةٌ أُخرى، ويُضاف إلى ذلك أنّ (كم) الاستفهاميّة لا تُستعمَل في الكلام العربيّ من دون تمييزها مذكوراً نحو (كم فقيراً أكرمْتَ؟ وكم قلعةً فتحَ البطلُ؟...) أو محذوفاً إذا دلّ عليه دليلٌ نحو (كم عمركَ؟ وكم قرأتَ من هذا الكتابِ؟...) أي (كم سنةً عمرُكَ؟ وكم صفحةً قرأتَ من هذا الكتابِ؟...) فهما عنصران نحويّان متلازمان في الاستعمال اللُّغويّ النَّحويّ، وكذلك العددُ المركَّب لا يُستعمَل في الكلام العربيّ من دون معدوده الّذي هو تمييزٌ له، فهما عنصران نحويّان متلازمان في الاستعمال اللُّغويّ النّحويّ، وكذلك أشبهَت العددَ المركَّبَ في عدم جواز تقديم تمييزه عليه، فلا يجوز (سنةً كم عمرُك؟ وكتاباً كم قرأتَ في الصّيف؟) بتقديم تمييز (كم) الاستفهاميّة عليها مثلما لم يجز (استقبلتُ متفوّقاً أحدَ عشرَ، وهبطتْ في المطار طائرةً أربعَ عشرةَ...) بتقديم التّمييز على مُميَّزِهِ العددِ المركَّب (أحدَ عشرَ، وأربعَ عشرةَ...) ويُضاف إلى ذلك أيضاً أنّ (كمْ) الاستفهاميّة مبنيّة، لازمَ السُّكونُ آخرها أيّاً كان موقعُها الإعرابيُّ في الجملة نحو (كمْ شجرةً في الحقل؟ وكمْ بيتاً اشتريتَ؟ وكم سنةً درسْتَ في الجامعة؟ وكمْ مرَّةً شاهدتني في السُّوق؟...) فهي في الجملة الأولى مبتدأ مرفوع، وفي الجملة الثّانية مفعول به منصوب، وفي الجملة الثّالثة ظرفُ زمان منصوب، وفي الجملة الرّابعة مفعولٌ مطلق منصوب، وآخرُها في كلِّ الحالات الإعرابيّة ظلَّ ساكناً، وكذلكَ الأعدادُ المركَّبةُ مبنيّةٌ، فآخرُ جزأيها يلازمُ الفتحَ أيّاً كان موقعُها الإعرابيُّ في الجملة نحو (أحدَ عشرَ رجلاً حملوا هذه الصّخرةَ، وسبحَ اليومَ أحدَ عشرَ صبيّاً، وأحصيتُ في السَّماء أحدَ عشرَ كوكباً،

ووُزِّعَ هذا الطّعامُ على أحدَ عشرَ محتاجاً...) فالعددُ المركّبُ (أحدَ عشرَ) في الجملة الأولى مبتدأ مرفوع، وفي الجملة الثّانية فاعل مرفوع، وفي الجملة الثّالثة مفعول به منصوب، وفي الجملة الرَّابعة اسم مجرور بحرف الجرِّ... وهو في كلِّ هذا الحالات الإعرابيّة لازمَ آخرُ جزأيه الفتحَ. ولمّا كانت (كمْ) الاستفهاميّة تُشبه العددَ المركَّب، وتتقارَبُ معه في هذه الميزات والخصائص اللُّغويّة، استحسنَ العربُ **حملَ** تمييزها في نصبه على تمييز العدد المركَّب المنصوب ساعينَ وراء منظومة لغويّة، تقوم على علاقات لغويّة مُبرَّرة دون إسفاف، ولا إفراط ولا تفريط مادامت هذه الأحكام النّحويّة في **الحمل** تدور في فلَك المنظومة اللُّغويّة للُّغة ذاتها، وهي اللُّغة العربيّة.

65. إفرادُ تمييز (كم) الاستفهاميّة:[1]

أفردَ العربُ تمييز (كم) الاستفهاميّة في الاستعمال اللُّغويّ نحو (كمْ باباً أعطاكَ النَّجّارُ؟ وكمْ طريقاً سلكتَ إلى العلم؟...) بإفراد تمييز (كم) الاستفهاميّة، ولم يُجيزوا جمعه، فلا يجوز في الجملتين السَّابقتين (كم أبواباً أعطاكَ النّجّارُ؟ وكم طرقاً سلكتَ إلى العلم؟...) بإيراد تمييز (كم) الاستفهاميّة جمعاً.

و**حملوه** في هذا الحكم النّحويّ على تمييز العدد المركَّب نحو (أحصيتُ في السّماءِ أحدَ عشرَ كوكباً، وتلألأت في السَّماء سبعَ عشرةَ نجمةً...).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويِّ دواعٍ نَحويّة مشترَكة بينهما كنتُ قد تحدَّثتُ عنها، وأوضحتُها في هذا الكتاب حين الحديث عن

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرارُ العربيّة، ص: 215.

نصب تمييز (كم) الاستفهاميّة **حملاً** على نصب تمييز الأعداد المركَّبة، فلا أُعيدُ القولَ فيها.

66. وجوب وقوع (كم) الاستفهاميّة في صدر الكلام:[1]

تقع (كم) الاستفهاميّة في صدر الكلام، وصدرُ الكلام أوّلُه، فترتيبُها النَّحويُّ السِّياقيُّ في التّركيب الّذي تُستعمَل فيه، هو في أوَّل الجملة نحو (كمْ كتاباً ألَّفتَ؟ وكمْ بستاناً تمتلك؟ وكمْ معركةً شاركتَ فيها؟...) وألزمَها العربُ هذا المكانَ في الاستعمال اللُّغويّ، ولم يُجيزوا تأخيرَها وتقديمَ العناصر النّحويّة الأخرى عليها، فلا يجوز مثلاً في الجمل السّابقة (كتاباً كم ألَّفتَ؟ وكتاباً ألّفْتَ كم؟ وألّفْتَ كم كتاباً؟ وبستاناً كم تمتلكُ؟ وبستاناً تمتلكُ كم؟ وتمتلكُ كم بُستاناً؟ ومعركةً شاركت فيها كم؟ وشاركتَ فيها كم معركةً؟...).

و**حملوها** في هذا الحكم النّحويّ على همزة الاستفهام الّتي لها صدارةُ الكلام والجملة الّتي تردُ فيها نحو (أقرأتَ هذا الكتابَ؟ وأمحمّدٌ في الجامعة؟ وأتُسافرُ معي اليومَ؟...) بتصدير همزة الاستفهامِ الكلامَ، ولا يجوز في الجمل السّابقة مثلاً (قرأتَ أهذا الكتابَ؟ ومحمّدٌ أفي الجامعة؟ وتُسافرُ أمعي اليومَ؟...) بتأخير همزة الاستفهام، وعدم وضعها في أوَّل الجملة الّتي وردت فيها.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لـ (كم) الاستفهاميّة على همزة الاستفهام شبهُها بها في بعض الخصائص اللُّغويّة، فـ (كم) الاستفهاميّة تُشبِه همزةَ الاستفهام في أداء معنى الاستفهام، وتُشاركُها في الباب النّحويّ، وهو بابُ الاستفهام بالرَّغم من أنّها اسم، وهمزةُ الاستفهام حرفُ معنى،

---

[1]. يُنظَر: الزّجّاجيّ، الجمل في النّحو، ص: 134، والورّاق، علل النّحو، ص: 403، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 214.

وكذلك تُشبه (كم) الاستفهاميّة همزةَ الاستفهام في البناء، فآخرُها لزمَ البناءَ، وجُنِّب الإعرابَ **حملاً** على همزة الاستفهام، فهي في الأصل **محمولة** على همزة الاستفهام في حكم من أحكامها، وكذلك أشبهت همزةَ الاستفهام في الجمود وعدم التَّصرُّف، فهي ثابتةٌ في الاستعمال على بنية صرفيّة واحدة، لا تقبلُ أيَّ تغيير صرفيّ فيها سواءٌ أكان هذا التّغييرُ الصّرفيّ زيادةً أم حذفاً أم إعلالاً أم إدغاماً أم اشتقاقاً، وكذلك همزةُ الاستفهام جامدةٌ على صيغة صرفيّة واحدة، لا تقبلُ أيَّ تغيير في بنيتها الصّرفيّة أيّاً كان هذا التَّغييرُ.

ولمّا كان الوضعُ اللُّغويُّ لـ (كم) الاستفهاميّة شبيهاً بالوضع اللُّغويّ لهمزة الاستفهام، لم يجد العربيّ الفصيحُ أيَّ حرج لغويّ في **حملها** عليها في حكم لغويّ، نحويّ، آخر، وهو وجوبُ تصديرها الجملة الّتي ترد فيها مادام هذا **الحملُ** في خدمة المنظومة اللّغويّة.

ونلاحظ أنّ هذا **الحملَ** قام على مسوِّغات نحويّة وصرفيّة، فأمّا النّحويّة، فشبَهُ (كم) الاستفهاميّة بهمزة الاستفهام في أداء معنى الاستفهام، والانتساب إلى باب نَحويّ واحد، هو بابُ الاستفهام، ولزومُ آخرها البناءَ، وأمّا المُسوِّغُ الصّرفيُّ، فهو جمودُها كهمزة الاستفهام على صيغة صرفيّة واحدة. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النَّحويّة.

67. بناء (كَمْ) الخبريّة:[1]

(كَمْ) الخبريّة عنصر نحويّ أوجده العربُ في كلامهم؛ للدّلالة على معنى التّكثير، والمبالغة، والدَّلالة على شيء غير محدود نحو (كم كتابٍ قرأتُ في

---

[1]. يُنظر: الورَّاق، علل النَّحو، 403، وابن الخشَّاب، المُرتَجل في شرح الجمل، ص: 315–316، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 403.

الجامعة، وكمْ شجرةٍ في بستاني، وكم صديقٍ صاحبَني...) فأفادت (كم) في الجملة الأولى الدَّلالةَ على كثرة الكتب الّتي قُرِئت، وفي الجملة الثّانية الدَّلالةَ على كثرة الأشجار الموجودة في البستان، وفي الجملة الثّالثة الدَّلالةَ على كثرة الأصدقاء المُصاحِبينَ، وهكذا...

وبناها العربُ، فألزموا آخرَها السُّكونَ أيّاً كان موقعُها الإعرابيّ في الجملة نحو (كمْ كتابٍ قرأتُ، وكَمْ ولدٍ عندي، وكم يومٍ بقيتُ في إسطنبولَ، وكمْ مرَّةٍ نصحتُكَ...) فهي في الجملة الأولى مفعول به منصوب، وفي الجملة الثّانية مبتدأ مرفوع، وفي الجملة الثّالثة نائب عن ظرف الزَّمان منصوب، وفي الجملة الرَّابعة نائبٌ عن المفعول المطلَق منصوب، وآخرُها في كلِّ الحالات الإعرابيّة لازمَ السّكونَ، ولم يُعربْها العربُ بالرَّغم من أنّها اسمٌ، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

و**حملَها** العربُ في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ، على نقيضتها حرفِ المعنى (رُبَّ) وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ**، وسوَّغه، وحسَّنه، وشجَّع عليه شَبهُ (كَمْ) بـ (رُبَّ) في خصيصتين لغويَّتين، الأولى معنويّة، والثّانية لفظيّة، فأمّا المعنويّة، فـ (كمْ) الخبريّة أشبهت حرفَ المعنى في أداء معنى التَّكثير. وبيانُ ذلك أنّ (رُبَّ) تؤدِّي في كلام العرب معنيي التَّقليل والتَّكثير، والمقامُ هو الّذي يُحدِّد المعنى المقصودَ بها إن كان تقليلاً أو تكثيراً نحو (رُبَّ طالبٍ نَجَحَ) ففي هذه الجملة تُفيدُ (رُبَّ) معنى التَّكثير إذا قيلت الجملة في صفٍّ، طُلّابُه المجتهدون كثيرون، وتُفيدُ التَّقليل إذا قيلت في صفٍّ، طُلَّابُه المجتهدون قليلون، ومثلُ ذلك نحو (رُبَّ شجرةٍ في البُستانِ) فإذا قيلت هذه الجملة، والمتكلِّمُ أمامَه بستانٌ،

أشجارُه كثيرة لا يُمكنُ عدُّها حقيقةً أو مبالغة، كانت (رُبَّ) لمعنى التَّكثير، وإذا قيلت هذه الجملةُ، والمتكلِّمُ أمامَه بُستانٌ، أشجارُه قليلة حقيقةً أو مبالغة، أفادت (رُبَّ) معنى التَّقليل. وعرفنا أنَّ (كم) الخبريّةَ، وظيفتُها النَّحويَّة في كلام العرب الدَّلالةُ على معنى التّكثير، فأشبهت (رُبَّ) في الدّلالة على معنى التّكثير، وناقضتها في الدَّلالة على معنى التَّقليل الّذي تدلُّ عليه (رُبّ) ولا تدلُّ عليه (كمْ) الخبريّةُ. وأمّا الخصيصةُ اللُّغويّة اللّفظيّة، فجمودُ (كَم) الخبريّة على صيغة صرفيّة واحدة، فهي لا تقبلُ أيَّ تغيير في بُنيتها الصَّرفيّة، وكذلك (رُبَّ) لزمت صيغة صرفيّة واحدة، فهي جامدة، لا تقبلُ أيَّ تغيير في بُنيتها الصَّرفيّة؛ لأنَّها حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في اللّغة العربيّة جامدٌ دائماً، فأشبهت (كمْ) الخبريّةُ حرفَ المعنى (رُبَّ) في هذا الميزة الصَّرفية، فكانت هاتان الخصيصتان كافيتين لإنفاذ هذا **الحمل** النّحويّ لعنصر نحويّ، هو اسمٌ، على عنصر نحويّ آخر، هو حرفُ معنى، في حكم من أحكامه النّحويّة دون اعتبار لاختلاف الباب النَّحويّ والصّرفيّ بينهما مادامت الغايةُ إقامةَ النِّظام اللُّغويّ وهندسته بالاستفادة من مرونة اللُّغة، وحكمة العربيّ اللُّغويّة الفِطريّة. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النَّحويّة.

68. جرّ تمييز (كَمْ) الخبريّة:[1]

ألزمَ العربُ (كمْ) الخبريّةَ في كلامهم التَّمييزَ، وهو عنصر نَحويٌّ يردُ في السِّياق النّحويّ بعدها مباشرة، ويُوضِّحُ المقصود بها، وجعلوه نكرةً، مفرداً أو جمعاً، وألزموه الجرَّ، فالاسمُ الّذي يأتي بعدَها، ويُلازمُها في الاستعمال النّحويّ،

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 403–404، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 215.

مضافٌ إليه من حيثُ الإعرابُ بسبب إضافة (كَم) إليه، وتَمييزٌ من حيثُ المعنى؛ لأنّه يُوضِّح المقصود بها نحو (كَمْ شجرةٍ في البستانِ، وكمْ فرسانٍ صرعَ البطلُ في المعركة، وكم سنةٍ لازمتُ العلماءَ...) فالعناصرُ النّحويّة (شجرةٍ، وفرسانٍ، وسنةٍ) الواردة بعد (كم) الخبريّة في الجمل السّابقة مضافٌ إليه في الإعراب؛ لأنّ (كم) الخبريّة أُضيفت إليها، وتمييزٌ في المعنى؛ لأنّها وضّحت المقصود بـ (كم).

وجرَّ العربُ تمييزَ (كَمْ) الخبريّة، ولم ينصبوه على الأصل في نصب التّمييز.

و**حملوه** في هذا الحكم النّحويّ على مجرور (رُبَّ) وعرفنا في القاعدة السّابقة أنّ العربَ بنوا (كَمْ) الخبريّة، وهي اسمٌ، **حملاً** على (رُبَّ) وهي حرفُ معنى، فأتبعوا هذا **الحملَ** النَّحويَّ **بحملٍ** نَحويّ آخر نتجَ عن الحمل النَّحويّ السَّابق. فلمَّا كان الاسمُ الّذي يردُ بعد (رُبَّ) وهي حرفُ جرٍّ شبيهٍ بالزَّائد، مجروراً، وكانت (كَمْ) محمولةً في البناء على بناء (رُبَّ) كان الأنسبُ أن يحملوا تمييزَها في حكم الجرِّ على مجرور (رُبَّ).

ويُضاف إلى ذلك أنَّهم ألزموا تمييزَ (كم) الخبريّة التّنكير، ومنعوا إيرادَه معرفة، فلا يجوز (كم الشَّجرةِ في البستان، وكم السَّنواتِ لازمتُ العلماءَ...) **وحملوه** في هذا الحكم على مجرور (رُبَّ) الّذي ألزموه التَّنكيرَ في استعمالهم، ومنعوا أن يرد معرفة، فلا يجوز (رُبَّ الفتى قابلتُ، ورُبَّ الأشجارِ زرعتُ...) ونلاحظُ في هذا **الحمل** النَّحويّ أنّه ناتج عن **حملٍ** نَحويّ آخر.

وثمَّةَ تفسيرٌ آخر لهذا الجرّ، وهو **حملُ** تمييز (كمْ) الخبريّة في جرِّهِ على جرّ تمييز الأعداد (مئة، وألف، ومليون، ومليار). وبَيانُ ذلك أنّ الأعدادَ

السّابقة يعقُبُها معدودٌ، يُوضّح المقصود بها، وهذا المعدودُ مضافٌ إليه من حيثُ الإعرابُ بسبب إضافة عدده إليه، وتمييزٌ من حيثُ المعنى؛ لأنّه يُفسِّر المقصود بعدده الّذي أُضِيف إليه نحو (قرأتُ مئةَ كتابٍ، وحضر ألفُ فارسٍ، وهذه مليونُ لَيرةٍ، ولك مليارُ حسنةٍ) فالمعدودات (كتاب، وفارس، وليرة، وحسنة) الواردة في الجمل السّابقة مضاف إليه في الإعراب، تمييزٌ في المعنى.

ولمّا كانت (كم) الخبريّة تُشبه هذه الأعداد في الدّلالة والمعنى، **حُمِل** تمييزُها على تمييزها في الجرّ، فهذه الأعدادُ تدلُّ على عدد كثير، وكذلك تدلُّ (كم) الخبريّة على عدد كثير، والفرقُ بينها أنّ المعدودَ الّذي تدلّ عليه هذه الأعدادُ محدودٌ بها، لا يتجاوزها بينما العددُ الكثيرُ الّذي تدلّ عليه (كمْ) الخبريّة غيرُ محدود حقيقةً أو مجازاً. ولمّا كان الوضعُ اللُّغويّ لهما على هذا النَّحو، وجد العربيُّ الفصيح هذه التّشابُهَ اللُّغويَّ، النّحويَّ، المعنويَّ مسوِّغاً كافياً **لحمل** تمييز (كم) الخبريّة في حكم الجرِّ على تمييز الأعداد (مئة، وألف، ومليون، ومليار).

69. جواز إفراد تمييز (كم) الخبريّة وجمعُه:[1]

استعملَ العربُ (كم) الخبريّة مقرونةً دائماً بعنصر نحويٍّ يُفسِّرها، ويُبيِّن المقصودَ بها، وجعلوا رُتبتَه بعدَها مباشرةً، وأضافوها إليه، وسمَّوهُ في الإعراب مضافاً إليه، وجعلوه في المعنى تمييزاً لها؛ لأنّها مُبهَمة في اللَّفظ، فلا يتوضَّح معناها إلّا به. فهما في الاستعمال اللُّغويّ النّحويّ عنصران نحويّان متلازمان لا يكونُ أحدُهما من دون الآخر، وأجازوا في لفظ هذا التّمييز أن يأتي مفرداً

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرارُ العربيّة، ص: 216.

وجمعاً نحو (كم قصيدةٍ ألقيتُ في المهرجانِ، وكم قصائدَ ألقيتُ في المهرجان، وكم فارسٍ هزمتُ في المعركةِ، وكم فرسانٍ هزمتُ في المعركةِ...)

و**حملوا** تمييزَها في هذا الجواز النّحويّ على مجرور حرفِ الجرّ الشَّبيه بالزّائد (رُبَّ) فمجرورُ (رُبَّ) يجوز أن يأتي في الاستعمال اللُّغويّ مفرداً، ويجوز أن يأتي جمعاً نحو (رُبَّ فتىً شُجاعٍ درَّبَه أبي على القتال، ورُبَّ فِتيةٍ شُجعانٍ دَرَّبهم أبي على القتال، ورُبَّ يومٍ آتٍ تزولُ فيه الهمومُ، ورُبَّ أيّامٍ آتِياتٍ تزولُ فيها الهمومُ...).

والّذي أجاز للعرب هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ على آخر أنّهم **حملوا** (كمْ) الخبريّة في البناء على (رُبَّ) لدواعٍ ومُسوّغات لغويّة أوضحتُها، وتحدّثتُ عنها في هذا الكتاب حين الحديث عن بناء (كم) الخبريّة، فلا أُعيد القول والحديثَ فيها. ونتجَ عن هذا **الحمل** النّحويّ **حملٌ** نَحويٌّ آخرُ، هو أنّ العربَ أجازوا في الاستعمال اللُّغويّ أن يردَ تمييزُ (كم) الخبريّة مفرداً نحو (كم رسالةٍ كتبتُها بيدي لكَ، وكم هديّةٍ أهديتُها للنّاجحينَ...) ويجوز أن يأتي جمعاً نحو (كم رَسائلَ كتبتُها بيدي لكَ، وكم هَدايا أهديتُها للنّاجحينَ...) ويُضاف إلى ذلك شبَهُ تمييز (كم) الخبريّة بمجرور (رُبَّ) في خصائص لغويّة أُخرى، منها أنّ (كم) الخبريّة وتمييزَها في الاستعمال اللُّغويّ التَّركيبي عنصران متلازمان، لا يردُ أحدُهما في السِّياق دون الآخر، وكذلك (رُبَّ) مع مجرورها عنصران نحويّان متلازمان في الاستعمال اللُّغويّ، النّحويّ، التّركيبيّ، فلا يستغني أحدُهما في السِّياق عن الآخر، ولا يردُ من دونه، فوجودُ أحدهما في التّركيب يعني وجودَ الآخر، وانتفاءُ أحدهما يعني انتفاءَ الآخر، وكذلكَ تمييزُ (كم) الخبريّة يؤدِّي وظيفة توضيح (كم) والمقصودَ بها مثلَما مجرورُ (رُبَّ)

يُوضِّحُ المقصودَ بها؛ لأنّ حرفَ المعنى لا قيمةَ سياقيّة له دون الكلمة الّتي يدخلُ عليها، فلا قيمةَ معنويّة لـ (رُبَّ) في نحو (رُبَّ... نجح، ورُبَّ.... ساعدتُ) بعدم ذكر مجرور (رُبَّ) فكلُّ هذا المسوِّغات والتشابُهات اللُّغويّة بينهما، جوَّزت **حملَ** تمييز (كم) الخبريّة في جواز إيراده مفرداً أو جمعاً **حملاً** على مجرور (رُبَّ) الّذي يردُ مفرداً وجمعاً.

70. وجوب وقوع (كم) الخبريّة في صدر الكلام:[1]

جعل العربُ (كم) الخبريّة في استعمالهم اللّغويّ في صدر الكلام، فرُتبتُها السِّياقيّة التَّركيبيّة في أوّل الجملة الّتي تردُ فيها نحو (كم فقيرٍ أعطيتُه مالي، وكم سيّارةٍ امتلكتُها، وكم كرةٍ أودعتُها المرمَى...) ولم يُجيزوا تأخيرَها وتصديرَ غيرها من العناصر الّتي تردُ معها في الجملة ذاتها، فلا يجوز مثلاً في الجملة السَّابقة (فقيرٍ كم أعطيتُه مالي، وأعطيتُه مالي كم فقيرٍ، وسيّارةٍ كم امتلكتُها، وامتلكتُها كم سيّارةٍ، وأودعتُها كم كرةٍ المرمَى، وأودعتُها المرمى كم كرةٍ...) بتأخير (كم) الخبريّة، وحرمانها صدارةَ الجمل الّتي وردت فيها.

و**حملوها** في وجوب تصديرِها الكلام الّذي تردُ فيها، وعدمِ المساس بهذه الرّتبة النّحويّة السِّياقيّة لها، على حرف الجرِّ الشَّبيه بالزَّائد (رُبَّ) نحو (رُبَّ بيتٍ بنيتُه للمحتاجينَ، ورُبَّ أيّامٍ أَمضيتُها في القاهرة، ورُبَّ أَحصنةٍ روَّضتُها...) ولا يجوز في الجمل السّابقة مثلاً (بنيتُه رُبَّ بيتٍ للمحتاجين، وبنيتُه للمحتاجينَ رُبَّ بيتٍ، وأمضيتُها رُبَّ أيّامٍ في القاهرة، وأمضيتُها في القاهرة رُبَّ أيّامٍ، وروَّضتُها رُبَّ أحصنةٍ...) بتقديم العناصر النَّحويّة الأُخرى

---

[1]. يُنظَر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 214.

على (رُبَّ) وحرمانِ (رُبَّ) صدرَ الكلام الّذي وردت فيه.

والّذي أجاز هذا **الحمل** النّحويّ لـ (كم) الخبريّة في هذا الحكم النّحويّ على (رُبَّ) وجودُ خصائص لغويّة، جعلتها قريبةً إلى (رُبَّ) وشبيهةً بها في بعض جوانبها اللُّغويّة. وبيانُ ذلك أنّ (كم) الخبريّة تُشبِه (رُبَّ) في أداء معنى التَّكثير، وتُناقضُها في أداء معنى التّقليل الّذي تؤدِّيه (رُبَّ) ولا تُؤدِّيه، وهذا ما تناولتُه في قاعدة سابقة في هذا الكتاب، فلا أُعيدُ القول فيه هنا، وهذه خصيصة لغويّة معنويّة، فهما تلتقيان بالنَّظر إلى هذه الخصيصة في أداء وظيفة نحويّة واحدة. ويُضاف إلى ذلك أنّ (كم) الخبريّة مبنيّة لا معرَبة، لزمَ آخرُها السُّكونَ في كلّ حالاتها الإعرابيّة بالرَّغم من أنّها اسم، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ، وهي **محمولةٌ** في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناء، على (رُبَّ) المبنيّة دائماً؛ لأنّها حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيّ دائماً. وكذلك نلاحظ أنّ (كم) الخبريّة جامدةٌ على صيغة صرفيّة واحدة، لا تقبل أيّ تغيير في بنيتها الصَّرفيّة أيّاً كان نوعُ هذا التَّغيير، فأشبهَت في هذه الخصيصة الصَّرفيّة، وهي الجمودُ، (رُبّ) الجامدة على صيغة صرفيّة واحدة أيضاً، فهي لا تقبلُ أيَّ تغيير في وجودها الصَّرفيّ؛ لأنّها حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب جامدٌ دائماً.

فلمّا لاحظ العربيّ الفصيحُ ملاحظةً لغويّة، فطريّة، سليمةً، هذه المشترَكات اللُّغويّة بين العنصر النّحويّ المحمولِ، وهو (كم) الخبريّة، وبين العنصر النَّحويّ المحمولِ عليه، وهو حرفُ المعنى (رُبَّ) **حملَ** (كم) الخبريّة في وجوب منحها صدارةَ الكلام الّذي تردُ فيه على وجوب صدارة (رُبَّ) الكلامَ الّذي تردُ فيه.

ونلاحظُ أنّه اجتمعت أسبابٌ نحويّة وصرفيّة أنفذَت هذا **الحملَ**، وجوَّزته، وجعلته مقبولاً، مستحسَناً. فأمّا النّحويّة، فاجتماعُ (كم) بـ (رُبَّ) في أداء معنى التّكثير، وهذه خصيصة معنويّة، وبناءُ آخرها **حملاً** على بناء (رُبَّ) وأمّا الصَّرفيّة، فجمودُها مثل (رُبَّ) على صيغة صرفيّة واحدة.

71. بناءُ اسم الفعل (فَعَالِ):[1]

أسماءُ الأفعال عناصرُ نحويّة أوجدها العربُ في كلامهم؛ لتؤدِّي معنى الأفعال على سبيل المبالغة نحو (شتّانَ بين الحقِّ والباطلِ، وأُفٍّ من المتخاذلِ عن نصرتنا، وأمامَكَ يا غافلُ عن الحقِّ...) فاسمُ الفعل (شَتَّانَ) في الجملة الأولى أدّى معنى الفعل الماضي (بعُدَ) أو (افترقَ) مبالغةً في هذا المعنى، واسمُ الفعل (أُفٍّ) في الجملة الثّانية أدّى معنى الفعل المضارع (أتأفّفُ) أو (أتضجَّرُ) مبالغةً في التأفُّف والتّضجُّر، واسمُ الفعل (أمَامكَ) في الجملة الثّالثة أدّى معنى فعل الأمر (انظُرْ) مبالغةً.

وصاغَ العربُ في لغتهم من الفعل الثُّلاثيّ، التّامّ، المعلوم، المتصرِّف اسمَ فعل أمرٍ جعلوه على وزن (فَعَالِ) نحو (كَتَابِ، ونَزَالِ، وفَتَاحِ...) بمعنى (اكتُبْ، وانزلْ، وافتَحْ...) من الأفعال (كَتَبَ، ونَزَلَ، وفتَحَ...) وألزموه صيغة صرفيّة واحدة أيّاً كان الفاعلُ نحو (يا محمّدُ كَتابِ الوظيفةَ، ويا فاطمةُ نَزَالِ من السُّلَّم، ويا فرسانُ، فَتاحِ القلعةَ...).

وألزموه البناءَ على الكسر، **فحملوه** في هذا الحكم النّحويّ على فعل الأمر المبنيّ دائماً؛ لأنّه فعلٌ، والأصلُ في الأفعال البناءُ لا الإعرابُ نحو (اسمعْ هذا

---

[1]. يُنظَر: ابن الخشَّاب، المرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 98.

الصَّوتَ الجميلَ، واهدأْ لحظةً من فضلكَ، وتقدّمْ نحوي خطوةً...).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ أنّ اسم فعل الأمر المصوغَ على وزن **(فَعَالِ)** أشبَه فعل الأمر في الوظيفة النَّحويّة، وهي أداءُ معنى الأمر، والطَّلبُ إلى الفاعل أن يُوقِع الحدثَ الّذي أُمِر به، فهما بمعنى واحد، والفرقُ بينهما أنّ معنى الأمر في اسم فعل الأمر **(فَعَالِ)** يكون أقوى من الأمر المتضمَّن في فعل الأمر. وبيانُ ذلك أنّنا إذا قلنا آمرين باسم فعل الأمر: (يا أحمدُ، سَماعِ نداءَنا، ويا فاطمةُ، قَطَاعِ حبلَ الخائنين...) كان الأمرُ بسماع النِّداء، وبقطع حبل الخائنين أقوى من قولنا آمرينَ باستعمال فعل الأمر: (يا أحمدُ، اسمعْ نداءَنا، ويا فاطمةُ، اقطعي حبلَ الخائنينَ...) واكتفى العربيّ الفصيحُ بهذا المشترَك اللُّغويّ بينهما، **فحمل** اسمَ فعل الأمر **(فَعَالِ)** في حكم البناء على فعل الأمر.

وثمَّة عنصرٌ نَحويٌّ آخرُ **حُمِل** عليه اسمُ فعل الأمر **(فَعَالِ)** في هذا الحكم النّحويّ، وهو لامُ الأمر الجازمةُ الدّاخلةُ على الفعل المضارع نحو (لِتقلْ خيراً دائماً، ولْتُصاحبْ أهلَ العلم، ولْتنظرْ إلى من ينصحُكَ...) فلامُ الأمر الجازمةُ للفعل المضارع حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لعنصر نحويٍّ بين الاسميّة والفعليّة، وهو اسمُ فعل الأمر **(فَعَالِ)** على عنصر نحويّ آخر، هو حرفُ المعنى لامُ الأمر، وجودُ بعض الجوانب اللُّغويّة الّتي جعلت العنصرَ المحمولَ، وهو اسمُ فعل الأمر **(فَعَالِ)** شبيهاً بالعنصر المحمولِ عليه، وهو لامُ الأمر، وهذه الخصائصُ أنّه اجتمع بلام الأمر في الوظيفة النّحويّة، وهي تأديةُ معنى الأمر، فقولُك: (نَزَالِ، وسَباحِ، وسَكَاتِ...) هو بمعنى (لِتنزِلْ، ولْتَسبَحْ، ولْتسكُتْ...) وكذلك

شبهُ اسم فعل الأمر (فَعَالِ) بلام الأمر في الجمود، فكلاهما جامدٌ على صيغة صرفيّة واحدة، لا يقبلُ أيَّ تغيير في بنيته الصَّرفيّة.

ولمّا كان الوضعُ اللُّغويُّ لهما متقارباً في هذين الجانبين اللُّغويّين اللّذَيْنِ أحدُهما نَحويّ، وهو أداءُ معنى الأمر، والآخرُ صرفيٌّ، وهو الجمودُ على صيغة صرفيّة واحدة، لم يتردَّد العربيُّ الفصيحُ في حمل اسم فعل الأمر (فَعَالِ) في حكم البناء على لام الأمر.

72. بناءُ اسم المؤنَّث (فَعَالِ):[1]

اسمُ المؤنَّث الّذي على وزن (فَعَالِ) عنصر نحويّ استعمله العربُ في لغتهم؛ للدَّلالة على علمٍ مؤنَّث مفرَد نحو (فَطَامِ، وقَطَامِ، وحَذَامِ...) كقولنا: (يا فَطَامِ، عليكِ بالأمانةِ، والتقيتُ بِقَطَامِ في الجامعة، وجاءتْ حَذَامِ بعلمها وأدبها...) وهي عناصر نحويّة غيَّروا بنيتَها الصَّرفيّة، فحوّلوها من وزن (فاعِلَة) إلى وزن (فَعَالِ) فأصلُ (فَطَامِ، وقَطَامِ، وحَذَامِ...) هو (فاطِمة، وقَاطِمة، وحَاذِمة...).

وألزمَها العربُ بعد التّحويل هذه الصيغةَ الصّرفيّة، وألزموها البناءَ، فبنوها على الكسر، و**حملوها** في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ على الكسر، على اسم فعل الأمر (فَعَالِ) المنقول من الفعل، الثّلاثيّ، التّامّ، المتصرّف إلى هذا الوزن الصّرفيّ نحو (شَرَابَ، وقَتَالِ، ودَخَالِ...) من الأفعال (شربَ، وقَتَلَ، ودَخَلَ...) فاسمُ العلم المؤنَّث المفرد (فَعَالِ) لا تتغيّر حركةُ آخره، وهي الكسرُ، أيّاً كان موقعُه الإعرابيُّ في الجملة نحو (فَطَامِ تُحضِّرُ المائدةَ، وانصرفتْ فَطَامِ

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 473.

قبلَ قليل، وظننْتُ فَطَامِ غائبةً، وقدّمتُ هذه الهديّةَ لِفَطَامِ...) فالاسمُ العلَم المؤنَّث (فَطَامِ) الّذي وزنُه (فَعَالِ) في الجملة الأولى مبتدأ مرفوع، وفي الجملة الثّانية فاعل مرفوع، وفي الجملة الثّالثة مفعول به منصوب، وفي الجملة الرّابعة اسم مجرور، وفي كلِّ الحالات الإعرابيّة السّابقة لزمَ آخرُه البناءَ على الكسر، وكلُّ ذلكَ **حملاً** على اسم فعل الأمر (فَعَالِ).

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ للاسمِ العلم المؤنّث (فَعَالِ) في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ على الكسر، على اسم فعل الأمر (فَعَالِ) وجودُ بعض الخصائص والجوانب اللُّغويّة الّتي جعلته لغويّاً شبيهاً بعضَ الشَّيء باسم فعل الأمر (فَعَالِ) وقريباً إليه. فأُولَى هذه الخصائص أنَّ العنصر المحمولَ، وهو الاسمُ، العلم، المؤنّث، المفرد (فَعَالِ) يُشبه في بنيته الصَّرفيّة اسم فعل الأمر (فَعَالِ) من حيثُ الوزنُ الصَّرفيّ، وعددُ الأحرف الّتي يتركَّب منها، فالاسمُ العلم، المؤنَّث، المفرد (فَطَامِ) مثلاً على وزن (فَعَالِ) ويتألّف من أربعة أحرف، وكذلك اسمُ فعل الأمر (نَزَالِ) مثلاً على وزن (فَعَالِ) ويتألّف من أربعة أحرف. والخصيصةُ الثّانية أنّ الاسم العلم، المؤنّث، المفرد (فَعَالِ) تحوَّل إلى هذا الوزن من وزن صرفيّ آخر هو (فاعِلَة) نحو (حَصَانِ، وحَذَامِ، ونَجَاحِ...) أسماءُ علم مؤنّثة محوَّلة من أسماء الفاعلين (حاصِنَة، وحَاذِمة، ونَاجِحة...) فوزن (فَعَالِ) فرعٌ صرفيّ محوَّل عن وزن (فَاعِلة) وكذلك اسمُ فعل الأمر (فَعَالِ) ليس أصلاً بل صيغة صرفيّة محوَّلة وناتجة عن صيغة صرفيّة أخرى نحو (جَلَاسِ، وغَسَالِ، وطَبَاعِ...) أسماءُ أفعال أمر محوَّلة عن الأفعال الثّلاثيّة، التّامّة، المتصرّفة، المعلومة (جَلَس، وغسَل، وطَبَعَ...) فهي صيغة صرفيّة، فَرعٌ، ناتِجة عن صيغة صرفيّة أصل. والخصيصةُ الثّالثة الّتي جعلت اسمَ العلم،

المؤنّث، المفرد (فَعَالِ) شبيهاً لغويّاً باسم فعل الأمر (فَعَالِ) جمودُه على صيغة صرفيّة واحدة، لا يقبل أيَّ تغيير صرفيّ في بنيته الصّرفيّة، وكذلك اسمُ فعل الأمر (فَعَالِ) جامدٌ على هذه الصِّيغة الصّرفيّة، ولا يقبلُ أيَّ تغيير في بنيته الصّرفيّة سواءٌ أكان هذا التّغييرُ بالزِّيادة، أم الحذف، أم الإعلال، أم الإدغام، أم الاشتقاق، أم الإلحاق أم غير ذلك من التّغييرات الصَّرفيّة.

فلمّا كان الوضعُ اللُّغويّ لهما على هذا النّحو الّذي لمسناهُ، لم يجد العربيُّ الفصيحُ أيَّ حرجٍ لغويّ في **حمل** أحدهما، وهو الاسمُ العلمُ، المؤنَّث، المفرَد، على الآخر، وهو اسمُ فعل الأمر الّذي على وزن (فَعَالِ) في حكم من أحكامه النَّحويّة دون اعتبارٍ لاختلاف الباب النّحويّ بينهما، فالعنصرُ النّحويُّ المحمولُ، وهو الاسمُ العلمُ، المؤنَّث، المفرد (فَعَالِ) بابُه النَّحويُّ الأسماءُ بينَما العنصرُ النّحويُّ المحمولُ عليه، وهو اسمُ فعل الأمر (فَعَالِ) بابُهُ النّحويُّ أسماءُ الأفعالُ، ودون اعتبارٍ لاختلاف الوظيفة بينهما، فالمحمولُ الاسمُ العلمُ، المؤنَّثُ، المفرَد (فَعَالِ) وظيفتُه النَّحويّةُ الدَّلالةُ على شخص علمٍ، مفرد، مؤنَّث بينما اسمُ فعل الأمر، وظيفتُه النَّحويّةُ الدَّلالةُ على حدث مقترن بزمن ماضٍ، أو حاضر، أو مستقبل. وكنتُ أوضحتُ هذا في موضع سابق في هذا الكتاب حين الحديث عن بناء أسماء الأفعال، فلا أُعيدُ القول فيه هنا.

ونلاحظُ أنَّ هذا **الحملَ** النَّحويَّ، كلُّ مسوغاتِه صرفيّةٌ، فشبهُ الاسم العلم، المؤنَّث، المفرد (فَعَالِ) باسم فعل الأمر (فَعَالِ) في الجمود على صيغة صرفيّة واحدة شبَهٌ صرفيٌّ، وكذلك شبهُه به في التّحوُّل عن صيغة صرفيّة أُخرى مسوِّغٌ صرفيّ، وكذلك شبهُه به في الوزن الصّرفيّ مسوِّغٌ صرفيٌّ. وبذلك نرى أنّ العربيّ الفصيحَ، ديدنُه الوحيدُ خدمةُ المنظومة اللّغويّة لِلُغته العربيّة، فما إنْ

وجد مسوِّغاً **لحمل** عنصر نحويّ على عنصر نحويّ آخر في حكم من أحكامه، أنفذَ هذا **الحمل** دون النَّظر إلى نوع مسوِّغاته، فلا بأس من إجازة **الحمل** النّحويّ، وإن كانت كلُّ مسوِّغاته صرفيّة مادام هذا **الحملُ** يجري في فلَك المنظومة اللُّغويّة للُّغة العربيّة ذاتها.

73. بناءُ أسماء الأصوات:[1]

أسماءُ الأصوات عناصرُ نحويّة أوجدها العربُ في لغتهم؛ للدَّلالة على أصوات الأشخاص، والحيوانات، والأشياء، وجعلوها نحويّاً في باب الأسماء نحو (مَاعْ) لصوتِ النَّعجة، و(غاقْ) لصوت الغراب، و(طَقْ) لصوت انكسار شيء، و(ضُمْ) لصوت الطَّبل، و(طُوطْ) لصوت المزمار، و(تِكْ) لصوت عقارب السّاعة، وهكذا...

وألزموها الجمود، فاستعملوها بصيغة صرفية واحدة، فهي لا تقبلُ أيّ تغيير في بنيتها الصَّرفيّة أيّاً كان هذا التّغييرُ، وبَنوها، ولم يُعربوها بالرّغم من أنّها أسماء، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ.

و**حملوها** في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ، على حروف المعاني غير العاملة، والأصلُ في حروف المعاني البناءُ، وحروفُ المعاني غير العاملة هي الّتي تدخلُ على الأفعال أو الأسماء، ولا تُحدث تغييراً إعرابيّاً في آخرها؛ ولذلك تُسمَّى حروفاً مهمَلة نحو أحرف العطف (الواو، والفاء، وثُمّ، وأو...) الّتي تدخلُ على الاسم المعطوف، ولا تعملُ فيه إعرابيّاً نحو (زارَني أحمدُ ومحمّدٌ، وأكلتُ جُبناً ثُمَّ زيتوناً، واجلسْ على يميني أو يساري...) فحرفُ العطف الواوُ في

---

[1]. يُنظَر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 211/2.

الجملة الأولى لم يعمل في الاسم المعطوف (محمّدٌ) وحرفُ العطف (ثُمَّ) في الجملة الثّانية لم يعمل في المعطوف (زيتوناً) وحرفُ العطف (أو) في الجملة الثّالثة لم يعمل في المعطوف (يَساري) وهكذا... ونحو (ما) النّافية الّتي تدخل على الفعل المضارع، ولا تعملُ فيه نحو (ما يقرأُ أحمدُ الجريدةَ، وما يَحفظُ أخي القصيدةَ...) فحرفُ النّفي (ما) لم يعمل في الفعل المضارع (يقرأُ) في الجملة الأولى، ولم يعمل في الفعل المضارع (يحفظُ) في الجملة الثّانية، ونحو السّين و(سوف) اللّتين تدخلان على الفعل المضارع، ولا تعملان فيه نحو (سأساعدُ أحمدَ في عمله، وسوفَ أدلُّ التّائهينَ...) فلم تعمل السّينُ في الفعل المضارع (أُساعدُ) في الجملة الأولى، ولم تعمل (سوفَ) في الفعل المضارع (أدلُّ) في الجملة الثّانية، وهكذا...

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نَحويّ من باب الأسماء، وهو اسمُ الصّوت، على عنصر نحويّ آخر، وهو حرفُ المعنى المُهمَل غيرُ العامل بالرَّغم من اختلاف الباب النّحويّ بينهما كما رأينا، وبالرَّغم من اختلاف الوظيفة النَّحويّة السِّياقيّة لكلّ منهما، وجودُ بعض الجوانب والخصائص اللُّغويّة الّتي جعلت العنصر النّحويَّ المحمولَ شبيهاً لغويّاً بعضَ الشَّيء بالعنصر النّحويّ المحمول عليه، وهو عدمُ العمل. فعرفنا أنَّ حرفَ المعنى المُهمَل لا يعملُ أيَّ عملٍ نحويّ في الكلمة الّتي يدخلُ عليها سواءٌ أكانت هذه الكلمةُ فعلاً أم اسماً، وكذلك اسمُ الصّوت لا يعملُ أيَّ عملٍ نحويّ إعرابيّ، فليس له فاعلٌ، ولا مفعول، ولا مجرور، فهذا الشَّبهُ نَحويٌّ، وكذلك جمودُ المحمول، وهو اسمُ الصّوت، على صيغة صرفيّة واحدة، لا تقبلُ أيَّ

تغيير فيها، وكذلك حروفُ المعاني المُهمَلة جامدة على صيغة صرفيّة واحدة، لا تقبل أيَّ تغيير فيها، وهذا شبهٌ صرفيٌّ.

فلمّا لاحظَ العربيُّ الفصيحُ ذلك بينهما ملاحظةً لغويّة، فطريّة، سليمة، لم يتردّد في **حمل** أسماء الأصوات على حروفِ المعاني المُهملة في حكم من أحكامها النّحويّة، وهو البناءُ، فدلَّ بهذا **الحمل** مرَّة أخرى على مرونته ومرونة لغته الّتي تتكّون، وتتشكّل على لسانه تشكُّلاً فطريّاً. وهذا من باب **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النَّحويّة.

74. المصادر لا تقبل استتارَ الضّمائر فيها:[1]

المصادرُ عناصر نحويّة أوجدها العربُ في كلامهم؛ للدّلالة بها على حدث مجرَّد من الزَّمن نحو (انتصار، ودُخول، وإجمال، وتحسُّن...) وجعلوها أنواعاً كالمصدر الأصليّ نحو (فَتْح، وسِباحة، وخُروج، واستعمال، ومُشارَكة...) والمصدر الميميّ نحو (مَذْهَب، ومَخرَج، ومَكسِر...) ومصدر المرّة نحو (دَخْلَة، وخَرْجَة، وشَرْبة، وأَكْلَة، ونَزْلَة...) ومصدر الهيئة نحو (دِخْلَة، وخِرْجَة، وشِرْبَة، ونِزْلَة...) والمصدر الصِّناعيّ نحو (العالَميّة، والإنسانيّة، والكمّيّة، والنَّوعيّة...)

واستعمل العربُ المصادرَ في سياقات نحويّة متعدِّدة كالمفعوليّة المطلقة نحو (جلسَ أحمدُ جُلوساً، وتقدَّمَ الجيشُ تقدُّماً، وقطَّعَ الحطَّابُ الحطبَ تقطيعاً...) والمفعول لأجله نحو (سكتُّ احتراماً لك، وأقبلْتُ عليكَ رغبةً في مجالستك...) والمبتدأ نحو (الانتصارُ عظيمٌ، والاحتفالُ رائعٌ...) والفاعل (حلَّ الانتصارُ بأرضنا، وبدأَ الخروجُ من المطعم...) وهكذا...

---

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 309، والحسن، محمود، قضايا اللُّزوم والتّعدّي في النّحو والصَّرف والدَّلالة، ط1، دار البيّنة، دمشق، 1432هـ-2011م، ص: 119، 130.

وأعملوه عمل فعله المتعدِّي، فرفعوا به الفاعلَ، ونصبوا المفعولَ به نحو (إطعامُكَ الفقراءَ خيرٌ من دعوتِكَ الأغنياءَ، وإنفاقُ المرءِ المالَ على أهله أحسنُ من هدرِهِ المالَ في غير فائدة...) فالمصدر (إطعامُ) في الجملة الأولى رفعَ الفاعل كافَ الخطاب محلاًّ لا لفظاً، ونصب المفعولَ به (الفقراءَ) فكافُ الخطاب المتّصلة بالمصدر (إطعامُ) مضاف إليه في اللّفظ، ولكنّها في المعنى فاعل مرفوع؛ لأنّ التّقدير (أنْ تُطعِمَ الفقراءَ...) وكذلك المصدر (دعوة) في الجملة الأولى رفع فاعله كافَ الخطاب الّذي أُضيف إليه، ونصب المفعول به (الأغنياءَ) وهذا ما نلحظُه في الجملة الثّانية أيضاً، فالمصدرُ (إنفاقُ) رفعَ فاعله (المرءِ) محلاًّ لا لفظاً، ونصب مفعوله (المالَ) فالمضافُ إليه (المرءِ) مجرورٌ لفظاً وإعراباً، ولكنّه في المعنى فاعلٌ للمصدر (إنفاق) لأنّ التّقدير (أن يُنفِقَ المرءُ المالَ...) وكذلك المصدر (هَدْر)....

ومنع العربُ أن يستتر الضّميرُ في المصدر العامل عملَ فعله، فلا يجوز أن يستتر الضّميرُ في المصدر كاستتاره في الفعل مع أنّ المصدر أصلُ الفعل، ويُشاركه في الدَّلالة على الحدث نحو المصدر (خُروج) أصل الفعل (خَرَجَ) ويدلُّ مثله على حدث الخروج، ونحو المصدر (استقبال) أصل الفعل (استقبلَ) ويُشاركه في الدَّلالة على حدث الاستقبال.

و**حملوا** المصدَر العاملَ عملَ فعله في هذا الحكم النّحويّ، وهو منعُ استتار الضّمير فيه، على أسماء الأجناس نحو (فرَس، ورجُل، وشَجرة، ونَمْلة، وصَخرة...) فاسمُ الجنس في اللُّغة العربيّة هو ما يُطلَق على كلِّ أفراد الجنس دون استثناء، فهو لفظ عامٌّ نحو (فَرَس) اسمٌ يُطلَق على كلِّ حيوان ينتمي إلى هذا الجنس، ونحو (رجُل) اسمٌ يُطلَق على كلِّ فرد ينتمي إلى هذا الجنس،

ونحو (شَجَرة) اسمٌ يُطلَق على كلّ فرد ينتمي إلى هذا الجنس، وهكذا... واسمُ الجنس لا يقبلُ استتارَ الضَّمير فيه، وإن كان يقبلُ اتّصال الضّمير به نحو (فرسُكَ، وفرسُنا، وفرسُه، وفرَسي، وشَجرتي، وشجرتُك، وشجرتي، وشجرتُه...) وهكذا... واسمُ الجنس لا يقبلُ استتارَ الضَّمير فيه؛ لأنّه ليس حدثاً ولا زمناً بل هو اسمٌ جامد.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النَّحويّ، وهو منع استتار الضّمير في المصدر العامل عملَ فعله، في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ، هو المصدرُ العاملُ عملَ فعله، على عنصر نحويّ آخر، هو اسمُ الجنس، شبَهُ المصدر باسم الجنس في جانب من جوانبه اللّغويّة، وهو دلالةُ المصدر على الجنس أيضاً.

وبَيانُ ذلك أنَّ المصدر أصلُ الفعل، ولمّا كان المصدرُ أصلَ الفعل، صارَ جنساً لكلِّ فعل يُشتَقُّ منه، فالفعلُ (خَرَجَ) مثلاً صادرٌ عن المصدر (خُروج) فكلُّ فعل يتضمّن حدث الخروج، ويقع من فاعله، هو صادر من المصدر (خُروج) نحو (خرجَ أحمدُ من المسجد، وخرجَ حسنٌ من الملعبِ، وخرجَ الولدُ من المسبَح...) فنحنُ نلاحظُ في الجمل الثَّلاث السّابقة أنّ الفعل (خرجَ) في كلِّ جملة، فاعلُه غيرُ الفاعل في الجملتين الأُخريين، وكذلك المكان الّذي وقع منه الخروج مختلف، وبالرَّغم من ذلك يبقى المصدرُ (خُرُوج) أصلاً لكلّ فعل هو (خرَجَ) دون اعتبار لفاعله أو المكان الّذي وقع فيه، ونحو المصدر (تَحدُّث) فهو أصل لكلّ فعلِ تضمَّن هذا الحدث دون اعتبار لفاعله وللمكان الّذي وقع فيه نحو (تحدَّثَ عُمرُ مع أبيه في السُّوق، وتَحدَّثَ أخي مع أُمّي في المطبخ، وتحدَّثَ فراسٌ مع عليٍّ في الجامعة...) فنلاحظُ في الجمل السّابقة الثَّلاث أنَّ الفعلَ (تَحدَّثَ) وقع من الفاعل (عُمر) في السّوق، ووقع من الفاعل

(أخي) في المطبخ، ووقع من الفاعل (فراسٌ) في الجامعة، ومع ذلك يبقى المصدر (تَحَدُّث) أصلاً لهذه الأفعال، وجنساً لها. وتفسيرُ ذلك أنَّ المصدر أصلٌ أي جنسٌ للفعل الّذي يصدر عنه، ولمّا كان المصدرُ يُشبهُ لغويّاً اسمَ الجنس في هذه الخصيصة اللُّغويّة، لم يجد العربيُّ الفصيح حرجاً في **حمله** عليه في حكم من أحكامه النّحويّة، فمنع استتارَ الضَّمير في المصدر العامل عملَ فعله مثلما منع استتارَه في اسم الجنس، فأظهر مرَّةً أُخرى مرونة في التّعامل مع لغته العربيّة الّتي اتَّصفت بالمرونة أيضاً، فتقبَّلت منه هذه الأحكام النّحويّة، وهذا التَّبادل فيها مادام ذلك يجري ضمن منظومتها. ولولا ذلك، بقيت هذه المنظومةُ اللُّغويّةُ في اضطراب، واحتاج العربيُّ الفصيحُ إلى قوانين لغويّة أخرى قد تزيدُ هذه اللُّغةَ الفصيحة البليغةَ تعقيداً. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

75. إعمالُ اسم الفاعل:[1]

اسمُ الفاعل عنصر لغويّ صرفيّ أوجده العربُ في لغتهم؛ للدّلالة على من قام بالفعل، وأوقعَ الحدث نحو (القادمُ أحمدُ، واللهُ ناصرُنا، وهذا قارئٌ ماهرٌ...) فأسماءُ الفاعلين (القادِمُ، وناصِرُ، وقارئ، وماهِرٌ...) دلّت على من قام بحدث القيام، وعلى من أوقع حدث النَّصر، وعلى مَن قرأ، ومَهَر بحدث القراءة...

واشتقُّوه من الفعل، الثّلاثي، المعلوم، المتصرِّف على وزن (فاعِل) نحو (شرب: شارب، ونام: نائِم، وفتح: فاتِح...) ومن الفعل، المعلوم، المتصرِّف

---

[1]. يُنظَر: الزّجّاجيّ، الإيضاح في علل النَّحو، ص: 135، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 186/1.

فوق الثُّلاثي على وزن مضارعه المعلوم، فأبدلوا حرفَ المضارَعة ميماً مضمومة، وكسروا ما قبل آخره نحو (شارك: يُشارِك: مُشارِك، وقَسَّم: يُقسِّمُ: مُقسِّم، واجتمع: يَجتمعُ: مُجْتَمِع...) وهكذا...

وأعملَ العربُ اسمَ الفاعل، فرفعوا به الفاعلَ، ونصبوا به المفعولَ به، وعلَّقوا به شبه الجملة نحو (الكاتبُ قصيدةً أحمدُ، وأَمُحمَّدٌ قادمٌ إلينا اليومَ؟ وهل أنتَ مُصلِحٌ البابَ المكسورَ؟...) فـ (قصيدةً) في الجملة الأولى مفعولٌ به لاسم الفاعل (الكاتبُ) و(أحمدُ) فاعلٌ لاسم الفاعل (الكاتبُ) سدَّ مسدَّ الخبر، والجارُّ والمجرورُ (إلينا) في الجملة الثّانية متعلِّقان باسم الفاعل (قادمٌ) وكذلك ظرفُ الزّمان (اليومَ) في الجملة الثّانية متعلِّق باسم الفاعل (قادمٌ) و(البابَ) في الجملة الثّالثة مفعول به لاسم الفاعل (مُصلِحٌ) وهكذا...

و**حملَ** العربُ اسمَ الفاعل في عمله في المعمولات على الفعل المضارع بالرّغم من اختلاف الباب الصّرفيّ بينهما، فاسمُ الفاعل، بابُه الصّرفيُّ المشتقّاتُ، والفعلُ المضارعُ، بابُه الصّرفيّ الأفعالُ، وبالرَّغم من اختلاف الوظيفة النّحويّة السِّياقيّة لكلٍّ منهما، فالفعلُ المضارع يدلُّ على حدث وقع من فاعله في الزمن الحاضر أو المستقبل نحو (يذهبُ أحمدُ إلى الجامعة، ويذهبُ أحمدُ إلى الجامعة غداً، ويُسافرُ أبي الآنَ، ويُسافرُ أبي بعدَ يومين) بينما وظيفةُ اسم الفاعل النّحويّة في السِّياق التّركيبيّ الّذي يرد فيه الدَّلالةُ على مَن قام بالحدث نحو (السَّامعُ صوتاً جالسٌ بجانبي، هذا ماسحٌ اسمَكَ من الورقة...)

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ، في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ، هو اسمُ الفاعل، على عنصر نحويّ آخر، هو الفعلُ المضارع، وجودُ شبه معنويّ ولفظيّ للعنصر المحمول، وهو اسمُ الفاعل، بالعنصر المحمول عليه، وهو

الفعلُ المضارعُ، فأمّا الشَّبَه المعنويُّ، فاسمُ الفاعل يدلُّ على نفس الحدث الّذي يدلُّ عليه فعلُه المضارع، فاسمُ الفاعل (سَاجدٌ) مثلاً يدلُّ على حدث السُّجود الّذي يدلُّ عليه فعلُه المضارعُ (يَسْجُد) واسمُ الفاعل (مُفيدٌ) مثلاً يدلُّ على معنى الإفادة الّذي يدلُّ عليه فعلُه المضارع (يُفيدُ) واسمُ الفاعل (فاتِحٌ) يدلّ على معنى الفَتْح الّذي يدلُّ عليه فعلُه المضارع (يَفْتَحُ) وهكذا... وأمّا الشَّبهُ اللّفظيّ، فاسمُ الفاعل يُشبه فعلَه المضارع في عدد أحرفه، وترتيبها، وحركاتها. فاسمُ الفاعل (قَادِمٌ) مثلاً يتألّف من أربعة أحرف، فالأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والثّالثُ والرّابعُ متحرِّكان، وكذلك فعلُه المضارع (يَقدُمُ) يتألّف من أربعة أحرف، فالأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والثّالثُ والرّابعُ متحرّكان، ونلاحظ أنّ القافَ في كلِّ منهما أوّلٌ، فالدَّالُ، فالميمُ، ونحو اسم الفاعل (مُجْتَمِعٌ) يتألّف من خمسة أحرف، فالأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والأحرفُ الثّالثُ، والرّابعُ، والخامسُ متحرِّكة، وكذلك الفعلُ المضارع (يَجْتَمِعُ) يتألّف من خمسة أحرف، فالأوّلُ متحرّك، والثّاني ساكن، والأحرفُ الثّالثُ، والرّابعُ، والخامسُ متحرِّكة، وهكذا...

فلمّا كان الوضعُ اللُّغويُّ بينهما متقارباً بعضَ الشَّيء، لم يتردَّد العربيُّ الفصيحُ في **حمل** أحدهما، وهو اسمُ الفاعل، على الآخر، وهو الفعل المضارع، في حكم من أحكامه النّحويّة خدمةً للمنظومة اللُّغويّة. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

76. جواز استتار الفاعل في اسم الفاعل العامل عملَ فعله:[1]

تحدَّثتُ في القاعدة السَّابقة عن عمل اسم الفاعل في المعمولات **حملاً** على الفعل المضارع، وأتناول في هذه القاعدة إجازة العرب الفِصاح في كلامهم استتارَ الضَّمير في اسم الفاعل العامل عملَ فعله المضارع. وهذا الضَّميرُ الّذي أجازوا استتارَه وعدمَ ظهوره هو في الحقيقة فاعلٌ لاسم الفاعل نحو (القادمُ إلينا اليومَ محمَّدٌ، وهذا عليٌّ حاملٌ رايةَ العلمِ، وعرفتُ أحمدَ مُقدِماً على الحقِّ...) فاسمُ الفاعل (القادمُ) في الجملة الأولى دلّ على حدث القدوم بالرَّغم من أنّه في السِّياق النّحويّ الذي ورد فيه مبتدأ، وهذا الحدوث يستدعي بالضَّرورة فاعلاً يُحدثه، ويوقعُه، وهذا الفاعلُ هو ضميرٌ استتر في اسم الفاعل نفسه، والتّقديرُ (القادمُ هو إلينا...) ويجوز أن يكون اسمُ الفاعل (القادمُ) دالّاً على الحدث، والفاعلَ له في آن واحد، وكذلك اسمُ الفاعل (حاملٌ) في الجملة الثّانية عملَ عمل فعله المضارع (يَحملُ) فرفع الفاعل، وتقديرُه ضمير مستتر استتر في اسم الفاعل ذاته، ونصب المفعول به (رايةَ) والتّقديرُ (هذا عليٌّ حاملٌ هو رايةَ العلمِ) ويجوز أن يكون اسمُ الفاعل (حاملٌ) فاعلاً في المعنى والدّلالة لا في الإعراب؛ لأنّه في الحقيقة مَن أوقع حدث حمل الرّاية، واسمُ الفاعل (مُقدِماً) في الجملة الثّالثة عمل عملَ فعلِه المضارع اللّازم (يُقدِمُ) فعُلِّق به الجارُّ والمجرور (على الحقِّ) واستتر فيه الفاعلُ الضّميرُ (هو) والتّقدير(عرفْتُ أحمدَ مُقدِماً هوَ على الحقِّ) وهكذا...

و**حمل** العربُ اسمَ الفاعل في هذا الحكم النّحويّ، وهو جواز استتار فاعله

---

[1]. يُنظَر: الورّاق، علل النّحو، ص: 309.

فيه إذا كان ضميراً، على فعله المضارع الّذي عملَ عملَه.

والّذي جوّز هذا **الحملَ** النّحويَّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر نحويّ، هو صرفيّاً من باب المشتقّات، على عنصر نحويّ آخر، هو صرفيّاً من باب الأفعال، شبَهُه به في بعض الجوانب والخصائص اللُّغويّة التّي جعلته قريباً إليها، وجعلته يتقبَّل بعضَ أحكامه النَّحويّة السّياقية. وبيانُ هذا الشَّبه أنَّ اسمَ الفاعل مشتقٌّ من المصدر، فهو فرع للمصدر، وكذلك الفعل مشتَقّ من المصدر، فهو فرع له، فاسمُ الفاعل (قادِم) والفعل (قَدِمَ) مثلاً كلاهما مشتقٌّ من المصدر (قُدُوم) وفرعٌ له، واسمُ الفاعل (سابِح) والفعل (سَبَحَ) كلاهما مشتقٌّ من المصدر (سِباحة) وفرعٌ له، واسمُ الفاعل (مُفْتَخِر) والفعل (افْتَخَر) كلاهما مشتقّ من المصدر (افْتِخَار) وفرعٌ له، وهكذا...

وكذلك يُشبِه اسمُ الفاعل العامل عملَ فعلِه، فعلَه المضارع في الدّلالة على الحدث ذاته، فاسمُ الفاعل (كاتِب) والفعل المضارع (يَكتب) كلاهما يدلّ على حدث الكتابة، واسمُ الفاعل (مُنْسجِم) والفعلُ المضارع (يَنسجِمُ) كلاهما يدلُّ على حدث الانسجام، وهكذا...

واسمُ الفاعل عملَ في المعمولات **حملاً** على فعله المضارع، فكلُّ هذه الخصائصَ اللّغويّة لاسم الفاعل جعلته قريباً إلى الفعل المضارع. فاسم الفاعل صيغة مخصوصة تتضمن ثلاثة معان هي: الحدث، والحدوث، ومن وقع منه

الحدث، فهي تجري مجرى الفعل، فهي صفة متجدّدة لا ثابتة، وتضيف معنى زائدًا على معنى الفعل بالإضافة إلى مجاراتها للفعل.[1]

ولمّا كان الواقعُ اللّغويّ لهما على هذا النّحو الّذي رأيناه، وعرضناه، وفصّلناه، وهو شبَه اسم الفاعل بالفعل في الفرعيّة، وهي الاشتقاق من المصدر، وشبهُه به في الدّلالة على نفْس الحدث، وفي العمل في المعمولات، استحسنَ العربيُّ ذلك، وتشجَّعَ على إجازة استتار الفاعل إذا كان ضميراً في اسم الفاعل **حملاً** على جواز استتارهِ في الفعل المضارع، فجاز (هذا أحمدُ حاملٌ كتاباً بيده) مثلاً **حملاً** على (هذا أحمدُ يحملُ كتاباً في يده) وجاز (عرفْتُ مُحمَّداً مُقدِماً على الحقِّ) **حملاً** على (عرفتُ محمّداً مُقدِماً على الحقِّ) وهكذا... وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

77. امتناعُ تقديم معمول اسم الفاعل عليه:[2]

يعملُ اسمُ الفاعل عملَ فعلِه نكرةً نحو (هذا شاربٌ حليباً، وذاكَ آكلٌ لحماً، وعرفتُ سارقَاً دِرهماً...) ومعرَّفاً بـ (ال) نحو (هذا الشَّاربُ حليباً، وذاكَ الآكِلُ لَحماً، وعرفتُ السّارقَ دِرْهماً...) ومضافاً نحو (هذا مانحُ الفقيرِ مالاً، وذاكَ سالبُ النّاسِ حقوقَهم...).

وإذا كان اسمُ الفاعل العاملُ عملَ فعله المتعدّي، معرَّفاً بـ (ال) نحو (هذا الشّاربُ حليباً، وذاكَ الآكلُ لحماً، وعرفْتُ السَّارقَ دِرهماً...) منع العربُ تقديمَ

---

[1]. يُنظَر: قدوم، محمود، الصِّيغ المعنويّة للأبنِيَة غير القياسيّة لاسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة تحليليّة دلاليّة، مجلة نسخة، مجلد 21، العدد 53، 2021، ص: 395.

[2]. يُنظَر: الورَّاق، علل النَّحو، ص: 303.

مفعوله عليه، فلا يجوز في الجمل السّابقة (هذا حليباً الشَّاربُ، وذاكَ لحماً الآكِلُ، وعرفتُ دِرهماً السَّارقَ...) بتقديم مفعول اسم الفاعل عليه.

و**حملَ** العربُ اسمَ الفاعل في هذا الحكم النّحويّ، وهو منعُ تقديم مفعوله عليه إذا كان اسمُ الفاعل معرَّفاً بـ (ال) على الاسم الموصول وصلته، فالعربُ لا يُجيزون في كلامهم تقديم جملة الصِّلة أو أيِّ عنصر نحويّ ينتمي إليها في السِّياق على اسم الموصول، فاسمُ الموصول متقدِّمٌ أبداً على جملة الصّلة، وكلِّ العناصر النّحويّة الّتي تتعلَّق بها، وجملةُ الصِّلة، وكلُّ العناصر النّحويّة الّتي تنتمي إليها متأخِّرةِ في السِّياق النّحويّ عن الاسم الموصول، وتأتي بعده نحو (هذا الّذي فتحَ القلعةَ قبلَ سنةٍ، ودخلت المرأةُ الّتي بهرتْنا بحُسنِها...) فلا يجوز في الجملتين السّابقتين (هذا فتحَ الّذي القلعةَ قبلَ سنةٍ، وهذا القلعةَ الّذي فتحَ قبلَ سنةٍ، وقبلَ سنةٍ هذا الّذي فتحَ القلعةَ... ودخلت المرأةُ بهرتنا الّتي بحُسنها، ودخلت المرأةُ بحسنها الّتي بَهرَتنا...)...

ولم يُجز العربُ تقديم جملة الصِّلة أو أيِّ عنصر نحويّ ينتمي إليها على الاسم الموصول؛ لأنّ الاسم الموصول مع صلته بمنزلة الكلمة الواحدة، فهما متلازمان في الاستعمال النّحويّ دائماً، ولا يجوز أن يردَ أحدُهما في السِّياق النّحويّ دون الآخر، فوجودُ أحدهما يعني وجودَ الآخر، وغيابُ أحدهما يعني غيابَ الآخر، ولمّا كان الاسمُ الموصولُ مع صلته بمنزلة الكلمة الواحدة، لم يُجز العربُ تأخيرَه عنها، وتقديمها عليه؛ لأنّ جزءَ الكلمة الواحدة أو ما كان كالجزءِ منها لا يتقدَّم عليها، فكلمة (كَتَب) مثلاً لا يجوز أن يتقدَّم فيها حرف أو يتأخَّر حرف، وكلمة (حِصان) مثلاً لا يجوز أن يتقدَّم فيها حرفٌ أو يتأخَّر

حرف، فكلُّ حرفٍ يجب أن يُحافظ على ترتيبه الصَّرفيّ في بنية الكلمة حتّى تُحافظَ الكلمةُ على معناها الّذي تُؤدِّيه.

والّذي سوَّغَ **حملَ** اسم الفاعل المعرَّف بـ (ال) العاملِ عملَ فعله في منع تقديم مفعوله عليه على منع تقديم جملة الصِّلة على اسم الموصول وجودُ خصيصة لغويّة جعلت اسمَ الفاعل شبيهاً بالاسم الموصول، وهي أنّ العربَ عدُّوا (ال) الدّاخلة على اسم الفاعل بمعنى اسم الموصول نحو (المُتقِنُ عملَه مُكافَأٌ، والتقيْتُ النَّاظِمَ قصيدةَ الغزلِ المشهورة...) فكأنّه قيلَ: (الّذي أتقنَ عملَه مُكافَأٌ، والتقيْتُ الّذي نَظَمَ قصيدةَ الغزلِ المشهورةَ...).

فلمّا كانت (ال) الدّاخلة على اسم الفاعل بمعنى اسم الموصول، صار اسمُ الفاعل مع معمولاته بمنزلة جملة الصِّلة، ولمّا كان الأمرُ كذلك، صار شبيهاً بالاسم الموصول؛ ولذلك لم يجد العربيُّ أيَّ حرجٍ لغويٍّ في أن **يحملَه** في هذا الحكم النَّحويّ على الاسم الموصول وصلته، ولا سيَّما أنّه يُريدُ من هذا **الحمل** أن تستقيمَ لغتُه العربيّة، ويستوي نظامُها الدَّاخليّ، ويقومَ على علاقات لغويّة، منطقيّة، ومُقنعة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

78. عملُ الصِّفة المشبَّهة:[1]

الصِّفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل عنصر لغويٌّ أوجده العربُ في لغتهم؛ للدّلالة بها على صفة ثابتة في الموصوف، واشتقّوها من الفعل، الثّلاثي، التّامّ،

[1]. يُنظَر: سيبويه، عَمْرو بن عُثمان، الكِتاب، تح: عبدالسَّلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1966م، ص: 194/1، والزَّجَّاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، ص: 135، ومحمّدعلي، باكير، المعاني الصّرفيّة، دار صونجاغ، أنقرا، 2021م، ص: 187.

المتصرِّف، اللّازم، المعلوم الّذي وزنُه الصّرفيّ (فَعُلَ) على أوزان معيَّنة نحو (فَعيل، وفَعَل، وفَعِل، وفُعَال، وفِعَال، وفَعَال...) نحو (كَريم، وبَطَل، وحَذِر، وشُجَاع، وشِهَاب، وحَصَان...) من الأفعال (كرُم، وبَطُل، وحَذُرَ، وشَجُعَ، وشَهُبَ، وحَصُنَ...).

وأعمل العربُ الصّفةَ المشبَّهة، فرفعوا بها الفاعل، ونصبوا المفعول به نحو (هذا رجلٌ كريمٌ أصلُهُ، وعرفتُ أحمدَ بطلاً أخوهُ، وهذه امرأةٌ حَصَانٌ عِرضُها من السُّوءِ...) فالاسمُ المرفوع (أصلُه) في الجملة الأولى فاعل للصّفة المشبَّهة (كَريمٌ) و(أخوه) في الجملة الثّانية فاعل للصِّفة المُشبَّهة (بَطَلاً) و(عِرضُها) في الجملة الثّالثة فاعل للصِّفة المشبَّهة (حَصَان)...

و**حملَ** العربُ إعمالَ الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل على اسم الفاعل في عمله، وكنتُ تحدَّثتُ في موضع سابق في هذا الكتاب عن إعمال العرب اسمَ الفاعل في المعمولات **حملاً** على عمل الفعل المضارع، فلا أُعيدُ الحديث هنا مرّةً أُخرى.

والّذي أجازَ هذا **الحملَ** النّحويَّ للصفة المشبَّهة في هذا الحكم النّحويّ، وهو رفعُ الفاعل، على اسم الفاعل، وجودُ بعض الجوانب والخصائص اللُّغويّة الّتي جعلتها شبيهةً بعضَ الشَّيء باسم الفاعل. ومن هذه الخصائص أنّها تُشبه اسمَ الفاعل في الدَّلالة على معنى الصِّفة في الموصوف، والفرقُ بينهما أنّها تدلُّ على صفة ثابتة في الموصوف، ملازمةٍ له بينما اسمُ الفاعل يدلُّ على صفة مؤقَّتة في الموصوف، زائلة عنه نحو (أحمدُ كَريمٌ، وخالدٌ شُجاعٌ...) دلّت الصِّفة المشبَّهة (كريم) على كرم ثابت في الموصوف (أحمدُ) ودلَّت الصِّفةُ المشبَّهة (شُجاعٌ) على شجاعة ثابتة في الموصوف (خالد) وإذا قِيل: (أحمدُ

كَارِمٌ، وخالِدٌ شَاجِعٌ...) دلَّ اسمُ الفاعل (كَارم) على كرم مؤقَّت في الموصوف (أحمد) ودلَّ اسمُ الفاعل (شَاجِع) على شَجاعة مؤقَّتة في الموصوف (خالد) ومن هذه الخصائص أنّ الصّفة المشبَّهة تنتمي صرفيّاً إلى باب المشتقَّات، وكذلك اسمُ الفاعل ينتمي صرفيّاً إلى باب المشتقَّات، فاجتمعت به في الباب الصَّرفيّ.

ولمّا كان الواقعُ اللُّغويّ لكلٍّ من العنصر اللُّغويّ المحمول، وهو الصِّفةُ المشبَّهة، وللعنصر اللُّغويّ المحمولِ عليه، وهو اسمُ الفاعل متقارباً ومتشابهاً في بعض جوانبه، اكتفى العربيُّ الفصيحُ بهذا التَّقارُب اللُّغويّ لإنفاذ هذا **الحمل** النَّحويّ مع ملاحظة أنّه قائم على تقارب لغويّ صرفيّ بين المحمولِ والمحمول عليه، ولا ضيرَ في ذلك، ولا ضررَ على اللغة العربيّة، ولا على نظامها اللُّغويّ الدّاخليّ مادامت هذه الأحكام تجري في إطار منظومتها اللُّغويّة جرياناً لغويّاً، فِطريّاً، سليماً. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر أو من باب **حمل** مشتقّ على مشتقّ آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

79. اسمُ التَّفضيل المضاف:[1]

اسمُ التّفضيل عنصر لغويّ مشتقٌّ من الفعل على وزن (أَفْعَل) للمذكّر، ووزن (فُعْلَى) للمؤنَّث نحو (كَبُر: أَكبَر: كُبْرَى، وفضُل: أَفْضَل: فُضْلَى، وسعِد: أَسْعَد: سُعْدَى...) وأوجده العربُ في لغتهم؛ للدّلالة به على أنّ شيئين أو أكثر اشتركا في صفة واحدة، وزاد أحدُهما على الآخر في هذه الصّفة نحو (أحمدُ أسرعُ من خالدٍ، وفاطمةُ أذكَى من أمينة...) فدلَّ اسمُ التَّفضيل (أسرعُ في الجملة الأولى

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرَّاج، الأصول في النّحو، ص: 2/6-7، ومحمدعلي، باكير، وظيفة العناصر النّحويّة، ط1، دار إلهيّات، أنقرا، 2020م، ص: 5.

على أنّ أحمد ومحمّداً اتَّصفا بالسُّرعة، وأنَّ سرعةَ أحمد تفوق سُرعة محمّد، ودلَّ اسمُ التَّفضيل (أَذْكى) في الجملة الثّانية على أنّ فاطمة وأمينةَ اشتركتا في صفة الذّكاء، وأنّ ذكاءَ فاطمة يفوقُ ذكاءَ أمينة... وهكذا...

واستعمل العربُ اسمَ التّفضيل نكرةً نحو (أحمدُ أصدقُ من زيادٍ، وخولةُ أَشجَعُ من سُعاد...) ومعرَّفاً بـ (ال) نحو (أحمدُ الأسرعُ بينَ رفاقه، وفاطمةُ الأذكى في القرية...) ومضافاً إلى المفضَّل عليه نحو (أحمدُ أشجعُ الفرسانِ، وعُمرُ أعدلُ الحكَّامِ، وفاطمةُ أكبرُ أخواتها...).

وهو إذا كان مضافاً إلى المفضَّل عليه، منع العربُ تثنيته، وجمعه، وتأنيثه، واستعملوه بصيغة المفرَد المذكَّر أيّاً كانت صيغة المفضَّل نحو (أحمدُ أشجعُ الفرسان، وفاطمةُ أشْجعُ الفارسات، والأحمدانِ أسرعُ القومِ، والفتاتانِ أَشْجَعُ الفارسات، والأحمدونَ أشْجَعُ الفرسان...) ولا يجوز في الجمل السّابقة (أحمدُ أشجعُ الفرسان، وفاطمةُ شُجْعى الفارسات، والأحمدانِ أسرعا القومِ، والفتاتانِ أَشْجَعتا الفارسات، والأحمدونَ أشْجَعُو الفرسان...).

و**حملوا** اسم التّفضيل في هذا الحكم الصّرفيّ داخل السِّياق النّحويّ على الفعل والمصدر، فالعربُ يمنعون تثنية الفعل، وجمعه، وتأنيثه، وكذلك يمنعون في كلامهم تثنية المصدر، وجمعه، وتأنيثه، وكنتُ أوضحتُ هذا في موضع سابق في هذا الكتاب، فلا أُعيدُ القولَ فيه هنا.

والَّذي أجاز هذا **الحملَ** الصّرفيّ في هذا الحكم الصَّرفيّ، وسوَّغه، وحسَّنهُ شَبهُ اسم التَّفضيل بالفعل والمصدر في خصيصة من خصائصهما اللُّغويّة، وهي تضمُّنُه معنيي الفعل والمصدر معاً، فاسمُ التّفضيل (أَصدقُ) مثلاً يدلُّ على معنى الصّدق، ويتضمّنه، وكذلك الفعلُ (صدَقَ) والمصدر (صِدْق) يدلّان

على هذا المعنى، واسمُ التّفضيل (أَكْذَب) مثلاً يدلّ على معنى الكذِب، ويتضمنُّه، وكذلك الفعل (كَذَبَ) والمصدر (كَذِب) يدلّان على هذا المعنى، واسمُ التّفضيل (أَسْرَع) يدلّ على معنى السُّرعة، ويتضمّنه، وكذلك الفعل (سرُع) والمصدر (سُرعة) يدلّان على هذا المعنى، وهكذا...

فلمّا لاحظ العربيُّ الفصيحُ هذا الشَّبَهَ بين اسم التّفضيل، والفعل، والمصدر، ملاحظةً لغويّة، فطريّة، سليمة، أنفذَ هذا **الحملَ** الصّرفيَّ، واستحسنَه غيرَ آبهٍ بالاختلافات اللُّغويّة الأُخرى بين العنصر المحمول، وهو اسمُ التّفضيل المضافُ إلى المفضَّل عليه، وبين العنصر المحمول عليه، وهو الفعلُ والمصدرُ معاً. ومن هذه الاختلافات اللُّغويّة أنّ اسم التّفضيل، بابُه الصّرفيُّ المشتقّات بينما الفعلُ بابُه الصّرفيُّ الأفعالُ، والمصدرُ بابُه الصَّرفيُّ المصادرُ، وقد يكونُ اشتقاقُه من المصدر جعله قريباً إليه، **فحُمِل** في هذا الحكم على المصدر انطلاقاً من **حمل** الفَرع على الأصل في حكم من أحكامه اللّغويّة، وكذلك الفعلُ مشتقٌّ من المصدر، وهذا يعني أنَّ اسم التّفضيل شاركَ الفعلَ في صفة الفرعيّة والاشتقاق من المصدر، وهذا سوَّغ أيضاً **حملَه** على الفعل في هذا الحكم الصّرفي داخلَ السّياق النّحويّ، ونلاحظُ في هذا **الحمل** أنَّه جرى على عنصرين، هما الفعل والمصدرُ معاً.

80. اسمُ التّفضيل النّكرة:[1]

عرفنا في القاعدة السّابقة أنّ العربَ استعملوا اسمَ التّفضيل نكرةً، وهذا الاستعمالُ شكلٌ من أشكاله الأُخرى الّتي ذكرتُها في القاعدة السّابقة.

---

[1]. يُنظر: الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 192/1.

وإذا كان اسمُ التّفضيل نكرة، وجب أن ترد بعده (مِن) الجارَّة الّتي تجرُّ المفضَّل عليه نحو (أحمدُ أَسرعُ من خالدٍ، وياسرُ أصدقُ من عَمّارٍ...) فالتّرتيبُ السِّياقيُّ ورودُ المفضَّل أوّلاً، فـ (مِن) الجارَّة، فالمفضَّل عليه.

ومنع العربُ تقديم (مِن) الجارّة مع مجروها الّذي هو المفضَّل عليه، على اسم التّفضيل، فلا يجوز في الجملتين السّابقتين (أحمدُ من خالدٍ أَسرعُ، وياسرٌ من عَمَّارٍ أَصْدَقُ...).

و**حملوا** اسم التّفضيل النّكرة في هذا الحكم النّحوي على منع تقديم المضاف إليه على المضاف، فمنع العربُ في كلامهم أن يتقدَّم المضافُ إليه على المضاف؛ لأنّهما بمنزلة الكلمة الواحدة، وجزءُ الكلمة الواحدة أو ما كان بمنزلة الجزءِ منها لا يتقدَّم عليها في كلام العرب، وكنتُ أَوضحْتُ هذا في قاعدة سابقة، فلا أُعيد القولَ فيه هنا.

والّذي أجازَ هذا **الحملَ** النَّحويَّ، وسوَّغه، وشجَّع العربَ على إنفاذه أنّ العربَ عدُّوا اسمَ التَّفضيل النّكرة بمنزلة المضاف، وعدُّوا (مِنْ) مع مجرورها بمنزلة المضاف إليه، فلمّا كان الواقعُ اللّغويّ لهما على هذا النَّحو، منع العربُ تقديمَ (مِنْ) الجارّة مع مجرورها المفضَّل عليه على اسم التَّفضيل النّكرة. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

81. منعُ الاسم العلم الّذي يُشبه الفعلَ من الصَّرف:[1]

الممنوعُ من الصّرف عنصر لغويّ يكون اسماً أو صفة أو عدداً محوّلاً منعه العربُ في كلامهم من الصَّرف، والصَّرفُ هنا يُقصَد به التّنوينُ، وجعلوا الفتحةَ

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورَّاق، علل النّحو، ص: 173، 457.

علامةَ جرٍّ له بدل الكسرة نحو (هذا أحمدُ يكلِّمُ أخاهُ يزيدَ، وأقبلت زَينَبُ برفقة صديقتها خولةَ الّتي تَحملُ في يدها وردةً حمراءَ، ودخلَ الفرسانُ إلى الميدان ثُلاثَ ثُلاثَ...) فالأسماء (أحمدُ، ويزيدَ، وزَينَبُ، وخولةَ) ممنوعة من التنوين، وكذلك الصّفة (حمراءَ) والعدد المحوَّل (ثُلاثَ).

و**حمل** العربُ اسم العلم الّذي يكون على وزن الفعل في هذا الحكم الصَّرفيّ، وهو منعُ تنوينه، وفي هذا الحكم النّحويّ، وهو جرُّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، على الفعل؛ لأنَّ العرب لا يُنوِّنونَ الفعلَ، ولا يجرُّونَه، فلمّا أشبَهَ اسمُ العلمِ الفعلَ في شكله ووزنه، **حملوه** عليه في هذين الحُكمَين اللُّغويَّين، فاكتفَوا بهذه الخصيصة اللُّغويّة المشتركة بينهما لإنفاذ هذين **الحَملَين**، وإجازتهما. فاسمُ العلم (أحمدُ) مثلاً يُشبه الفعلَ المضارع (أَحمَدُ) في لفظه ووزنه، فكلاهُما وزنُه الصَّرفيُّ (أَفْعَلُ) وكلاهما يتألّف من الأحرف ذاتها، وهي الهمزة المفتوحة، والحاءُ السّاكنة، والميمُ المفتوحة، والدّالُ المضمومة، واسمُ العلم (يَشْكُرُ) مثلاً يُشبه الفعلَ المضارع (يَشْكُرُ) في لفظه ووزنه، فكلاهما وزنُه الصَّرفيّ (يَفْعُلُ) وكلاهما يتألّف من الأحرف ذاتها، وهي الياءُ المفتوحة، والشِّينُ السّاكنة، والكافُ المضمومة، والرَّاءُ المضمومة، واسمُ العلم (إِزْرَعْ) مثلاً يُشبه في شكله ووزنه فعل الأمر (اِزْرَعْ) وهكذا...

فلمّا كان اسمُ العلم يُشبه الفعلَ في شكله ووزنه الصَّرفيَّ، **حمله** العربُ عليه في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وهو منع تنوينه، وفي حكم من أحكامه النّحويّة، وهو جرُّه بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ويُضافُ إلى ذلك أنّ الّذي أجازَ هذا **الحملَ**، وأنفذه أنّ الفعلَ فرعٌ على الاسم، وأنّ الاسمَ أصلٌ للفعل؛ لأنّه صادر عن الاسم، فالفعلُ مشتقٌّ من

المصدر، والمصدرُ اسمٌ، فلمّا أشبَه اسمُ العلم الفعلَ في شكله ووزنه الصّرفيّ، **حملوه** عليه في هذين الحكمَين، فهم أي العربُ **حملوا** في هذين الحكمَين الأصلَ، وهو الاسمُ، على الفرع، وهو الفعلُ. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

82. منعُ اسم العلم المؤنَّث من الصَّرف:[1]

اسمُ العلم المؤنَّث عنصر لغويّ دلَّ به العربُ على مؤنَّث محدَّدة سواءٌ أكانت شخصاً نحو (سُعاد، وفاطمة، وخديجة، وزَينب...) أم كانت غيرَ شخص نحو (تُركِيا: اسم دولة، حلبُ: اسم مدينة، مَعُونة: اسمُ بِئر...) ومنع العربُ اسمَ العلم المؤنَّث من الصَّرفِ والجرِّ بالكسرة نحو (جاءتْ سُعادُ بصحبةِ فاطمةَ من حلبَ...) ولا يجوز (جاءت سُعادٌ بصُحبة فاطمةٍ من حلَبٍ..) بتنوين أسماء العلم المؤنّثة وجرِّها بالكسرة.

و**حملوه** في هذا المنع على الفعل الّذي منعه العربُ في كلامهم من التّنوين والجرِّ.

والّذي أجاز هذا **الحملَ**، وأنفذَه اشتراكُه مع الفعل في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي الفرعيّة. وبَيانُ ذلك أنّ المؤنَّث في كلام العرب فَرعٌ على المذكَّر، فالاسمُ المذكَّر أصلٌ، والاسمُ المؤنَّثُ فرعٌ عليه، وكذلك الفعلُ فَرعٌ على الاسم، والاسمُ أصلٌ له؛ لأنّ الفعلَ صادرٌ عن الاسم، ومشتقٌّ منه، فالفعلُ مشتقٌّ من المصدر، وصادر عنه، والمصدرُ اسمٌ، فالفعلُ (كَتَب) مشتقٌّ من المصدر (كِتابة) والفعل (انطلقَ) مشتقّ من المصدر (انطلاق) وهكذا...

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورّاق، علل النّحو، ص: 461.

ولمّا كان المؤنَّث فرعاً على أصل، هو المذكّر، وكان الفعلُ فرعاً على أصل، هو الاسم، اكتفى العربيّ بهذا الشَّبه بينهما **لحمل** اسم العلم المؤنَّث على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وهو منعُ تنوينه، وفي حكم من أحكامه النّحويّة، وهو منعُ جرّهِ بالكسرة. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

83. منعُ الصِّفة من الصَّرف:[1]

إذا كانت الصِّفة على وزن (أَفْعَل) ومؤنَّثُها على وزن (فَعْلَاء) نحو (أحمر: حَمْراء، وأَعْرَج: عَرْجَاء، وأَصْهَب: صَهْبَاء...) أو كانت على وزن (فَعْلَان) ومؤنَّثُها على وزن (فَعْلَى) نحو (سَكْران: سَكْرَى، وغَضْبَان: غَضْبَى، ونَشْوَان: نَشْوَى...) أو كانت معدولة من وزن (فَاعِل) إلى وزن (فُعَل) من نحو (أُخَر) المعدولة من (آخِر) منعها العربُ التّنوينَ، وجرّوها بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو (اشتريتُ وردةً حمراءَ لحبيبةٍ بيضاءَ، وقدّمتُها لها، وأنا نَشوَانُ غيرُ غَضبانَ...) ولا يجوز (اشتريتُ وردةً حمراءً لحبيبةٍ بَيْضاءٍ، وقدّمتُها لها، وأنا نَشْوَانٌ غيرُ غَضْبانٍ...) بتنوين الصِّفات، وجرِّها بالكسرة.

و**حمل** العربُ هذه الصِّفات الواردة على هذه الأوزان في هذا الحكم الصّرفي، وهو منعُها التّنوين، وفي هذا الحكم النّحويّ، وهو جرُّها بالفتحة نيابة عن الكسرة، على الفعل الّذي منعه العربُ في كلامهم التّنوينَ والجرَّ.

والّذي أجاز هذين **الحَملَين**، وحسّنهما اشتراكُ الصِّفة الواردة على هذه الأوزان مع الفعل في خصيصة الفرعيّة. وبَيانُ ذلك أنّ الصِّفة فَرعٌ على

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورّاق، علل النّحو، ص: 457.

الموصوف، والموصوف أصلٌ لها؛ لأنّ الموصوف اسمٌ، والاسمُ يُمكن أن يكون في الكلام بلا صفة نحو (جاءَ محمّدٌ، واشتريتْ سيَّارةً...) دون أن تصف الاسمين (مُحمّد، وسيّارة) بأيّة صفة بينما الصِّفةُ لا يُمكن أن تكون في الكلام بلا موصوف، فهي تابعة له دائماً؛ ولذلك صار الموصوفُ أصلاً، والصِّفةُ فرعاً له، وكذلك الفعلُ فرعٌ على الاسم، والاسمُ أصلٌ له؛ لأنّه يصدر عن المصدر، والمصدرُ اسمٌ؛ ولأنّ الاسم يكون بلا فاعل بينما الفعلُ لا بُدّ له من فاعل يُوقعُه.

فلمّا أشبهَت هذه الصّفاتُ الفعلَ في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي الفرعيّة، وجد العربيُّ الفصيحُ هذا الشَّبَه كافياً؛ لإنفاذ هذين **الحملين** اللّذين أحدُهما صرفيٌّ، وهو منعُ التّنوين، والآخرُ نَحويّ، وهو الجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

84. منعُ صيغ الجموع من الصّرف:[1]

صيغ منتهى الجموع عناصرُ لغويّة أوجدها العرب في كلامهم؛ للدّلالة بها على عدد كثير، لا نهاية له، وهي نوع من جمع التّكسير، ولها صيغ صرفيّة كثيرة نحو (مَفَاعِل، ومَفَاعِيل، وفَوَاعِل، وتَفَاعِيل، وفَعَائِل...) نحو (مَسَاجِد، ومَصَابيح، وقَوَارِب، وتَسَابِيح، ونَصَائِح...).

ومنع العربُ هذه الجموعَ الصَّرفَ والجرَّ بالكسرة نحو (هذه مساجدُ أُضيئت بمصابيحَ، وذُكِرت فيها تَسابيحُ...) ولا يجوز (هذه مساجدٌ أُضيئتْ بمصابيحٍ

---

[1]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورّاق، علل النّحو، ص: 461.

ذُكِرتْ فيه تَسابيحُ...) بتنوين صيغ منتهى الجموع وجرِّها بالكسرة، **وحملوها** في هذين الحُكمَين على الفعل الّذي منعه العربُ في كلامهم التّنوينَ والجرَّ.

والّذي أجاز هذين **الحَملَين،** وأنفذَهما، ودفعَ العربَ إليهما شبه صيغ منتهى الجموع بالفعل في خصيصة الفَرعيّة. وبَيانُ ذلك أنّ الجمع فرع على المفرد، والمفرد أصلٌ له؛ لأنّ المفرد يكون قبل الجمع؛ لأنّ الشّيءَ يكونُ مفرَداً أوّلاً ثُمّ يكثُر فيكون جمعاً، وكذلك الفعلُ فرعٌ على الاسم، والاسمُ أصلٌ له؛ لأنّ الفعلَ يصدرُ عن المصدر، ويُشتقُّ منه.

فلمّا أشبهت صيغُ منتهى الجموعِ الفعلَ في هذه الخصيصة اللُّغويّة، اكتفى العربيُّ الفصيحُ بهذا الشَّبه بين العنصر المحمول، وهو صيغُ منتهى الجموع، وبين العنصر المحمولِ عليه، وهو الفعلُ؛ فأنفذَ هذا **الحملَ** الصَّرفيّ، وهو منع تنوين صيغ منتهى الجموع **حملاً** لها على منع تنوين الفعل، وأنفذ هذا **الحملَ** النّحويّ، وهو منعُ صيغ منتهى الجموع الجرَّ بالكسرة، وجرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة **حملاً** على منع جرِّ الفعل، ولا قيمة للاختلافات النّحويّة الأُخرى بينهما. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

85. صِيغُ منتهى الجموع المنتهية بتاء مربوطة تقبل الصَّرفَ:[1]

تحدَّثتُ في القاعدة السّابقة أنّ صيغ منتهى الجموع تُمنَع الصَّرفَ والجرَّ بالكسرة **حملاً** على الفعل، ولكن إذا لحقت التّاءُ المربوطةُ هذه الجموع نحو (صَيَاقِلَة، وجَحَاجِحَة...) من (صَيَاقِل، وجَحَاجِح...) صُرِفت، فقبلت التّنوينَ في

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 90/2، والكبيسي، محمود، تنازع الألفاظ بين التّذكير والتّأنيث في القرآن الكريم، ط1، دار العصاميّ، بغداد، 2021م، ص: 20.

آخرها، وجُرَّت بالكسرة نحو (أنتم جَحَاجِحَةٌ في الحرب، صَيَاقِلَةٌ على الأعداء... وجلسْتُ إلى جَحَاجِحَةٍ شبَّهتُ كلامَهم بسيوفٍ صَيَاقِلَةٍ...).

وحملها العربُ في هذين الحُكمين على الاسم المفرد الّذي يجوز في كلام العرب تنوينُ آخره، وجرُّه بالكسرة نحو (هذه شجرةٌ رَميتُ أغصانَها بِحجرةٍ، فأسقطْتُ منها ثَمرةً...).

والّذي أجاز هذين **الحَملَين** أنَّ صيغَ منتهى الجموع لمّا لحقتها التّاءُ المربوطةُ في آخرها، صارت شبيهة بالاسم المفرَد، المنتهي آخره بتاء مربوطة نحو (شجرة، ونَملة، وبقرة...) ولمّا كان العربُ يُنوِّنون آخرَ الاسم المفرد في كلامهم، ويجرُّونَه بالكسرة، وصارت صيغُ منتهى الجموع بهذه التّاء المربوطة في آخرها شبيهة بالاسم المفرد في هذه الخصيصة اللُّغويّة، **حملَها** العربُ على الاسم المفرَد في هذا الحكم الصّرفيّ، وهو تنوينُ آخرها، وفي هذا الحكم النّحويّ، وهو جرُّها بالكسرة على الأصل في جرِّ الأسماء. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

87. منعُ الأعداد المعدولة من الصّرف:[1]

الأعدادُ المعدولة عناصر لغويّة عدل بها العربُ من العدد المفرد إلى وزن (فُعَال) ووزن (مَفْعَل) نحو (أُحَاد: مَوْحَد، وثُنَاء: مَثْنَى، وثُلَاث: مَثْلَث، ورُبَاع: مَرْبَع، وخُمَاس: مَخْمَس...) من الأعداد المفردة (واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة...).

[1]. يُنظَر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورّاق، علل النَّحو، 461.

ومنع العربُ هذه الأعدادَ التّنوينَ والجرَّ بالكسرة نحو (دخلَ المُشجِّعون إلى الملعبِ ثُلاثَ ورُبَاعَ... وغرسْتُ الغراسَ مَربَعَ ومَخْمَسَ...) ولا يجوز (دخلَ المُشجِّعونَ إلى الملعب ثُلاثاً ورُباعاً... وغرستُ الغِراسَ مَرْبعاً ومَخْمَساً...) بتنوين الأعداد المعدولة.

و**حملوها** في هذين الحكمَين على الفعل الّذي منع العربُ في كلامهم تنوينَه وجرَّه.

والّذي أجاز هذين **الحملَين**، وأنفذهما اشتراكُ هذين الوزنَين للعدد المعدول مع الفعل في صفة الفرعية، فالعددُ المعدولُ إلى وزن (فُعَال) أو إلى وزن (مَفْعَل) فرع على العدد المفرد نحو (أُحَاد، ومَوْحَد) فرعان على العدد المفرد (واحِد) و(ثُلَاث، ومَثْلَث) فَرعان على العدد المفرد (ثَلاث) وهكذا... وكذلك الفعلُ فرع على الاسم، والاسمُ أصلٌ له؛ لأنّه يصدر عن المصدر، ويُشتقُّ منه، والمصدرُ اسمٌ.

فلمّا اشتركَ العددُ المعدولُ إلى وزنَي (فُعَال، ومَفْعَل) مع الفعل في صفة الفرعيّة، اكتفى العربيّ الفَصيحُ بهذا الشَّبه، وبهذا المسوِّغ اللُّغويّ **لحمل** العدد المعدول على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وهو منعُ التنوين، وفي حكم من أحكامه النّحويّة، وهو منعُ الجرّ بالكسرة. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وفي حكم من أحكامه النّحويّة.

87. منع أسماء المعدولة من الصّرف:[1]

أسماءُ العلم المعدولة عناصر لغويّة حوَّلها العربُ عن صيغتها الصَّرفيّة الأصل، وهي صيغة (فَاعِل) إلى صيغة صرفيّة فرعيّة، هي صيغة (فُعَل) نحو (عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وزُحَل...) من (عَامِر، وزَافِر، ومَاضِر، وزَاحِل...).

ومنعَ العربُ هذا الأسماءَ التّنوينَ والجرَّ بالكسرة نحو (اتَّصفَ عُمرُ بالعدلِ، وأَعطَيتُ مُضرَ الحقيبةَ، وأخذْتُ من زُفَرَ الكِتابَ...) ولا يجوز (اتَّصفَ عُمرٌ بالعدل، وأعطيتُ مُضراً الحقيبةَ، وأخذْتُ من زُفرٍ الكتابَ...) بتنوين أسماء العلم المعدولة إلى وزن (فُعَل) وجرِّها بالكسرة.

وحملَ العربُ اسمَ العلم المعدول إلى وزن (فُعَل) في هذين الحكمين اللّغويَّين على الفعل الّذي منعه العربُ التّنوينَ والجرَّ.

والّذي أجاز هذين **الحملَين** لعنصر لغويّ، بابُه الصرفيّ الأسماءُ، على عنصر لغويّ آخر، بابُه الصَّرفيُّ الأفعالُ، شبَهُ العنصر المحمول بالعنصر المحمول عليه في خصيصة لغويّة، هي الفَرعيّة. وبَيانُ ذلك أنّ اسمَ العلم المعدول إلى وزن (فُعَل) هو فرع على الاسم الّذي عُدِل منه نحو (عُمَرُ) فَرعٌ على (عَامِر) لأنّه معدول عنه، و(زُحَلُ) فَرعٌ على (زَاحِل) لأنّه معدول عنه، و(مُضَرُ) فرع على (مَاضِر) لأنّه معدول عنه، وهكذا... وكذلك الفعلُ فرع على المصدر، ومشتقٌّ منه؛ لأنّه صادر عنه، والمصدرُ اسمٌ.

فلمّا لاحظَ العربيُّ الفصيحُ ملاحظةً لغويّةً، فطريّة شبَهَ اسم العلم المعدول من وزن (فاعِل) إلى وزن (فُعَل) بالفعل في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة،

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النَّحو، ص: 79/2، والورّاق، علل النّحو، ص: 462.

وهي الفرعيّة، **حمله** عليه في حكم من أحكامه الصَّرفيّة، وهو منعُه التّنوينَ، وفي حكم من أحكامه النّحويّة، وهو منعُ جرّهِ بالكسرة، فجرَّه بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنّ الفعلَ يقبلُ الفتحةَ في آخره، ولا يقبلُ الكسرة؛ لأنّ الأفعال في كلام العرب لا تُجَرُّ. وهذا من باب **حمل** الاسم على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وفي حكم من أحكامه النّحويّة.

88. منع اسم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين من الصَّرف:

اسمُ العلم المنتهي بألف ونون زائدتين نحو (عُثمان، ومروان، وحَسّان، وغَطَفان، وعدنان...) أحدُ العناصر اللُّغويّة الّتي منعها العربُ في كلامهم الصَّرف والجرَّ بالكسرة نحو (استلمَ عُثمانُ الخلافةَ بعدَ عُمرَ، وشاهدْتُ مروانَ يمشي مع عدنانَ...) ولا يجوز (استلمَ عثمانٌ الخلافةَ بعدَ عُمرَ، وشاهدْتُ مرواناً يمشي مع عدنانٍ...) بتنوين اسم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين، وجرّهِ بالكسرة.

و**حمل** العربُ اسمَ العلم المنتهي بألف ونون زائدتين في هذين الحكمين اللُّغويَّين على الصّفة (فَعْلَان) الّتي مؤنّثُها على وزن (فَعْلَى) نحو (عَطْشَان: عَطْشَى، وسَكْران: سَكْرى، ونَشْوَان: نَشْوَى...) الّتي منع العربُ في كلامهم تنوينَ آخرها، وجرَّها بالكسرة **حملاً** على الفعل، وكنتُ وضّحتُ هذا في قاعدة سابقة في هذا الكتاب، فلا أُعيد الحديث فيه هنا.

والّذي جوَّز هذين **الحملَين** لعنصر لغويّ، بابُه الصّرفيُّ الأسماءُ، على عنصر لغويّ آخر، بابُه الصّرفيُّ الصِّفةُ، شبُه العنصر اللُّغويّ المحمول بالعنصر اللُّغويّ المحمول عليه في صفة من صفاته اللُّغويّة، وهي انتهاءُ آخره بألف ونون زائدتين، فاسمُ العلم (عُثمان) مثلاً ينتهي آخرُه بألف ونون زائدتين؛

لأنّ جذره (عَثَم) واسمُ العلم (مَرْوَان) ينتهي آخرُه بألف ونون زائدتين؛ لأنّ جذره (مَرَوَ) وهكذا... وكذلك الصِّفة (غَضْبان) تنتهي بألف ونون زائدتين؛ لأنّ جذرها (غَضِب) والصِّفة (سَكْران) تنتهي بألف ونون زائدتين؛ لأنّ جذرها (سَكِر) وهكذا...

فلمّا لاحظ العربيُّ الفصيح ملاحظةً لغويّة، فطريّة، سليمة هذا الشَّبهَ بينهما، وهو شبَهٌ صرفيٌّ، اكتفى به لإنفاذ حملَين في آنٍ واحد، أحدُهما صرفيٌّ، وهو منع اسم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين من الصَّرف **حملاً** على منع تنوين آخر الصِّفة (فَعْلان) مؤنَّثُها على وزن (فَعْلَى) المنتهية بألف ونون زائدتين، والثّاني نَحويٌّ، وهو جرُّ اسم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين بالكسرة **حملاً** على منع جرِّ الصِّفة (فَعْلان) بالكسرة.

ونلاحظ أنّ هذين **الحملَين محمولَين** على حكمٍ لغويٍّ فرعيّ، هو في الأصل ناتج عن حكمٍ آخر. وبيان ذلك أنّ الصِّفة (فَعْلان) الّتي مؤنَّثُها على وزن (فَعْلَى) ممنوعة من الصَّرف والجرِّ بالكسرة **حملاً** على منع الفعل من التنوين والجرّ بالكسرة، فمنعُ تنوينها فرعٌ على منع تنوين الفعل، ومنعُ جرّها بالكسرة فرعٌ على منع جرِّ الفعل بالكسرة؛ ولذلك **حملُ** اسم العلم المنتهي بألف ونون زائدتين عليها في هذين الحكمَين، هو **حملٌ** على حُكم فرعيّ.

وبذلك نلاحظ أنّ العربيّ الفصيح لا يُمانعُ أن **يَحملَ** فرعاً على أصل في بعض أحكامه الصّرفيّة والنّحويّة ثُمّ إذا اقتضت المصلحةُ اللُّغويّة، نجدُه **حمل** أحكاماً لغويّة على الحكم اللُّغويّ الفرع، **فحملَ** فرعاً على فرعٍ ناتِج من الحمل على أصل. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وفي حكم من أحكامه النّحويّة.

89. منعُ اسم العلم المركَّب تركيباً مزجيّاً من الصَّرف:[1]

اسمُ العلم المركَّبُ تركيباً مزجيّاً عنصر لغويّ أوجده العربُ في لغتهم بتركيب اسمين إلى بعضهما دون عطف نحو (حَضْرَ ومَوْتَ: حَضْرَمَوْتَ، وبَعْلَ وبَكَّ: بَعْلَبَكَّ...).

وبعد مزج الاسمين وتركيبهما صارا اسماً واحداً منعه العربُ التّنوين والجرَّ بالكسرة نحو (هذه حضرموتُ، ونظرتُ إلى بعلبكَّ...) ولا يجوز (هذه حضرموتٌ، ونظرتُ إلى بعلبكٍّ...) بتنوين اسم العلم المركَّب تركيباً مزجيّاً، وجرّه بالكسرة.

و**حملَه** العربُ في هذين الحكمين على الفعل الّذي منعه العربُ في كلامهم التّنوين والجرَّ.

والّذي أجاز هذين **الحملَين** شبهُه بالفعل في صفة من صفاته اللُّغويّة، وهي الفرعيّة. وبيانُ ذلك أنّ اسمَ العلم المركَّب تركيباً مزجيّاً فرع على الاسم المفرد الّذي تركَّب منه، فالاسمُ المفرَد أصلٌ، والاسمُ المركَّب فرعٌ عليه؛ لأنّ الاسمَ يكون أوّلاً مفرَداً ثُمّ يطرأ عليه تغيير، فيتركَّب مع غيره، وكذلك الفعلُ فرع على الاسم؛ لأنّه يصدرُ عن المصدر، ويُشتقُّ منه، والمصدرُ اسمٌ.

فلمّا لاحظَ العربيُّ هذا الشَّبَهَ اللُّغويَّ للعنصر المحمول، وهو اسمُ العلم المركَّبُ تركيباً مزجيّاً، بالعنصر المحمولِ عليه، وهو الفعلُ، أنفذَ هذين **الحملَين**، وأجازَهما خدمةً لنظام لغته مع ملاحظة أنّ أحدَ **الحملَين** صرفيٌّ، وهو منع العنصر المحمولِ التّنوينَ، والآخرَ نَحويٌّ، وهو منعُ العنصر المحمولِ

[1]. يُنظَر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 466.

الجرَّ بالكسرة. وهذا من باب حمل **الاسم** على الفعل في حكم من أحكامه الصّرفيّة، وفي حكم من أحكامه النّحويّة.

90. جَعلُ الفتحة علامة جرّ الممنوع من الصَّرف بدل الفتحة:[1]

عرفْنا أنّ العربَ منعوا الممنوع من الصَّرف التّنوينَ سواءٌ أكان اسماً أم صفة أم عدداً معدولاً أم غيرَ ذلك... ومنعوا كذلك جرَّه بالكسرة على الأصل في جرِّ الأسماء، وجرُّوه بالفتحة بدلَ الكسرة ونيابةً عنها نحو (سلّمتُ على عُمرَ، ودَهنْتُ البابَ بطِلاءٍ أبيضَ، وتصدَّقْ بهذا الماءِ على عَطشَانَ...) ولا يجوز (سلَّمْتُ على عُمَرٍ، ودَهنْتُ البابَ بطِلاءٍ أبيضٍ، وتصدَّقْ بهذا الماء على عَطشانٍ...).

و**حمله** العربُ في هذا الحكم، وهو الجرُّ بالفتحة بدل الكسرة على الفعل؛ لأنّ الفعل يقبلُ الفتحةَ في آخره سواءٌ أكان مبنيّاً نحو الفعل الماضي (كتبَ، وانطلقَ، واستغفرَ...) أم كان مضارعاً مُعرَباً منصوباً نحو (لن أجلسَ، وكي تَفهَمَ، وأنْ تُسرعَ...).

ولمّا كان الممنوعُ من الصَّرف يُمنعُ الصَّرفَ؛ لشبهه بالفعل في حكمٍ من أحكامه اللغويّة، وكان الفعلُ في كلام العرب لا يقبلُ الجرَّ والكسرةَ في آخره لا في البناء ولا في الإعراب، **حملَ** العربُ الممنوعَ من الصَّرف على الفعل في جعل الفتحة علامةَ جرٍّ له نيابة عن الفتحة.

---

[1]. يُنظَر: الورّاق، علل النّحو، ص: 457–458، وابن الخشّاب، المُرتَجل في شرح الجُمل، ص: 71.

91. حملُ التّصغير على جمع التّكسير:[1]

جمعُ التّكسير نوع من أنواع الجمع الّذي استعمله العربُ في كلامهم، ويُحصَل عليه بتغيير يطرأ على بنية الاسم المفرد حين جمعِه جمعَ تكسير نحو (باب: أبواب، وجُنديّ: جُنْد، وشجرة: أشجار: وصحيفة: صُحُف...).

والتّصغيرُ اسمٌ يتضمّنُ معنى الصِفة يُحصَل عليه بتصغير الاسم الثّلاثيّ على وزن (فُعَيْل) نحو (حَمَد: حُمَيد، وزَهْر: زُهَير، وسَعْد: سُعَيد...) وبتصغير الاسم الرُّباعيّ على وزن (فُعَيْعِل) نحو (جَعْفَر: جُعَيْفِر، ودِرْهَم: دُرَيْهِم...) وبتصغير الاسم الخماسيّ على وزن (فُعَيْعِيْل) نحو (سَفَرْجَل: سُفيْرِيج، وفَرَزْدَق: فُرَيْزِيد...) وهكذا...

و**حملَ** العربُ التّصغيرَ على جمع التّكسير في بعض أحكامه اللُّغويّة؛ لأنّ التّصغير يُغيّر بنية الاسم المفرَد مثلما يُغيّرُ جمعُ التّكسير بُنية الاسم المفرَد نحو (دِرْهَم: دَرَاهِم: دُرَيْهِم، وباب: أبواب: بُوَيْب، وزَهْر: أزهار: زُهَير...) فجمعُ التّكسير (دَرَاهِم) نقلَ الاسم المفرد (دِرْهَم) من وزن (فِعْلَل) إلى وزن (فَعَالِل) وزاد فيه الألف، وغيَّر حركات أحرفه، فالدّالُ كانت مكسورة في المفرد، فصارت مفتوحة في الجمع، والرّاءُ كانت ساكنة في المفرد، وصارت مفتوحة في الجمع، والهاءُ كانت مفتوحة في المفرد، وصارت مكسورة في الجمع، وكذلك نلاحظ أنّ التّصغير غيّر الاسم المفرد (دِرْهَم) من وزن (فِعْلَل) إلى وزن (فُعَيْعِل) وغيّر

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 362، وجطل، مصطفى، النّحو والصّرف2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، جامعة حلب، 1410هـ-1990م، ص: 245، والحسن، محمود، توارد المعاني الصّرفيّة على أبنية الأسماء، ط1، دار البيّنة، دمشق، 1432هـ-2011م، ص: 110.

حركات أحرفه، فالدّالُ كانت مكسورة في المفرد، فصارت مضمومة في التّصغير، والرّاءُ كانت ساكنة في المفرد، فصارت مفتوحة في التّصغير، وكذلك الحالُ في (باب: أَبواب: بُوَيب، وزَهْر: أَزْهَار: زُهَير...).

فلمّا كان التّصغيرُ يُشاركُ جمعَ التّكسير في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي تغيير بنية الاسم بتغيير وزنه وحركات أحرفه، **حُمِل** عليه، وهذا الشَّبهُ اللُّغويُّ بينهما صرفيٌّ لا نحويٌّ؛ لأنّه يتعلّق ببنية الكلمة لا بدورها الوظيفيّ في السِّياق النّحويّ. وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه الصّرفيّة.

92. حذفُ آخر الاسم الخُماسيّ المجرّد في التّصغير:[1]

الاسمُ الخماسيّ المجرَّد هو عنصر لغويّ يتألّف من خمسة أحرف أصليّة نحو (فَرَزْدَق، وسَفَرْجَل، وخُزَعْبَل...) وحذف العربُ حرفَه الأخيرَ حين تصغيره نحو (فُرَيْزِد، وسُفَيْرِج، وخُزَيْعِب...) فحُذِفت القافُ من آخر (فرزدق) واللامُ من آخر (سفرجل) واللامُ من آخر (خُزَعْبَل...)

وحذفَه العربُ لطوله، **وحملوه** في هذا الحكم على جمع التّكسير، فلمّا كان التّصغيرُ يُشبه جمعَ التّكسير في أنّه يُحدثُ في بنية الاسم المفرد تغييراً صرفيّاً، وهذا ما وضّحتُه في القاعدة السّابقة، **حملَ** العربُ تصغيرَ الاسم الخماسيّ المجرَّد في حذف حرفه الأخير على حذف هذا الحرف منه حينَ جمعه جمعَ تكسير نحو (فَرَزْدَق: فَرَازِد: فُرَيْزِد، وسَفرْجَل: سَفَارِج: سُفَيْرِج، وخُزَعْبَل: خَزَاعِب:

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 363.

خُزَيْعِب...) وهكذا... وهذا من باب **حمل** اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

93. زيادةُ الياء قبل آخر الاسم الخماسيّ المجرَّد في التّصغير:[1]

ذكرتُ في القاعدة السّابقة أنّ العربَ حذفوا في التّصغير آخر الاسم الخماسيّ المجرَّد نحو (فَرَزْدَق: فُرَيْزِد، وسَفَرْجَل: سُفَيْرِج، وخُزَعْبَل: خُزَيْعِب...) **حملاً** على حذفه من آخره في جمع التّكسير نحو (فَرَزْدَق: فَرَازِد، وسَفَرْجَل: سَفَارِج، وخُزَعْبَل: خَزَاعِب...) وجاء هذا الحذفُ تخفُّفاً من طول الاسم، ولكنّ العربَ مع هذا الحذف أجازوا في التّصغير زيادة ياء قبل آخر الاسم الخماسيّ المجرَّد نحو (فَرَزْدَق: فُرَيْزِيد، وسَفَرْجَل: سُفَيْرِيج، وخُزَعْبَل: خُزَيْعِيب...).

و**حملوه** في هذا الحكم الصّرفيّ على جمع التّكسير، فالعربُ زادوا في جمع التّكسير ياءً قبل الحرف الأخير للاسم الخماسيّ المجرَّد؛ لتكون هذه الياءُ عوضاً من آخره المحذوف نحو (فَرَزْدَق: فَرَازِيد، وسَفَرْجَل: سَفَارِيج، وخُزَعْبَل: خَزَاعِيب...).

ولمّا كان التّصغيرُ يُشبه جمع التّكسير في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي إحداث تغيير في بنية الاسم المفرَد، **حمله** العربُ عليه في هذا الحكم الصّرفيّ، وهو جواز زيادة ياء قبل آخره في التّصغير؛ لتكون عوضاً عن حرفه الأخير المحذوف. وهذا من باب حمل اسم على اسم آخر في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 364.

94. عدمُ قلب الهمزة في آخر الاسم الممدود:[1]

الاسمُ الممدود عنصر لغويّ ينتهي بهمزة قبلها ألفُ زائدة لمدِّ الصّوت حين النُّطق به نحو (قَرَّاء، ووَضّاء، وسَماء، وبِناء، وصَحراء، وعَرْجاء...) والهمزةُ في آخره تكون أصليّة إذا كان فعله ينتهي بهمزة أصليّة، هي من جذر الكلمة نحو (قَرَأَ: قَرَّاء، ووَضَأَ: وَضّاء...) وتكون منقلبة عن حرف عِلّة واو أو ياء إذا كان فعلُه ينتهي بحرف علّة نحو (سَما: يَسمو: سَماء، ونَمَا: يَنمو: نَمَاء، وبَنى: يَبني: بِنَاء، وسَقَى: يَسقي: سِقاء...) وتكون زائدة للتأنيث إذا كان فعلُه ينتهي بحرف صحيح غير الهمزة نحو (صَحَر: صَحْراء، وعرَجَ: عَرْجاء...).

وإذا كانت الهمزةُ في آخر الاسم الممدود منقلبة عن حرفِ علّة واوٍ أو ياء، لم يُبدل العربُ هذه الهمزةَ واواً عند النِّسبة بل أبقوها على حالها نحو (سَمَاء: سَمائِيّ، ونَمَاء: نَمائيّ، وبِناء: بِنائِيّ، وسِقَاء: سِقائيّ...) ولا يجوز (سَماويّ، ونَماويّ، وبِناويّ، وسِقاويّ...) بقلب الهمزة واواً.

وحملوها في هذا الحكم الصّرفيّ على الهمزة الأصليّة في آخر الاسم الممدود نحو (قَرّاء: قَرَّائيّ، ووَضّاء: وَضّائيّ...) وهكذا...

والّذي أجاز هذا **الحمل** الصّرفيّ لعنصر صرفيّ، هو الهمزة المنقلبة عن حرف علة في آخر الاسم الممدود، على عنصر صرفيّ آخر، هو الهمزةُ الأصليّة في آخر الاسم الممدود، أنّ الهمزة المنقلبة عن حرف علة في هذا الموضع الصّرفيّ منقلبةٌ عن حرف أصليّ في بنية الاسم الممدود لا عن حرف زائد، فأشبهتِ الهمزةَ الأصليّة الّتي هي حرفٌ أصليّ في بنية الاسم الممدود.

---

[1]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 378.

وبَيانُ ذلك أنّ الهمزة في الاسم الممدود (سَماء) منقلبة عن واو، والأصل (سَماو) فالواو حرفٌ أصليّ في بنية الاسم الممدود (سَماء) لأنّه مأخوذ من الفعل (سَما: يَسمو) وكذلك الهمزةُ في آخر الاسم الممدود (بِناء) منقلبة عن ياء، والأصلُ (بِناي) فالياءُ حرفٌ أصليّ في بنية الاسم الممدود (بناء) لأنّه مأخوذ من الفعل (بَنَى: يَبني). وهذا من باب **حمل** الاسم على نفسه في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

الفصل الثّالث

ظاهرة الحمل في الأدوات

ظاهرة الحمل في الأدوات

أتناول في في هذا الفصل **الحمل** في الأحكام النّحويّة ذات الصِّلة بالأدوات، وهي أحرف المعاني العاملة في الأفعال أو الأسماء، وأحرف المعاني المُهمَلة الّتي لا تُغيِّرُ الحركةَ الإعرابيّة للكلمة الّتي دخلت عليها.

1. إهمالُ السِّين وسوف:[1]

السّينُ وسوفَ حرفا معنى يختصّان في الكلام العربيّ بالدُّخول على الفعل المضارع، وأوجدهما العربُ في كلامهم؛ للدّلالة بالسّين على وقوع الحدث الّذي يتضمّنُه الفعلُ المضارع في المستقبل القريب من زمن التكلُّم؛ وللدّلالة بـ (سوفَ) على وقوع الحدث الّذي يتضمّنُه الفعلُ المضارع في المستقبل البعيد عن زمن التكلّم نحو (سأُسافرُ إلى دمشقَ، وسوفَ أُسافرُ إلى دمشقَ، وسأُكرمُ محمّداً، وسوفَ أُكرمُ محمّداً...) فدلّت السِّينُ على وقوع السّفر والإكرام من فاعليهما في المستقبل القريب بينما دلّت (سوفَ) على وقوعهما من فاعليهما في المستقبل البعيد.

وأهملَ العربُ هذين الحرفين، فلم يُعملوهما في الفعل المضارع، فهما لا يُغيّران الحركة الإعرابيّة له، فيظلُّ مرفوعاً بعد دخولهما عليه نحو (سـ+يكتبُ: سيكتُبُ، وسوف+يكتبُ: سوفَ يكتُبُ، وسـ+يقرأُ: سيقرأُ، وسوف+يقرأُ: سوفَ يقرأُ...).

وحملوهما في هذا الحكم على (ال) التّعريف الدّاخلة على الاسم، فـ (ال)

---

[1]. يُنظر: ابن الخشّاب، المرتَجل في شرح الجُمل، ص: 228، والسَّامرّائيّ، فاضل صالح، معاني النَّحو، دار الفِكر، ط3، عَمّان، 1429هـ-2008م، ص: 21.

التّعريف الدّاخلةُ على الاسم تُعَدُّ بمنزلة الجزء منه، وجزءُ الكلمة أو ما كان كالجزءِ منها لا يجوز أن يعملَ فيها.

والّذي جوَّز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وهو عدمُ العمل في الفعل المضارع، لهذين العنصرين النّحويَّين، على عنصر صرفيّ، هو (ال) التّعريف، شبهُهما به في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي أنّ (ال) التّعريف حينَ تدخل على الاسم تُخصِّصه، وتُحدِّده، وتنقله من الشُّيوع والعموم إلى الخصوص، فيغدو معرفة بعد أن كان نكرة نحو (شَجرة) اسم نكرة يُطلَق على كلِّ فرد يَدخُل تحت هذا الجنس بينما (الشَّجرة) اسم معرفة يدلُّ على شجرة محدَّدة، وكذلك (سفينة: السّفينة، وحِصان: الحِصان...) وهكذا...

وكذلك السِّينُ وسوف تُخصِّصان الفعلَ المضارع الّذي تدخلان عليه للمستقبل بعد أن كان يحتملُ الدَّلالةَ على المستقبل والحاضر نحو (يذهبُ أحمدُ إلى الجامعة، ويُسافرُ خالدٌ إلى إسطنبول...) فالفعلان المضارعان (يذهب، ويُسافر) في الجملتين السّابقتين يحتملان وقوعهما من فاعليهما في الزّمن الحاضر أو المستقبل بينما هما في (سَيذهَب أحمدُ إلى الجامعة، وسوفَ يذهبُ أحمدُ إلى الجامعة، وسيُسافرُ خالدٌ إلى إسطنبول، وسوفَ يُسافرُ خالدٌ إلى إسطنبول...) يدلّان على وقوعهما من فاعلَيهما في المستقبل حصراً، وذلك بدلالة دخول السِّين وسوفَ عليهما.

ولمّا كانت السِّينُ وسوفَ تُشبهان (ال) التّعريف في خصيصة من خصائصه اللُّغويّة، وهي التّخصيص، وكانت (ال) التّعريف لا تعملُ في الاسم الّذي تدخل عليه، **حملهما** العربُ في هذا الحكم النّحويّ على (ال) التّعريف.

وثمّة سببٌ آخرُ في رأيي سوَّغ هذا **الحملَ**، وأجازه، وجعل العربَ يُمضونَه، ويُنفذونَه، ويُقبلون عليه، وهو اشتراكُهما بـ (ال) التّعريف في الباب الصّرفيّ، وهو باب الحروف، فـ (ال) التّعريف حرفُ معنى، والسِّينُ وسوف حرفا معنى.

ويُضافُ إلى ذلك الاختصاصُ بالدُّخول على شيء معيّن، فـ (ال) التّعريف خاصّة بالدُّخول على الأسماء، والسِّينُ وسوفَ خاصّتان بالدخول على الفعل المضارع.

ولمّا لاحظَ العربيُّ الفصيحُ في عصر تشكُّل اللُّغة العربيّة هذه المشتَركاتِ اللُّغويّةَ بين العنصرين المحمولَين، وهما السِّينُ وسوف، وبين العنصر المحمول عليه، وهو (ال) التّعريف، أنفذَ هذا **الحملَ** النّحويّ، وقرَّره تقريراً لغويّاً فِطرياً. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

2. عمل (أنْ) النّاصبة في الفعل المضارع:[1]

(أَنْ) عنصر لغويّ أوجده العربُ في كلامهم؛ لتخليص الفعل المضارع للمستقبل، وهو حرفُ معنى خصُّوه في الاستعمال اللُّغويّ بالدُّخول على الفعل المضارع نحو (أرغبُ أن أُصاحبَ العلماءَ، وأنْ تَهدأَ خيرٌ من أنْ تغضَبَ...).

وجعلها العربُ من حروف المعاني العاملة، فنصبوا بها الفعلَ المضارع الّذي تدخل عليه، وهذا ما لاحظناه في الجملتين السّابقتين، فـ (أنْ) النّاصبة تنقل الفعلَ المضارع من الرَّفع إلى النَّصب.

وحملوها في هذا الحكم النّحويّ على الحرف المشبَّه بالفعل (أَنَّ) الّذي يدخل

---

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 190.

على الجملة الاسميّة، فينصب الاسم، ويرفعُ الخبرَ نحو (إنَّ+ أحمدُ أمينٌ: إنَّ أحمدَ أَمينٌ، وإنَّ+ الكتابُ مُفيدٌ: إنَّ الكتابَ مفيدٌ...). وهو **حملُ** حرفٍ معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويَّ، وسوَّغه، وجعلَ العربَ يستحسنونه، وجودُ شبَه لغويّ للعنصر النّحويّ المحمول، وهو (أنْ) النّاصبة للفعل المضارع، بالعنصر النّحويّ المحمولِ عليه، وهو (أنَّ) الدّاخلة على الجملة الاسميّة في بعض خصائصه وميزاته اللُّغويّة. ومن ذلك أنّ (أَنْ) تُشبه (أَنَّ) في لفظها ومعناها، فأمّا الشَّبه اللَّفظي، فـ (أَنَّ) حين تُخفَّف تُحذَف نونُها الثّانية، فتصير في اللَّفظ (أَنْ) نحو (علمتُ أنْ سيأتي الفرجُ، وزعمَ الظَّالمُ أنْ لنْ يموتَ...) وهي بهذا اللَّفظ بعد تخفيفها تتألّف من الهمزة والنّون السّاكنة فقط، فتصير (أَنْ) النّاصبةُ للفعل المضارع شبيهة بها تماماً في اللّفظ، وأمّا الشَّبَه المعنويُّ، فـ (أنَّ) تدلُّ على المستقبل نحو (أعلمُ أَنَّكَ مسافرٌ، ولا تخَلْ أنَّ الظُّلمَ يدومُ...) وكذلك (أَنْ) تدلُّ على المستقبل، فهي تُخلِّصُ الفعلَ المضارع للزّمن المستقبَل، وتُبعد عنه الوقوع في الزّمن الحاضر نحو (هلْ ترغبُ أنْ تأتيَ معي؟ وأنْ تُصرَّ على الخطأ ليس أمراً محموداً...) ويُضافُ إلى ذلك أنَّ المحمولَ، وهو (أنْ) النّاصبة للفعل المضارع، والمحمولَ عليه، وهو (أنَّ) الدّاخلة على الجملة الاسميّة ينتميان إلى باب صرفيّ واحد، هو باب الحروف، فكلاهُما حرفُ معنى.

فلمّا كان الواقعُ اللُّغويّ لهما على هذا النّحو، لم يجد العربيُّ الفصيحُ أيَّ حرج لغويّ في إجازة هذا **الحمل** النّحويّ، وإمضائه، وإنفاذه خدمة لنظام لغته. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

3. نصب (لَنْ، وكي، وإذنْ) للفعل المضارع:[1]

(لَنْ، وكَي، وإذنْ) عناصر لغويّة استعملها العربُ في لغتهم؛ لتخليص الفعل المضارع للزّمن المستقبَل، فهي أحرف معانٍ خصّها العربُ في الاستعمال اللُّغويّ بالدُّخول على الفعل المضارع نحو (لنْ أقولَ سوى الحقِ، وجئتُكَ كيْ تنصحَني، وإذنْ أُكرمَكَ...) وجعلها العربُ عاملةً، فنصبوا بها الفعل المضارع، فهي إذا دخلت على الفعل المضارع، سلبته الرَّفعَ، ونصبته نحو (لن+يسبحُ: لن يسبحَ، وكي+يهدأُ: كي يهدأَ، إذنْ+ يفهمُ: إذنْ يفهمَ...).

و**حملها** العربُ في هذا الحكم النَّحويّ على (أنْ) النّاصبة للفعل المضارع، وكنتُ تحدَّثت في القاعدة السّابقة أنّ (أنْ) نصبت الفعل المضارع **حملاً** على الحرف المشبَّه بالفعل (أنَّ).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لهذه العناصر النّحويّة في هذا الحكم النّحويّ، وهو نصب الفعل المضارع، على عنصر نحويّ آخر، هو (أنْ) النّاصبة للفعل المضارع، شبهُها اللُّغويّ بـ (أنْ) في بعض خصائصها وصفاتها اللُّغوية. وبَيانُ ذلك أنّ هذه العناصرَ النّحويّة الثَّلاثةَ مختصّة في الاستعمال اللُّغويّ في الكلام العربيّ بالدُّخول على الفعل المضارع، فهي لا تدخل على سواه من الكلام، وكذلك (أنْ) مختصّة في الاستعمال اللُّغويّ في الكلام العربيّ بالدُّخول على الفعل المضارع، فهي لا تدخل على غيره من الكلام، فالتقت بـ (أنْ) في هذه النُّقطة. ويُضاف إلى ذلك أنّ هذه الأحرفَ الثّلاثةَ تُخلِّصُ الفعلَ

---

[1]. يُنظر: الورَّاق، علل النّحو، ص: 190، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 331-332، والطّنطاويّ، الشّيخ محمد، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1995م، ص: 248.

المضارع للزَّمن المستقبل، وتُبعد عنه الزَّمن الحاضر نحو (لنْ يَنطلقَ القطارُ، وأُكلِّمُكَ كيْ تعرفَ الحقيقةَ، وإذنْ تَسلمَ...) فانطلاقُ القطار، ومعرفتُكَ الحقيقةَ، وسلامتُك واقعة في المستقبل... وكذلك (أنْ) تُخلِّصُ الفعلَ المضارع للزّمن المستقبل، وتنفي عنه الزَّمن الحاضر نحو (أرغبُ أنْ تفهَمني، وأُريدُ أن يزولَ الظُّلمُ...) فأنت تريد الفهمَ وزوالَ الظُّلم في المستقبل، وهكذا...

ولمّا كانت هذا العناصر اللّغويّة تلتقي لغويّاً بـ (أنْ) النّاصبة في هاتين الخصيصتين اللُّغويّتين، لم يتردَّد العربيُّ الفصيحُ في **حملها** عليها في هذا الحكم النّحويّ، وهو نصبُ الفعل المضارع.

ويُضاف إلى ذلك أنّ العناصر المحمولة، وهي (لنْ، وكي، وإذنْ) والعنصر المحمول عليه، وهو (أنْ) النَّاصبة للفعل المضارع تنتمي إلى باب صرفيّ واحد، وهو بابُ الحروف.

ونلاحظ أنّ هذا **الحملَ** قائم على حكم نحويّ فرعيّ. وبَيانُ ذلك أنّ عمل (أنْ) في الفعل المضارع ليس أصلاً بل هو فرعٌ؛ لأنّه **محمول** على عمل الحرف المشبَّه بالفعل (أنَّ) وبذلك صارَ عملُ (لن، وكي، وإذن) في الفعل المضارع فرعاً على فرع **محمولٍ** على أصل. وتوضيحُ ذلك أنّ عملَ (أنْ) في الفعل المضارع **محمول** على عمل الحرف المشبَّه بالفعل (أنَّ) في الجملة الاسميّة، وعملُ (لنْ، وكي، وإذنْ) في الفعل المضارع **محمول** على عمل (أنْ) في الفعل المضارع. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

4. إلغاء عمل (إذنْ):[1]

تحدّثتُ في القاعدة السّابقة أنّ (إذنْ) عملت في الفعل المضارع عملَ النَّصب **حملاً** لها على (أنْ) النّاصبة. وإذا توسّطت (إذنْ) بين عنصرين نحويّين متلازمَين، أحدُهما متعلّق بالآخر أي لا يُستعمَل أحدُهما دون الآخر في الكلام العربيّ، أُهمِلت (إذنْ) ولم تعد تعمل كأنْ تتوسّط بين اسم الحرف المشبَّه بالفعل وخبرِه نحو (إنّي إذنْ أجتَهدُ، وإنَّ المسألةَ إذنْ تُحَلُّ...) جواباً على من قال لك: (سأُكافئكَ إذا نجحتَ، وسأَدفعُ ديوني كاملةً...) فأُهمِلت (إذنْ) لأنّها توسّطت بين شيئين متلازمين، هما اسم (إنّ) وخبرُها.

و**حملها** العربُ في هذا الحكم النّحويّ، وهو إهمالُها وإلغاءُ عملها في هذا الموضع السّياقيّ، على أفعال الظّنِّ. فأفعالُ الظنِّ إذا توسّطت بين مفعوليها، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، جاز إهمالُها، وجاز إعمالُها فيهما نحو (ظنَّ أحمدُ الطَّريقَ قصيراً: الطَّريقُ ظنَّ أحمدُ قصيرٌ، والطّريقَ ظنَّ أحمدُ قصيراً، وحسبَ خالدٌ الأمرَ سهلاً: الأمرُ حسبَ خالدٌ سهلٌ، والأمرَ حسبَ خالدٌ سهلاً...).

ونحنُ لا نَجدُ أيَّ مسوّغٍ لغويّ ظاهر لهذا **الحمل** النّحويّ، فالأبوابُ النّحويّة بينهما مختلفة، فالعنصر النّحويّ المحمول (إذنْ) بابُه النّحويُّ أحرفُ النّصب، والعنصرُ النّحويُّ المحمولُ عليه (أفعالُ الظّنّ) بابُه النّحويّ الأفعالُ المتعدّية إلى مفعولَين، أصلُهما مبتدأ وخبر. وبالرّغم من هذا الأمر أجاز العربيُّ الفصيحُ هذا **الحملَ**، وأنفذه مادامَ يأتي في خدمة النّظام اللّغويّ. ولعلَّ عملَ النَّصب هو

---

1. يُنظر: الزّجّاجيّ، الجُمل في النّحو، ص: 195.

الجامعُ بينهما، فصار مسوِّغاً لغويّاً لهذا **الحمل**، فـ (إذنْ) حرفُ معنى، عملُه النّحويُّ في السِّياق نصبُ الفعل المضارع، وهو مختصٌّ بالدُّخول عليه، وكذلك أفعالُ الظّنِّ، عملُها النّحويُّ في السِّياق النّحويّ النَّصبُ، وهو نصبُ مفعولين، أصلُهما مبتدأ وخبر، فهي مختصَّة بذلك، ولا تنصب سواهما من المفاعيل.

وانطلاقاً من هذا يتّضح أنّ العنصر المحمول (إذنْ) يلتقي بالعنصر المحمول عليه (أفعال الظّنّ) في خصيصتين لغويّتين، هما النَّصب والاختصاص، فاكتفى العربيّ الفصيحُ بهما؛ لإجازة هذا **الحمل** النّحويّ، **فحملَ** حرفَ معنى على فعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

5. عملُ حرفي الجزم (لمْ، ولَمّا):[1]

أحرفُ الجزم عناصر نحويّة استعملَها العربُ في لغتهم؛ لأغراض سياقيّة كالنّفي، والأمر، والنّهي نحو (لمْ يهدأِ المطرُ، ولمّا تُشرقِ الشَّمسُ، ولْتَجلسْ بجانبي، ولا تُغادرْ دون إذني...) وألزموها الفعلَ المضارع، فهي لا تدخل في السّياق النّحويّ على عنصر نحويّ غيره، وجزموهُ بها، فهي إذا دخلت على الفعل المضارع، منعته الرَّفع، وجلبت إليه الجزمَ نحو (يكتبُ: لم يكتبْ، وأفتحُ: لمّا أَفتحْ، وتَجلسُ: لِتجلسْ، وتغفلُ: لا تغفلْ...).

و**حملَ** العربُ حرفي الجزم (لم، ولمّا) في هذا الحكم النّحويّ، وهو جزمُ الفعل المضارع على (إنْ) الشّرطيّة الجازمة لفعلين مضارعين، الأوّل فعلُ الشّرط يردُ في السّياق بعدها مباشرة، والثّاني جوابُ الشَّرط نحو (إنْ تتمرَّنْ جيّداً، تَفزْ، وإنْ تقرأْ كثيراً، تُصبحْ مثقَّفاً...).

---

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 198–199، والأنباري، أسرار العربيّة، ص: 333.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ، وهو جزمُ الفعل المضارع، لهذين العنصرين النّحويّين على (إنْ) الشّرطيّة الجازمة مناقضتُهما لـ (إنْ) في الوظيفة النّحويّة، وبذلك يكون العربُ قد **حملوا** في هذا الحكم النّحويّ النَّقيضَ على النَّقيض مثلما **حملوا** في مكان آخر النّظيرَ على النَّظير. وبَيانُ ذلك أنّ (لم، ولمّا) تسلبان الفعلَ المضارعَ الزّمنَ الحاضرَ، وتنقلانه إلى الزَّمن الماضي نحو (يقرأُ أحمدُ روايةً: لم يقرأ أحمدُ روايةً، ولمّا يقرأ أحمدُ روايةً، وينزلُ المطرُ: لم ينزل المطرُ، ولمّا ينزلِ المطرُ...) فنفت (لم، ولمّا) في الجملتين السّابقتين قراءة أحمد للرّواية، ونزول المطر في الزمن الماضي، وهكذا... و(إنْ) الشّرطيّة تُبعِد عن الفعل المضارعِ الزّمنَ الحاضر، وتنقلُه إلى الزّمن المستقبل نحو (إنْ تَحفظْ شعراً، تزدَدْ معرفتُكَ به، وإنْ تشترِ سيَّارةً، تنتفعْ بها في تنقّلاتك...) فنقلت (إنْ) الشّرطيّةُ الجازمةُ الأفعالَ المضارعةَ (تحفظْ، وتزدَدْ، وتشترِ، وتنتفعْ) من الزّمن الحاضر إلى المستقبل، فالمعنى (إنْ تحفظْ شعراً في المستقبل، تزدَدْ معرفتُكَ به في المستقبل، وإنْ تشترِ سيّارةً في المستقبل، تنتفعْ بها في تنقّلاتك في المستقبل...) وهكذا.

فلمّا لاحظ العربيُّ الفصيح ملاحظة لغويّة فطريّة هذا الواقعَ اللُّغويّ بين (لمْ، ولمّا) الجازمتين للفعل المضارع وبين (إنْ) الشّرطيّة الجازمة لفعلين مضارعين، أجازَ هذا **الحملَ** النّحويّ انطلاقاً من **حمل** النَّقيض على نقيضه.

ونلاحظُ أنّهما، بالرّغم من مناقضتهما لـ (إنْ) الشّرطية في نقل الفعل المضارع إلى زمن، هو ضِدٌّ للزَّمن الّذي تنقل إليه (إنْ) الشّرطيّة الجازمةُ الفعلَ المضارع، تلتقيان بها في سمة نقل الفعل المضارع من الزَّمن الحاضر، فهما تلتقيان بـ (إنْ) الشَّرطيّة في نفي الزَّمن الحاضر عن الفعل المضارع. وبذلك

نكون أمام مُسوِّغَين لغويَّين لهذا **الحمل** النّحويّ، الأوّلُ مبنيٌّ على حمل النَّقيض على النَّقيض، والثّانيّ مبنيٌّ على حملهما عليها للشَّبه بها في خصيصة لغويّة، يُضاف إلى ذلك أنّهما تشتركان مع (إنْ) الشَّرطيّة في الباب الصّرفيّ، وهو بابُ حروف المعاني. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

6. عمل لام الأمر:[1]

لامُ الأمر عنصر نحويّ أوجده العربُ في كلامهم؛ لطلب المتكلّم من المخاطَب إيقاع الفعل الّذي يليها، وهي حرفُ معنى، وخصّوها بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزموه بها، فهي إذا دخلت عليه، أبعدت عنه الرَّفعَ، وجاءت إليه بالجزم نحو (تَسمعُ نصيحةَ: لِتسمعْ نصيحةً، وتخرجُ من القاعة: لِتخرجْ من القاعة...).

وحملها العربُ الفِصاحُ في هذا الحكم النّحويّ، وهو جزمُ الفعل المضارع، على فعل الأمر المبنيّ على الأصل في بناء الأفعال.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ بالرّغم من اختلاف الباب الصّرفيّ بين المحمول والمحمول عليه وجودُ خصيصة لغويّة جمعت بينهما، فصارت مسوِّغاً كافياً لإنفاذ هذا الحمل. وبَيانُ ذلك أنّ لام الأمر عنصرٌ نحويّ، بابُه حروفُ المعاني، وأنّ فعلَ الأمر عنصرٌ نحويّ، بابُه الصّرفيّ الأفعالُ، والخصيصةُ اللغويّة الجامعةُ بينهما الدّلالةُ على معنى الأمر،

---

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 198–199، والأنباريّ، أسرارُ العربيّة، ص: 333–334، وأنيس، محمود راشد، الأدوات النَّحويّة في مغني ابن هِشام، الأصيل للطِّباعة، حلب، 1430هـ– 2009م، ص: 68.

فقولكَ: (لِتذهبْ، ولْتكتُب، ولْتجلسْ...) هو بمعنى (اذهَبْ، واكتُب، واجلسْ...) فأنت في كليهما تطلُب إلى الفاعل الّذي تُخاطبُه أن يُوقع هذا الأفعال.

ولمّا لاحظ العربيُّ الفصيحُ في عهد تشكُّل اللُّغة العربيّة على لسانه تشكُّلاً فطريّاً سليماً، اكتفى بهذه التّشابُه اللُّغويّ بينهما، فأجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ لعنصر لغويّ، هو حرفُ معنى، على عنصر لغويّ، هو فعل ساعياً إلى إقامة منظومة لغويّة، سليمة، متينة تقوم على علاقات لغويّة سليمة داخل المنظومة اللُّغويّة نفسها، مستفيداً من إمكاناته ومرونته، وإمكانات لغته ومرونتها؛ إذ لا قيمة لاختلاف الأبواب الصّرفيّة أمام إجازة **الحمل** وإباحته مادامت مصلحةُ اللُّغة تقتضي ذلك. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

7. عملُ (لا) النّاهية:[1]

(لا) النّاهيةُ عنصر نحويّ أوجده العربُ في كلامهم لنهي المخاطَب عن إيقاع الفعل الّذي يليها، وخصّوها بالدُّخول على الفعل المضارع، وجزموه بها، فهي إذا دخلت عليه، أزالت عنه الرَّفعَ، وجلبت إليه الجزمَ نحو (تجلسُ بجانبي: لا تَجلسْ بجانبي، وتخرُجُ دون إذنٍ: لا تَخرُجْ دون إذنٍ...).

و**حملها** العربُ في هذا الحكم النّحويّ، وهو جزمُ الفعل المضارع على فعل الأمر المبنيّ على الأصل في بناء الأفعال، **فحملوا** حرفَ معنى على فعل في حكم من أحكامه النّحويّة دون أن يقف اختلافُ الباب الصّرفيّ، واختلافُ الوظيفة النّحويّة لكلّ منهما عائقاً أمام هذا الحمل، ومانعاً له. فالعنصر،

---

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 198–199، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 334.

المحمولُ (لا) النّاهيةُ، بابُه الصّرفيّ، حروفُ المعاني، ووظيفتُه النّحويّةُ في السّياق طلبُ المتكلّمِ النّاهي إلى المُخاطَب المَنهِيّ أن يكُفَّ عن إيقاع الفعل الّذي يليها بينما العنصرُ المحمولُ عليه، وهو فعلُ الأمر، بابُه الصّرفيُّ الأفعالُ، ووظيفتُه النّحويّةُ في السّياق النّحويّ طلبُ المتكلّمِ الآمرِ إلى المخاطَب المأمورِ أن يُوقع الفعلَ، فهما متضادّان ومتناقضان من حيثُ الوظيفةُ النَّحويّة، فـ (لا تَجلسْ، ولا تسكتْ...) هو نقيضُ (اجْلسْ، واسكُتْ...) وجعل العربيُّ الفصيحُ هذا التّناقُضَ في الوظيفة النّحويّة بينهما مسوّغاً لهذا **الحمل** النّحويّ، فحملَ النَّقيضَ على نقيضه مادامَ هذا **الحملُ** يأتي في خدمة النّظام اللُّغويّ، ويَجري داخل المنظومة اللُّغويّة للّغة العربيّة ذاتِها. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

8. عملُ (ما) النّافية في الجملة الاسميّة:[1]

أدخل العربُ (ما) النّافية على الجملة الاسميّة، ورفعوا بها الاسمَ، ونصبوا الخبر نحو (محمّدٌ متأخّرٌ: ما محمّدٌ متأَخِّراً، وعليٌّ قادمٌ: ما عليٌّ قادماً...).

و**حملوها** في هذا الحكم النّحويّ على الفعل النّاقص (ليسَ) الّذي يدخل على الجملة الاسميّة، فينفي اتّصاف الاسم بالخبر، ويرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبر

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 92/1، والزّجّاجيّ، الجمل في النّحو، ص: 105، والزَّمخشريّ، المفصل في علم العربيّة، ص: 41-42، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 145، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 301/1-302، والصَّابونيّ، عبد الوَهّاب، اللُّباب في النَّحو، دار الشَّرق العربيّ، بيروت، بلا تاريخ، ص: 70، والعاكوب، عيسى علي، المُفصَّل في علوم البلاغة العربيّة، مديرية الكتب والمَطبوعات الجامعيّة، جامعة حلب، 1421هـ-2000م، ص: 232.

نحو (محمّدٌ متأخِّرٌ: ليسَ محمّدٌ متأخِّراً، وعليٌّ قادمٌ: ما عليٌّ قادماً...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لـ (ما) النّافية في هذا الحكم النّحويّ على (ليسَ) شَبَهُ (ما) بـ (ليسَ) في الوظيفة النّحويّة، وهي نفيُ اتّصاف الاسم بالخبر، فقولنا: (ما محمّدٌ متأَخِّراً، وما عليٌّ قادماً...) يُساوي من حيثُ المعنى قولَنا: (ليسَ محمّدٌ متأخِّراً، وما عليٌّ قادماً...). وهذا **الحملُ** من باب **حمل** حرف المعنى على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

9. عملُ (إنْ) النّافية عملَ (ليس):[1]

أدخلَ العربُ (إنْ) النّافية على الجملة الاسميّة، فنفَوا بها اتّصاف الاسم بالخبر، فمنهم مَن رفَع بها الاسمَ، ونصبَ الخبر نحو (البابُ مفتوحٌ: إنِ البابُ مفتوحاً، والمطرُ غزيرٌ: إنِ المطرُ غزيراً...) ومنهم مَن أهملَها، فلم يُعملها في طرفي الجملة الاسميّة نحو (البابُ مفتوحٌ: إنِ البابُ مفتوحٌ، والمطرُ غزيرٌ: إنِ المطرُ غزيرٌ...) وهي في كلتا الحالتين **محمولة** في هذين الحُكمين النّحويَّين على (ما) النّافية الدّاخلة على الجملة الاسميّة.

فالّذين أعملوها في الجملة الاسميّة **حملوها** في هذا الحكم النّحويّ على إعمال (ما) النّافيّة في الجملة الاسميّة نحو (الطّريقُ طويلٌ: ما الطّريقُ طويلاً، والمدينةُ قريبةٌ: ما المدينةُ قريبةً...) والّذين أهملوها، ولم يُعملوها في الجملة الاسميّة **حملوها** في هذا الحكم النّحويّ على إهمال (ما) النّافية، وعدمِ إعمالها في الجملة الاسميّة نحو (الطّريقُ طويلٌ: ما الطَّريقُ طويلٌ، والمدينةُ قريبةٌ: ما المدينةُ قريبةٌ...) وهذا من نوع **حمل** حرف المعنى على حرف معنى آخر في

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 451.

حكم من أحكامه النّحويّة.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ شَبهُ (إنْ) بـ (ما) في الوظيفة النّحويّة، وهي نفيُ اتّصاف الاسم بالخبر، فقولُنا: (إنِ البابُ مفتوحاً، وإنِ المطرُ غزيراً...) يُساوي في المعنى قولَنا: (ما الطّريقُ طويلاً، وما المدينةُ قريبةً...).

10. عملُ الأحرف المشبّهة بالفعل:[1]

أدخلَ العربُ الأحرفَ المشبَّهة بالفعل (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ) على الجملة الاسميّة، وأعملوها في طرفيها، فنصبوا بها الاسمَ، ورفعوا بها الخبر نحو (الشَّمسُ مستديرةٌ: إنَّ الشَّمسَ مستديرةٌ، والثَّلجُ متساقِطٌ: لعلَّ الثّلجَ متساقِطٌ، والقمرُ مستديرٌ: كأنَّ القمرَ مستديرٌ...).

وحملوها في هذا الحكم النّحويّ، وهو العملُ في طرفي الجملة الاسميّة، على الفعل الماضي، المتصرِّف، المتعدِّي الّذي يرفع الفاعلَ، وينصبُ المفعولَ به المتقدِّمَ على فاعله نحو (أكَّدَ صِحّةَ الأمرِ أحمدُ، وأشبَهَ القمرَ خالدٌ، ورجا الخيرَ حسنٌ...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ شبهُ هذه الأحرفِ بالفعل الماضي في شكله، فآخرُها مبنيٌّ على الفتح كآخر الفعل الماضي، وهذا مسوّغ لفظيٌّ لهذا **الحمل**، وشبَهُها به في معناه، فالحرفان (إنَّ، وأنَّ) معناهما (أكَّدَ) و(كأنَّ) معناها (أشبَهَ، وأكَّدَ، وتوقَّعَ) و(لعلَّ) معناها (رَجَا، وأَشفَقَ) و(ليتَ) معناها (تمنَّى) و(لكنَّ) معناها (استدرَكَ) وهذا مسوِّغٌ معنويّ لهذا **الحمل** النّحويّ، وهو

---

[1]. يُنظر: الفراهيديّ، كتاب الجُمل، ص: 45، والزّجَاجيّ، الجمل في النّحو، ص: 51-52، والورّاق، علل النّحو، ص: 219، 238-239، والزّمخشريّ، المفصل في علم العربية، ص: 37.

من باب **حمل** حرف معنى على فعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

11. تسمية الأحرف المشبَّهة بالفعل بهذا الاسم:[1]

حملاً على الفعل الماضي، التّامّ، المتصرّف، المتعدِّي إلى مفعول به واحد تقدَّم على فاعله نحو (أخذَ الكتابَ أحمدُ، وزرَعَ القمحَ عُمَرُ...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** شيئان، الأوّلُ لفظيٌّ، وهو شبَهُ آخرها بآخر الفعل الماضي، فآخرُ هذه الآحرف مبنيٌّ على الفتح دائماً (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليتَ، ولعلَّ، ولكنَّ) وآخرُ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح في الأصل نحو (كتبَ، وسبحَ، ونفخَ...) والثّاني معنويٌّ، وقد ذكرتُ هذا في القاعدة السّابقة، فلا أُعيده هنا. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على فعل في حكم من أحكامه النَّحويّة.

12. لا يعملُ الحرفُ المشبَّه بالفعل في لفظ الخبر إذا كان الخبرُ فعلاً ماضياً أو مضارعاً:[2]

حملاً على الفعل؛ لأنّ الفعلَ لا يعملُ في الفعل. والّذي أجازَ هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النّحويّ أنّ الحرفَ المشبَّه يُشبه الفعلَ الماضي في شكله ومعناه، وبيَّنتُ هذا في قاعدة سابقة في هذا الفصل، فلا أُعيدُ القولَ فيه هنا.

فلمّا كان العربُ لا يُعملونَ الفعلَ في الفعل، امتنعوا أيضاً عن إعمال ما يُشبهُ الفعلَ في الفعل؛ ولمّا كان الحرفُ المشبَّه بالفعل يُشبه الفعلَ، ويحملُ بعضَ خصائصه اللُّغويّة، **حملوه** في هذا الحكم النّحويّ، فلم يُعملوه في الفعل إذا كان الفعلُ خبراً له نحو (إنَّ أحمدَ كتبَ واجبَه، ولعلَّ السَّماءَ تُمطرُ...). وهذا من باب **حمل** حرف معنى على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

---

[1]. يُنظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 302/2.

[2]. يُنظَر: الورّاق، علل النّحو، ص: 240.

13. إعمالُ (لا) النّافية للجنس:[1]

أدخل العربُ (لا) النّافية للجنس على الجملة الاسميّة، فنفوا بها اتّصاف اسمها بخبرها نفياً قاطعاً، لا احتمالَ فيه، وأعملوها في طرفي الجملة الاسميّة، فنصبوا بها الاسمَ، ورفعوا الخبر نحو (شجرةٌ نابتةٌ في الصّحراء: لا شجرةَ نابتةٌ في الصّحراء، وكتابٌ مفتوحٌ في المكتبة: لا كتابَ مفتوحٌ في المكتبة...).

و**حملها** العربُ في هذا الحكم النّحويّ على الحرف المشبَّه بالفعل (إنَّ) الّتي تدخل على الجملة الاسميّة، فتنصبُ الاسم، وترفع الخبرَ نحو (الشّجرةُ مثمرةٌ: إنَّ الشّجرةَ مثمرةٌ، والأسدُ شُجاعٌ: إنَّ الأسدَ شُجاعٌ...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويَّ، وسوَّغَه مُناقَضةُ (لا) النّافية للجنس لـ (إنَّ) في الوظيفة النّحويّة، **فحملَ** العربُ النَّقيضَ على نقيضه في المعنى، فـ (إنَّ) تثبتُ اتّصاف الاسم بالخبر، وتُؤكِّده بينما (لا) النّافية للجنس تنفي اتّصاف الاسم بالخبر، وتؤَكِّدُ عدمَ الاتِّصاف، فإذا قلت: (إنَّ الشَّجرةَ مثمرةٌ في البستان، وإنَّ النَّجمةَ لامعةٌ في السَّماءِ...) أثبتَّ بـ (إنَّ) اتّصاف الشجرة بالثّمر، وأكّدت ذلك، وأثبتَّ اتّصافَ النّجمة باللَّمعان، وأكّدت ذلك، وإذا قلت: (لا شجرةَ مثمرةٌ في البستان، ولا نجمةَ لامعةٌ في السّماء...) نفيتَ بـ (لا) النّافية للجنس اتّصاف الشَّجرة بالثّمر، وأكّدت ذلك، ونفيت اتّصاف النّجمة باللَّمعان، وأكّدتَ ذلك.

ويُضاف إلى ذلك أنّ (لا) النّافية للجنس تُشبه (إنَّ) في الموضع النّحويّ في

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرَّاج، الأُصول في النّحو، ص: 379/1، والورّاق، علل النّحو، ص: 406-407، وابن الخَشَّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 177، والغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 334/2.

التّركيب، وهو الاختصاصُ بالدُّخول على الجملة الاسميّة، وتُشبهُها في الباب الصّرفيّ، فكلاهما حرفُ معنى.

فاكتفى العربيُّ الفصيحُ بهذه المسوِّغات، **فحمل** (لا) النّافية للجنس على (إنَّ) في هذا الحكم النّحويّ، وهو إعمالُها في طرفي الجملة الاسميّة، وهذا **الحملُ** النَّحويّ من باب حمل النَّقيض على النَّقيض، و**حمل** حرف المعنى على حرف المعنى.

14. بناءُ اسمِ (لا) النّافية للجنس المفرَد:[1]

استعملَ العربُ اسم (لا) النّافية للجنس مفرداً أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف نحو (لا شجرةَ في الصّحراء، ولا كتابَ على الطّاولة...) ومضافاً نحو (لا شجرةَ زيتونٍ في البستانِ، ولا كتابَ قراءةٍ على الطّاولة...) وشبيهاً بالمضاف، وذلك إذا كان مشتقّاً عاملاً عملَ فعله نحو (لامحموداً أدبُه مذمومٌ، ولا زارعٌ خيراً نادمٌ...) أو عدداً نحو (لا عشرينَ رجلاً في السّاحة، ولا ثلاثينَ شجرةً سقيتُها...).

وإذا كان اسم (لا) النّافية للجنس مفرداً بناه العربُ، ومنعوا عنه التّنوينَ والإعرابَ نحو (لا صوتَ في الدّارِ، ولا قبيحَ بيننا...).

وحملوهُ في هذا الحكم النَّحويّ على العدد المركَّب نحو (خمسةَ عشَرَ، وسِتَّةَ عشرَ...).

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 1/379-380، والورّاق، علل النّحو، ص: 110-111، 113، و406، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 247، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 2/337.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ في هذا الحكم النَّحويّ أنّ (لا) النّافية مع اسمها مركَّبان، فهما بمنزلة الكلمة الواحدة المركَّبة من كلمتين، فصارت مع اسمها شبيهة بالعدد المركَّب من عدد مفرد مع العدد عشرة، فأصلُ (خمسة عشرة، وسِتّةَ عشرةَ...) هو (خمسةَ وعشرةَ، وسِتّةَ وعشرةَ...) ثمَّ أزال العربُ الواوَ العاطفة بينهما، وجعلوا العددين اسماً واحداً.

فلمّا كان اسمُ (لا) النّافية للجنس، المفرَدُ يُشبه العددَ المركَّب في هذه الخصيصة الصّرفيّة، وهي التّركيب، **حملوه** عليه في هذا الحكم النّحويّ، فبنوه، ولم يُعربوه، ومنعوا تنوينَه.

15. جواز دخول همزة الوصل في أوّل الأسماء:[1]

الأصلُ في همزة الوصل أنْ تدخل في أوّل الأفعال نحو (اذْهبْ، واكتُبْ، واتَّصِلْ، واجتمعَ، واستنفَعَ...).

وأجاز العربُ دخولها في بداية بعض الأسماء نحو (ابن، وابنة، وامرُؤ، وامرأة، واجتماع، واستمتاع...) **حملاً** على دخولها في أوّل الأفعال.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصّرفيّ للاسم على الفعل أنّ الاسمَ يُشبه الفعلَ في بعض خصائصه الصّرفيّة، فالاسمُ يقبلُ حذفَ حرفٍ من آخره نحو (قاضي: قاضٍ، وراعي: راعٍ، ومُنادِي: مُنادٍ...) مثلما يقبلُ الفعلُ حذفَ هذا الحرف من آخره نحو (يقضي: لم يَقضِ، ويَرعى: لم يرعَ، ويُنادي: لم يُنادِ...).

فلمّا أشبَهَ الاسمُ الفعلَ في خصيصة من خصائصه الصّرفيّة، اكتفى العربيُّ الفصيح بهذا الشَّبه بينهما، ولو كان جزئيّاً، فأنفذ هذا **الحملَ** الصّرفيَّ، وأجازه

---

[1]. ينظر: الورّاق، علل النّحو، 557.

خدمة لمنظومة لغته.

16. فتحُ همزة الوصل في (اَيْمُ اللهِ، واَيْمُنُ اللهِ):[1]

الأصلُ في همزةِ الوصل الدّاخلة على الأسماء أن تكون مكسورةٍ نحو (اِسم، اِنتفاع، اِبن، اِبنة، اِجتماع...) ولكنّ العرب فتحوها في بداية الاسمين (اَيْمُ اللهِ، اَيْمُنُ اللهِ).

وحملوا هذين الاسمين في هذا الحكم الصَّرفيّ على أحرف القسم الّتي تأتي مفتوحة نحو (وَ: وَاللهِ، وتَ: تَاللّهِ...).

والّذي أجاز هذا **الحملَ** أنّ هذين الاسمين معناهما القسمُ، فأشبها أحرفَ القسم في الوظيفة النّحويّة. ويُضاف إلى ذلك أنّ هذين الاسمين لا يُستعمَلان في الكلام العربيّ إلّا للقسم، وبذلك صارا شبيهين بأحرف القسم في الجمود على استعمال واحد، وصيغة صرفيّة واحدة. وهذا من باب **حمل** اسم على حرف معنى في حكم من أحكامه الصّرفيّة دون اعتبار للاختلافات الأُخرى بين المحمول والمحمول عليه.

17. الجزمُ بأدوات الشَّرط الجازمة:[2]

أدواتُ الشّرط الجازمة تُقسَم قسمين، فيشمل القسمُ الأوّل حرفي الشّرط الجازمَين (إنْ، وإذما) ويشملُ القسمُ الثّاني أسماءَ الشّرط الجازمة، وهي (مَنْ، وما، ومهما، وأينما، وأنّى، ومتى، وأيّانَ، وحيثُما، وكيفما، وأيّ).

وجزم العربُ بها فعلين مضارعين مجزومين، الأوّلُ فعلُ الشّرط يأتي بعدَ أداة

---

[1]. ينظر: الهَرَويّ، عليّ بن محمَّد النَّحْويّ، كِتاب الأُزْهِيَّة في عِلم الحروف، تح: عبدالمُعين الملوحيّ، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دِمشق، 1413هـ–1981م، ص: 28.

[2]. يُنظر: ابن الخشّاب، المُرتَجَل في شرح الجُمل، ص: 269.

الشّرط مباشرة، والثّاني جوابُ الشرط المرتبِطُ وقوعُه بوقوع فعل الشَّرط نحو (إنْ تزرعْ خيراً، تَحصدْهُ، ومَنْ يعملْ بإخلاصٍ، يَنلْ تقديراً ومكافأةً، ومتى تَجدْ حَطباً، تُشعلْ ناراً، وأينما أُصادفْ فقيراً، أُساعدْه...).

و**حملَ** العربُ أسماءَ الشّرط الجازمة في هذا الحكم النّحويّ، وهو جزمُ فعلين مضارعين، على (إنْ) الشّرطيّة الجازمة الّتي هي أُمُّ هذا الباب.

والّذي أجازَ هذا **الحمل** النّحويّ لعنصر نحويّ، هو اسمٌ على عنصر نحويّ آخر، هو حرفُ معنى، شبَهُ المحمولِ بالمحمول عليه في وظيفته النّحويّة، وهو أداءُ معنى الشَّرط. فلمّا أشبهت هذه الأسماءُ حرفَ الشّرط الجازم (إنْ) في أداء معنى الشَّرط، **حُمِلت** عليها في العمل النّحويّ، وهو جزمُ فعل الشّرط وجوابه. وهذا من باب **حمل** اسمٍ على حرف معنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

18. بناءُ أسماء الشّرط:[1]

وضّحْتُ في القاعدة السّابقة أنّ أسماءَ الشّرط الجازمة جزمت فعلَ الشّرط وجوابَه **حملاً** على (إنْ) الشّرطيّة الجازمة. وقد بنَى العربُ أسماءَ الشَّرط الجازمة، فألزموا آخرها حركةً واحدة، ولم يُعربوها على الأصل في إعراب الأسماء.

فحملوها في هذا الحكم النَّحويّ على حرف الشّرط الجازم (إنْ) الملازم آخرُه السُّكونَ دائماً؛ لأنّه حرفُ معنى، وحرفُ المعنى مبنيٌّ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لعنصر نحويّ، هو اسمٌ، على عنصر نحويّ آخر، هو حرفُ معنى، شَبَهُ العنصر المحمول بالعنصر المحمولِ عليه

---

[1]. يُنظر: ابن الخّشَّاب، المرتَجل في شرح الجُمل، ص: 100–101، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص: 1/31–32، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 2/191، 211.

في الوظيفة النّحويّة، وهي تضمُّنها معنى الشَّرط الّذي تتضمّنُه (إنْ) الشّرطيّة. فلمّا لاحظَ العربيُّ هذه الخصيصة المعنويّة المشترَكة بينها وبين (إنْ) الشّرطيّة الجازمة، أنفذَ هذا **الحملَ**، وأجازَه خدمة لنظام لغته.

19. جوازُ الاستثناء بـ (خَلَا، وعَدَا، وحَاشَا):[1]

(خَلَا، وعَدَا، وحَاشَا) عناصرُ نحويّة، هي في الأصل أفعالٌ ماضية نحو (أُحِبُّ الفاكهةَ خلا الرُّمّانَ، وجاء أصدقائي عَدَا مُحمَّداً، وسقيتُ الأشجارَ حاشا شجرةً...) ويجوز أن تكون أحرفَ جرٍّ شبيهة بالزَّائدة نحو (أُحِبُّ الفاكهةَ خلا الرُّمّانِ، وجاء أصدقائي عَدَا مُحمَّدٍ، وسقيتُ الأشجارَ حاشا شجرةٍ...) وهي في الحالتين تُفيدُ معنى الاستثناء، وهو إخراجُ ما بعدها من حكم ما قبلَها.

وأجاز العربُ الاستثناءَ بها مع أنّها أفعالٌ أو أحرفُ جرٍّ شبيهة بالزائدة **حملاً** لها على حرف الاستثناء (إلّا) الّذي هو الأصلُ في الاستثناء نحو (أُحبُّ الفاكهةَ إلّا الرُّمّانَ، وجاءَ أصدقائي إلّا مُحمّداً، وسقيتُ الأشجارَ إلّا شَجَرةً...)

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لها على (إلّا) أنّها شاركت (إلّا) في الوظيفة النّحويّة، وهي الدّلالةُ على معنى الاستثناء. فلمّا كان معنى (أُحِبُّ الفاكهةَ خلا الرُّمّانَ، وجاء أصدقائي عَدَا مُحمَّداً، وسقيتُ الأشجارَ حاشا شجرةً...) هو (أُحبُّ الفاكهةَ إلّا الرُّمّانَ، وجاءَ أصدقائي إلّا مُحمّداً، وسقيتُ الأشجارَ إلّا شَجَرةً...) **حملَها** العربُ على (إلّا) في هذا الحكم النّحويّ، وهو من باب **حمل** فعل على حرف معنى في حكم من أحكامه النّحويّة أو من باب **حمل** حرف معنى على حرف معنى آخر في حكم من أحكامه النّحويّة.

---

[1]. يُنظر: الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 139/3.

20. (خَلَا، وعَدَا، وحَاشَا) أفعال لا فاعلَ لها:[1]

وضّحتُ في القاعدة السّابقة أنّ العربَ ضمّنوا هذه العناصر النّحويّة معنى الاستثناء **حملاً** على أداة الاستثناء (رُبَّ).

وجعلَها بعضُ النُّحاة أفعالاً لا فاعلَ لها، **فحملوها** في هذا الحكم على حرف المعنى (إلّا) الاستثنائيّة، فـ (إلّا) حرفُ معنى، معناهُ الاستثناءُ، وحرفُ المعنى لا فاعلَ فيه؛ لأنّه لا يحتاجُ إليه. فلمّا كانت هذه العناصرُ النّحويّة تتضمّن معنى الاستثناء الّذي تؤدّيه (إلّا) **حُمِلت** عليها في عدم إسنادها إلى فاعل يُوقعُها.

21. لزوم (خلَا، وعَدَا، وحَاشَا) صيغة واحدة:[2]

ألزمَ العربُ هذه العناصر النّحويّة في الاستعمال اللُّغويّ صيغة صرفيّة واحدة، هي الجُمود على صيغة الماضي، فمنعوها التَّصرّفَ، فلا يأتي منها الماضي، ولا المضارع، ولا المصدَرُ، ولا يُشتَقُّ منها شيءٌ...

وحملوها في هذا الحكم الصّرفيّ على حرف المعنى (إلّا) الاستثنائيّة، فـ (إلّا) الاستثنائيّة حرفُ معنى، وحرفُ المعنى جامدٌ دائماً على صيغة صرفيّة واحدة، لا يتصرَّف.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ أنّها تُشبِه (إلّا) الاستثنائيّة في الوظيفة النّحويّة، وهي أداءُ معنى الاستثناء.

---

[1]. يُنظر: الغلاييني، جامع الدُّروس العربيّة، ص: 140/3.

[2]. يُنظر: الأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 213، وقباوة، فخرالدّين، التّحليل النّحويّ أُصوله وأدلّته، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، القاهرة، 2002م، ص: 224.

22. بناء (ما) التّعجبيّة:[1]

(ما) التّعجبيّة عنصر نحويّ استعملَه العربُ في أسلوب التّعجُّب مع فعل التّعجُّب الّذي يكون على وزن (أَفْعَلَ) الّذي يليه المتعجَّبُ منه منصوباً على المفعوليّة بفعل التّعجُّب نحو (ما أغْزَرَ المطَرَ! وما أَوسَعَ قلبَكَ!...).

وبنى العربُ (ما) التّعجبيّة بالرّغم من أنّها اسمٌ، ولم يُعربُوها على الأصل في إعراب الأسماء؛ لأنّ الأصلَ في الأسماء الإعرابُ.

وحملوها في هذا الحكم النّحويّ، وهو البناءُ لا الإعرابُ، على حرف التّعجُّب الّذي لم يَنطق به العربُ، وحرفُ التّعجُّب حرفُ معنى، وحرفُ المعنى في كلام العرب مبنيٌّ دائماً.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ شَبهُ (ما) التّعجبيّة بحرف التّعجُّب الّذي لم يُنطَق به، في الوظيفة النّحويّة، وهي أداءُ معنى التّعجُّب.

فلمّا لاحظ العربيُّ الفصيحُ هذه الميزةَ المشترَكة بينهما، أجازَ هذا **الحملَ**، وأَنفذَه، وهذا من نوع **حمل** الاسم على حرف المعنى في حكم من أحكامه النّحويّة.

23. لا يُتعجّب من أفعال الألوان والعُيوب:[2]

وضعَ العربُ في كلامهم للتعجّب صيغتين قياسيّتين، وهما (ما أَفْعَلَ الشَّيْءَ، وأَفْعِلْ بالشَّيْءِ) واشترطوا أن تتحقَّق في الفعل سبعةُ شروط مجتمعةً حتّى يُصاغ منه فعلُ التّعجّب على هاتين الصِّيغتين، وهي أن يكون: ثلاثيّاً، تامّاً،

---

[1]. يُنظر: الورّاق، علل النّحو، ص: 323، والأنباريّ، أسرار العربيّة، ص: 33.

[2]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 1/102-103.

متصرِّفاً، مثبتاً، مبنيّاً للمعلوم، قابلاً للتّفاوت، لا يدلُّ على لون أو عيب أو حلية نحو (ما أَسْرَعَ أحمدَ! وما أَنقَى ماءَ البئْرِ!...).

ومنع العربُ التّعجُّب تعجّباً مباشراً من الفعل الدّالّ على لونٍ نحو (صفُرَ، وحمُر، وخضُر...) أو عيب جسديّ نحو (عرُج، وخرُسَ، وبرُصَ...) أو حلية جسديّة طبيعيّة نحو (حَوِى، ولَمَى، وحَوُر...) فلا يجوز مثلاً (ما أَصفَرَ القميصَ! وما أَعرَجَ قدمَكَ! وما أَحْوَرَ عَيْنَكِ!...).

و**حملوها** في هذا الحكم النّحويّ على الأسماء، والأسماءُ لا يُتعجَّب منها، فلا يُقال مثلاً: (ما أَيْداهُ! وما أَرْجَلَهُ! وما أَعْيَنَه!...)

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويَّ أنّ الصِّفة المشبّهة من هذه الأفعال تكون على وزن (أَفْعَلَ) نحو (صفُر: أَصْفَر، وعرُجَ: أَعْرَج، وحَوُر: أَحْوَر...) وهذا جعلها شبيهة بالأسماء. فلمّا أشبهت الأسماءَ في خصيصة من خصائصها اللُّغويّة، **حُملَت** عليها في هذا الحكم النَّحويّ. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه النّحويّة.

24. جواز تصغير فعل التّعجُّب (أَفْعَل):[1]

الأصلُ في الأفعال أنّها لا تُصغَّر؛ لأنّ التَّصغير من سمات الأسماء، ولكنّ العربَ أجازوا تصغير فعل التّعجُّب الّذي يأتي على صيغة (أَفْعَل) نحو (ما أَحْلَى وجْهَ القمر: ما أُحَيْلَى وجهَ القمرِ! وما أشْجَعَ الفارسَ: ما أُشَيْجِعَ الفارسَ!...) و**حملوه** في هذا الحكم على اسم التَّفضيل (أَفْعَل).

---

[1]. يُنظر: ابن السَّرّاج، الأصول في النّحو، ص: 100/1، والغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 72/1.

والّذي أجاز هذا **الحملَ** الصَّرفيّ لفعل التّعجُّب (**أَفْعَلَ**) على اسم التَّفضيل، شبهُه به في الوزن الصَّرفي، فكلاهما على وزن (**أَفْعَل**) نحو (ما أحْسنَ فعلَ الخيرِ! وما أَعدلَ القاضيَ!...) ونحو (فعلُ الخير مع الفقراء أَحْسَنُ من فعل الخير مع الأغنياء، وأحمدُ أَعْدَلُ من أخيه...).

ويُضاف إلى ذلك أنّه لمّا جمدَ على صيغة الماضي، أَشبهَ الاسمَ في أنّه لا يأتي منه مضارع ولا أمرٌ، وكذلك أَشبَهَ اسم التّفضيل في الدّلالة على معنى المبالغة.

فلمّا تشابهَا في الصِّيغة الصّرفيّة، والجمود، والدّلالة على معنى المبالغة، أجاز العربُ هذا **الحملَ** الصَّرفيّ بناءً على تشابه صرفيّ، وتشابه نحويٍّ بين المحمول والمحمول عليه. وهذا من باب **حمل** الفعل على الاسم في حكم من أحكامه الصَّرفيّة.

25. عملُ (يا) النّداء:[1]

أعملَ العربُ (يا) النِّداءَ في المنادَى، فنصبوه بها مع أنّها حرفُ معنى نحو (يا فارسَ القومِ، أَنجدْنا، ويا قاضياً بالحقّ، أينَ أنتَ؟...).

و**حملَها** العربُ في هذا الحكم النّحويّ على الفعل (أدعو) أو (أُنادي) المتعدّي إلى مفعول به واحد نحو (أدعو فارسَ القوم، وأُنادي قاضياً بالحقّ...)

والّذي أجاز هذا **الحملَ** النّحويّ لحرف معنى على فعل شبَهُ المحمولِ بالمحمول عليه في المعنى، وهو النّداء. وبيانُ ذلك أنّ معنى (يا فاعلَ الخيرِ، أغِثِ الفقراءَ، ويا أحمدُ، صدرتِ النَّتائجُ...) هو (أدعو فاعلَ الخير.... وأُنادي

[1]. يُنظر: ابن الخشَّاب، المُرتَجل في شرح الجُمل، ص: 235.

أحمدَ...).

فلمّا لاحظَ العربيُّ الفصيحُ هذا الشَّبهَ المعنويّ بينهما، أجازَ هذا **الحملَ** النّحويّ، وأَنفذه. وهذا من باب **حمل** حرف معنى على الفعل في حكم من أحكامه النّحويّة.

الخاتمة

تبـيّن لنـا فـي نهايـة هـذا البحـث أنّ الحمـل اللُّغـويّ سـواءٌ أكـان نحويّـاً أم صــرفيّاً ظـاهرةٌ فــي غايــة الأهميّــة فــي اللّغــة العربيّــة وتشــكيل نظامهــا الـدّاخليّ. فهـو أحـدُ الأُسـس الرّئيسـة الّتـي قامـت عليهـا هـذه اللُّغـة الّتـي تشـكلّت تشـكّلاً فطريّـاً سـليماً علـى لسـان المتكلّمـين بهـا الأوائـل الفِصـاح، وكـذلك جـرى الحمـلُ علـى لسـانهم جرَيانـاً فطريّـاً سـليماً بهـدف إقامـة نظـام لغـويّ تسـتندُ إليـه هـذه اللُّغـة. وجـاء بعـد ذلـك المقعِّـدون الّـذين جمعـوا هـذه اللُّغـة حـين فشـا اللَّحـنُ اللُّغـويّ علـى الألسـنة، فصـاغوا قواعـدَها المسـتنبَطة منهـا بالملاحظـة، والقيـاس، والسَّـماع، فـانتبهوا إلــى هـذه الظّـاهرة، وأشـاروا إليها، واكتشفوا طرائقها اللَّطيفة الدَّقيقة.

واتّضح لي في ثنايا هذا البحث الّذي أنجزتُه أنّ العربَ حملوا الفعلَ على الفعل في بعض أحكامه النّحويّة كحمل عمل الفعل النّاقص في طرفي الجملة الاسميّة على عمل الفعل التّام المتعدّي إلى مفعول به واحد، وحملوا الاسمَ على الفعل كحمل اسم الفاعل في العمل على الفعل المضارع، وحملوا حرفَ المعنى على الفعل كحمل الأحرف المشبّهة بالفعل في العمل في طرفي الجملة الاسميّة على عمل الفعل الماضي، وحملِ أداة النّداء في نصب المنادَى على عمل الفعل المتعدّي، وحملوا الاسمَ على الاسم كحمل جرّ تمييز (كم) الخبريّة على جرّ مجرور (رُبَّ) وحملوا الاسمَ على حرف المعنى كحمل بناء أسماء الاستفهام على همزة الاستفهام، وحملوا حرفَ المعنى على حرف المعنى كحمل (لن، وكي، وإذنْ) على (أنْ) في نصب المضارع، وحملوا النَّظيرَ على النَّظير كحمل منع عطف الفعل على الاسم على منع تثنية الفعل مع الاسم، وحملوا

النَّقيض على النَّقيض كحمل (لا) النّافية للجنس في العمل في طرفي الجملة الاسميّة على عمل (إنَّ) فيهما، وحملوا الشَّيءَ على نفسه كحمل استعمال (حتّى) في باب العطف على استعمالها في باب الجرّ، وحملوا الفرعَ على الأصل كحمل بناء أسماء الشَّرط على بناء حرف الشّرط (إنْ)...

ولم يتقيّد العربيّ الفصيحُ، وهو يُجري هذا الحملَ، بالأبواب النَّحويّة والصَّرفيّة، فحمل الاسمَ على الفعل، والاسم على حرف المعنى، والفعلَ على الاسم، والفعل على حرف المعنى، وحرفَ المعنى على الاسم، وحرفَ المعنى على الفعل؛ لأنّه كان يسعى إلى إقامة نظام لغويّ سليم يضبط به لغته، وهذا ما تحقَّق له، فدلَّ بذلك على مرونة ووعي لغويَّين تمكّن بهما من الوصول إلى هذا النِّظام اللُّغويّ الّذي اكتشفَه اللّغويّون في عصر جمع اللُّغة، وقد كانت غايتُهم جمعَها في كتب، وضبطَها في قواعدَ معروفة تُساعد المعلِّم على تعليمها، والمتعلِّمَ على تعلُّمها.

واتّضح لي أيضاً أنّ اللّغةَ العربيّة الّتي قبلت كلَّ هذه الحمولات، دلّلت تدليلاً واضحاً على مرونتها، وسعتها، وحيويّتها، فأسعفت متكلِّمها في إجراء كلّ هذه العمليّات اللُّغويّة إجراءً لا تعقيد فيه. ولولا هذه المرونةُ، والسَّعةُ، والحيويّة، لمَا استطاع المتكلِّمُ العربيّ الفصيحُ الّذي تشكّلت اللُّغةُ على لسانه أن يُمضي كلَّ هذه الحمولات النّحويّة والصَّرفيّة.

فعملُ النَّحويّ الّذي اكتشفَ هذا النَّوعَ من العلاقات النّحويّة والصّرفيّة، وأظهرها، واستنبطها بالملاحظة، والاستقراء، والاستنتاج لا يقلُّ أهميّةً عن عمل العربيّ الفصيح الّذي أمضى كلَّ هذه الحمولات اللُّغويّة إمضاءً لغويّاً فطريّاً، وأجازَها، فلولا هذا العملُ الّذي قام به النَّحويّ في زمن جمع اللُّغة وتقعيدها،

بقينا في عصرنا هذا، وغيره من العصور السّابقة لنا، واللّاحقة الّتي ستأتي بعدَنا نتساءل عن كثير من العلاقات العُضويّة، الآليّة، القائمة داخل النِّظام اللُّغويّ للُّغة العربيّة.

والرَّأيُ أن يُتناوَل هذا النَّوعُ من الدَّرس اللُّغويّ، ويُوضَع بين يدي الدَّارسين المتخصِّصين في مرحلة متقدِّمة كي يكون مُعيناً لهم على فهم القوانين الدّاخليّة للّغة العربيّة. فهُم إذا وَعَوا أسرارَ قواعدها، زالت الغِشاوةُ عن عيون فهمهم، فيُدركون حكمتها، وحكمةَ واضعيها، وحكمة مقعِّديها، فيُقبلون عليها بشغف؛ لأنّ الإنسانَ بطبعه عدوٌّ لِمَا يجهلُه، وصديقٌ لِما يألفُه.

المصادر والمراجع

ابن الخَشَّاب، أبومحمّد عبدالله بن أحمد، المُرْتَجَل في شَرْح الجُمَل، نسخة إلكترونيّة.

ابن السَّرّاج، أبو بكر، الأُصول في النَّحو، تح: عبدالحسين الفَتليّ، ط3،مؤسّسة الرِّسالة، 1408هـ-1998م.

ابن الصَّبَّان، محمّد، حاشية الصَّبّان على شرح الأَشمونيّ، تح: طه عبدالرَّؤوف سَعد، المكتبة التَّوفيقيّة، بلا تاريخ.

ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي.

ابن جِنّي، عثمان، الخصائص، تح: عبدالحكيم بن محمّد، المكتبة التَّوفيقيّة، بلا تاريخ.

ابن عقيل، عبدالله، شرح ابن عقيل، تح: محمّد مُحْيِ الدِّين عبدالحميد، ط1، بلا مكان، بلا تاريخ.

الأفغانيّ، سعيد، الأُصول في النَّحو، ط2، مطبعة الجامعة السُّوريّة، دِمشق، 1376هـ-1957م.

الأنباريّ، أبوالبركات عبدالرّحمن كمال الدِّين، الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأَدِلّة، تح: سعيد الأَفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريّة، 1377هـ-1957م.

الأنباريّ، أبوالبركات عبدالرّحمن كمال الدِّين، كتاب أسرار العربيّة، تح: محمّد بهجت بيطار، مطبوعات المجمّع العِلميّ العربيّ، دمشق، 1377هـ-1957م.

الأنصاريّ، ابن هشام، مغني اللَّبيب، تح: د. مازن المبارك ومحمّدعلي حمدلله، مطبوعات جامعة حلب، حلب، بلا تاريخ.

الأنصاريّ، عبدالله بن هشام، شرح شُذور الذَّهب، تح: محمّد مُحْيِ الدِّين عبدالحميد، دار الفكر، بلا تاريخ.

أنيس، محمود راشد، الأدوات النَّحويّة في مغني ابن هِشام، الأصيل للطِّباعة، حلب، 1430هـ- 2009م.

البَجّة، عبدالفتّاح حسن علي، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربيّة بين القُدماء والمُحدَثين، ط1، دار الفكر، عمّان، 1419هـ- 1998م.

الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: ياسين الأيّوبي، المكتبة العصريّة، بيروت، 1428هـ-2007م.

جَطَل، مُصطفى، النَّحو والصَّرف2، مديريّة الكُتب والمطبوعات الجامعيّة، حلب، 1410هـ-1990م.

حسّان، تمّام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، 1994م.

الحسن، محمود، توارد المعاني الصّرفيّة على أبنية الأسماء، ط1، دار البيِّنة، دمشق، 1432هـ-2011م.

الحسن، محمود، قضايا اللُّزوم والتّعدّي في النّحو والصَّرف والدَّلالة، ط1، دار البيِّنة، دمشق، 1432هـ-2011م.

الزَّجّاجيّ، أبوالقاسم، الإيضاح في عِلَل النَّحو، تح: د. مازن المُبارَك، دار النَّفائس، ط3، بيروت، 1399هـ-1979م.

الزَّجّاجيّ، أبوالقاسم، الجُمَل في النَّحو، نُسخة إلكترونيّة.

الزَّمَخْشَريّ، محمود بن عُمر، المُفصَّل في عِلم العربيّة، تح: سعيد محمود عقيل، ط1، دار الجيل، بيروت، 1424هـ-2003م.

السّامرّائيّ، فاضل صالح، الجملة العربيّة والمعنى، ط1، دار الفكر، 1428هـ-2007م.

السّامرائيّ، فاضل صالح، النّحو العربيّ أحكام ومعان، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 1435هـ-2014م.

السَّامرّائيّ، فاضل صالح، معاني النَّحو، دار الفِكر، ط3، عَمّان، 1429هـ-2008م.

سيبويه، عَمْرو بن عُثمان، الكِتاب، تح: عبدالسَّلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1966م.

السَّيوطيّ، جلال الدِّين، كتابُ الأشباه والنَّظائر في النَّحو، مراجعة، وتقديم: د. فايز تَرحيني، دار الكتاب العربيّ، ط3، بيروت، 1417هـ-1996م.

السَّيوطيّ، جلال الدِّين، الاقتراح، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، 1976م.

شمس الدّين، جلال، التّعليل اللغويّ عند الكوفيين، مؤسسة الثَّقافة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1994م.

الصَّابونيّ، عبدالوَهّاب، اللُّباب في النَّحو، دار الشَّرق العربيّ، بيروت، بلا تاريخ.

ضيف، شوقيّ، تجديد النّحو، ط6، دار المعارف، القاهرة، 2013م.

الطّنطاويّ، الشّيخ محمد، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1995م.

العاكوب، عيسى علي، المُفصَّل في علوم البلاغة العربيّة، مديرية الكتب والمَطبوعات الجامعيّة، جامعة حلب، 1421هـ-2000م.

الغلاييني، مصطفى، جامع الدُّروس العربيّة، المكتبة العصريّة، بيروت وصيدا، 1388هـ-1978م.

الفارسيّ، أبوعليّ، المَسائل الحلبيَّات، تح: د. حسن هِنداويّ، ط1، دار القلم، دمشق، ودار المَنارة، بيروت، 1407هـ-1987م.

الفاكهيّ، عبدالله بن أحمد، شرح الحدود في النّحو، المتولّي أحمد رمضان الدّميريّ، دار التّضامن، القاهرة، 1408هـ-1988م.

الفَراهيديّ، الخَليل بن أحمد، كِتاب الجُمل في النَّحو، تح: د. فَخرالدِّين قَبَاوَة، ط1، مُؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، 1405هـ-1985م.

قباوة، فخرالدّين، الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، القاهرة، 2001م.

قباوة، فخرالدّين، التّحليل النّحويّ أُصوله وأدلّته، ط1، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، القاهرة، 2002م.

قباوة، فخرالدّين، مشكلة العامل النّحويّ ونظريّة الاقتضاء، سلسلة البحوث والدّراسات في علوم اللّغة والأدب، 2001م.

قدوم، محمود، الصِّيغ المعنويّة للأبنِيَة غير القياسيّة لاسم الفاعل في القرآن الكريم دراسة تحليليّة دلاليّة، مجلة نسخة، مجلد 21، العدد 53، 2021.

القُرطُبيّ، ابن مَضاء، الرَّدُّ على النُّحاة، تح: شَوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1366هـ-1947م.

الكبيسي، محمود، تنازع الألفاظ بين التّذكير والتّأنيث في القرآن الكريم، ط1، دار العصاميّ، بغداد، 2021م.

اللّبديّ، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ط1، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1405هـ–1985م.

المُبرِّد، مُحمّد بن يَزيد، المُقتضَب، تح: عبدالخالق عضيمه، وِزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ–1994م.

محمدعلي، باكير، العلل النّحويّة والصّرفيّة في اللغة العربيّة، ط1، دار صون جاغ، أنقرا، 2022م.

محمدعلي، باكير، القاعدة النّحويّة الجائزة والمعنى، ط1، دار إلهيّات، أنقرا، 2020م.

محمّدعلي، باكير، المعاني الصّرفيّة، دار صونجاغ، أنقرا، 2021م.

محمدعلي، باكير، وظيفة العناصر النّحويّة، ط1، دار إلهيّات، أنقرا، 2020م.

المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، ط2، دار الرَّائد العربيّ، بيروت، 1406هـ–1986م.

مصطفى، إبراهيم، إحياء النَّحو، مؤسّسة هنداوي، القاهرة، 2014م.

الملخ، حسن خميس سعيد، نظريّة التّعليل في النَّحو العربيّ بين القُدماء والمُحدَثين، دار الشُّروق، عَمّان، 2000م.

الهَرَويّ، عليّ بن محمَّد النَّحْويّ، كِتاب الأُزْهِيَّة في عِلم الحروف، تح: عبدالمُعين الملوحيّ، ط2، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دِمشق، 1413هـ–1981م.

الوَرَّاق، أبوالحَسن محمّد بن عبدالله، تح: د. محمود جاسم محمّد الدَّرويش، ط1، مكتبة الرُّشد، الرِّياض، 1420هـ–1999م.

فهرس الموضوعات